الإمام البخاري بين الجهل والعلماء

البخاري

سيد أحمد أمين رسلان

الإمام البخاري بين الجهل والعلماء

إهداء :

أهدي هذا الكتاب إلى روح الإمام العلم إمام الحديث صاحب أول صحيح مجدد السنة الإمام العلم صاحب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وهو الجامع الصحيح له منا ومن كل المسلمين والمسلمات السلام والسؤال له بالرحمة والمغفرة والعتق من النار اللهم اجعله من الأبرار الأطهار الذين يحشرون مع الصديقين والنبيين والشهداء إنه سبحانه ولي ذلك ومولاه....

مقدمة :

أكتب كتابي هذا بعد ما صار كل حاقد جاهل لا يفقه أي شيء في الدين يسب الإمام البخاري وهذا الجاهل الذي ينقد الإمام البخاري

لا يعلم ما هو الناسخ والمنسوخ ولا المحكم ولا المؤل ولا المتشابه ولا المفصل بل لا تجده أيضاً يعلم النحو ولا الصرف بل لا يعلم أصول الفقه ولا يفقه اللغة العربية بكل تفاصيلها فتراه لا يحسن قراءة القرآن ولا قراءة اللغة كما ينبغي فأني لهذا الجاهل أن ينقض سيد الحديث وإمام الجرح والتعديل أول من سن الجرح والتعديل في الحديث فكان رضي الله عنه لا يقبل الحديث إلا اذا كان فيه شرطان الصحة والتواتر أي يروي الحديث جمع عن جمع وأن يكون الراوي عدل ثقة فهل مثل هذا الإمام يجمع في صحيحه الموضوع أو الضعيف أو غيره من الدرجات الأخيرة في مراتب الحديث وهل كل الذي يقوله الجهلاء عن إمام الحديث لم يراه الإمام مسلم أو بن الجوزي أو بن القيم أو بن تيمية أو غيرهم ممن كتبوا الحديث فى حياته مثل احمد بن حنبل والنسائى والترمذي ومن جاء بعده مثل بن ماجه وأبو داود وغيرهم من العلماء والفقهاء فهل مدعي العلم هذا بأفقه من هؤلاء الفقهاء الذين ملئوا الأرض علماً ونوراً؟ فيأتي من لا باع له في علم أو حتى يستطع قراءة القرآن الكريم بأحكامه كما يجب بل هذا الذي يهاجم سادته من العلماء والأئمة لا يحسن الصلاة ولا الفقه فضلاً

عن دينه وربما يكون عربيداً سكيراً يلازم النساء ويعاقر الخمر ولا يتعامل بمعاملة الإسلام مع القريب ولا البعيد فمثل هؤلاء الجهال الذين امتلأت قلوبهم حقداً وحسداً على الإسلام والمسلمين يبحثون عن ما تشابه من الآيات والأحاديث ليجدوا فيها ما يبحثون عنه كما قال الله تعالى(هو الذي أنزل عليك الكتاب منه ءايات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون ءامنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب) فهؤلاء الحاقدين يتبعون الشبهات ليصطادوا القلوب الضعيفة ليدسوا فيها سم التشيع والإلحاد والكفر وها هم العلماء في كل زمن يخرج منهم من يشرح صحيح البخاري مثل الباري وغيرهم وها هو الدكتور أحمد عمر هاشم في عصرنا يشرحه أيضاً فهل هؤلاء المارقين الذين يبغضون سنة خير الأنام محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من علمائنا الأطهار الذين يعرفون مناط الدليل والناسخ والمنسوخ والمحكم والمبين والمتشابه والمؤل وأصول الفقه وأقسام الحديث وعلله وضعيفه وصحيحه وموضوعه أهم أعلم من الألباني أم من بن باز أم من

العلماء والأئمة مثل الإمام مسلم الذي كان تلميذا للبخاري فأكمل ما بدأه البخاري وكان يقول للبخاري اسمح لي ياسيدي ويا أستاذ الأساتيذ أن أقبل يديك ورجليك فلو كان في الجامع الصحيح عيباً لقاله الإمام مسلم أو من شرحه فلقد كان البخاري كلما كتب حديثاً توضأ وصلي صلاة الإستخارة قبل كتابته للحديث وإذا علم أن في أحد الرواة أو فيمن يأخذ منه الحديث شك أو كان يكذب فكان لا يقبل منه الحديث والإمام البخاري كان يحب الفروسية والرمي وكان لا يخطئ سهمه فهيا بنا نتعرف علي إمام الجرح والتعديل إمام الحديث وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله الذي يحارب خاصة لأن البخاري ان سقط سقطت السنة ثم القرآن لأن أصح كتاب بعد كتاب الله إذا شككنا فيه أصبح من بلغ عنه يشك فيه أي النبي صلى الله عليه وسلم ولو شككنا في كلام نبينا لكان كلام ربنا يشك فيه أيضاً لأننا بذلك نكون أسقطنا السند وصار الرواة لا يصدقون فيضيع الدين ولكن حاشا أن يسقط الدين ولا السنة والقرآن(يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون)فمع شيخنا وشمس العلم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري. هذه قصة حياة الإمام البخاري رحمه الله تعالى ورضي عنه ....الإمام

البخاري..... وتبدأ القصة بأن الأم قامت من نومها ، تقول في فرح : يا لها من رؤية طيبة !! نبي الله "إبراهيم" – عليه السلام- يأتيني في منامي ويقول لي : "يا هذه ، قد رد الله على ابنك بصره لكثرة دعائك " . اللهم اجعلها بشرى خير ، اللهم استجب دعائي ، ورد على ولدى الصغير بصره .وسارت الأم الصالحة إلى حجرة ولدها ، وهى تحرك قدميها بصعوبة بالغة ، وعندما وصلت إلى فراشه همت أن توقظه لكنها ترددت كثيرًا ، فقد كان قلبها المكلوم يرتجف بشدة ، فأخذت تمسح بيديها المرتعشتين على رأسه بحنان وعطف، وهى ما زالت تدعو الله أن يستجيب لها ويشفى ولدها ، فاستيقظ الصغير من نومه ، وأخذ ينظر في دهشة وهو يحرك جفونه باضطراب ، ويقول بصوت متقطع : أمي !!إنني أراك يا أمي !! أرى وجهك الجميل !! أرى حجرتى ولعبى !! الحمد لله .. الحمد لله .. لقد رد الله إلىَّ بصري !!! أحست الأم من فرحتها أنها في حلم جميل ، لكنها ما لبثت أن عادت إلى وعيها بعد أن رأت ولدها الحبيب يجرى ويلعب كما كان يفعل من قبل ، فقالت في إيمان وفرحة :الحمد لله .. الحمد لله القادر على كل شيء . وذات صباح كانت الأم ترتب منزلها فوقعت يدها على بعض الأوراق

المدونة عليها أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- فتذكرت زوجها الحبيب "إسماعيل" وقالت في حزن وألم ، وهى تمسح دمعة حارة قد انحدرت على وجنتيها : يرحمك الله يا أبا "محمد" لقد كنت رجلاً تقيًّا ورعًا ، وكم كنت تتمنى أن يكون ولدك "محمد" من رجال العلم ، وإنني أعاهدك أن أبذل كل ما في وسعى لكي أحقق لك أمنيتك الغالية إن شاء الله ،ثم نادت على ولدها في حب ، فأقبل الصغير مسرعاً في أدب فقالت له : لقد آن لك يا بنى أن تطلب العلم وتنفع نفسك وتنفع الناس من حولك ، وسوف أرسلك غدًا إلى الكتاب لكي تحفظ القرآن ، وتتعلم الحديث النبوي الشريف ، وتدرس اللغة العربية لتصبح عالمًا جليلاً كما كان أبوك "إسماعيل" – يرحمه الله .

فقال الصغير "محمد" في ذكاء : أو كان أبى عالمًا كبيرًا يا أمي؟ فقالت الأم : نعم يا بنى ؛ فقال "محمد" في أدب : أعدك يا أمي أن أسير على نهجه وأسلك طريقه بجد واجتهاد بإذن الله .كانت مدينة "بخاري" (تقع الآن في دولة أفغانستان الإسلامية) من أعظم مدن بلاد "ما وراء النهر" حينئذ ، وكانت الكتاتيب التي تعلم اللغة العربية والقرآن الكريم والتاريخ والفقه منتشرة بصورة واسعة

في أرجاء المدينة ، فانطلق الصغير "محمد بن إسماعيل البخاري" ينهل العلم من تلك الموارد العذبة ، فظهر عليه نبوغ مبكر أذهل كل من حوله ، فقد كان يملك ذهنًا وقَّادًا ، وقلبًا واعيًا ، وذاكرة مدهشة، وقدرة فائقة على الحفظ ، حتى إنه أتم حفظ القرآن الكريم ، وأتقن اللغة العربية ، وألم بكثير من الفقه وحفظ الحديث النبوي ، ولم يكن قد جاوز العاشرة من عمره ، وكانت الأم الصالحة دائمًا ما تشجع ولدها ، وتهيئ له البيئة الصالحة لطلب العلم ، وبعد أن أتم "البخاري" دراسته في الكتاب رأت أمه الواعية أن ترسله إلى حلقات العلم المعروفة في "بخاري" "سمرقند" و"بيكند" و"مرو" ونيسابور" ، وذاعت شهرته بين العلماء حتى صار يناقش أساتذته، بل ويصحح لهم في بعض الأحيان !!ولم يقف التفوق والنبوغ بالبخاري عند هذا الحد بل إن شيخه "محمد بن سلام البيكندى " عالم "بخاري " ومحدث بلاد "ما وراء النهر" كان يطلب منه أن يراجع له بعض كتبه فإذا وجد فيها خطأ صوبه ، فكان العلماء يتساءلون متعجبين : من يكون ذلك الغلام الذي يصحح كتب أستاذه ؟!فكان الإمام "البيكندى" يقول في فخر واعتزاز بتلميذه النجيب : هذا الذي ليس له مثيل !!وكثيرًا ما كان

الإمام "البيكندى" يحدث زملاءه عن تلميذه "البخاري" الذي يحفظ سبعين ألف حديث ، وليس ذلك فحسب بل إنه لا يحدث بحديث عن الصحابة أو التابعين إلا وكان يعرف متى وأين ولدوا ؟ وأين عاشوا ؟ ومتى كانت وفاتهم؟!!ومرت السنون ، وأصبح "محمد بن إسماعيل" في السادسة عشرة من عمره فأحس أنه في حاجة ماسة إلى أن يطلب العلم في ربوع الدنيا ؛ حتى يشبع نهمه ويروى ظمأه ، فتوجه إلى "مكة المكرمة" في صحبة أمه وأخيه الكبير "أحمد" سنة(210 ه) للحج وطلب العلم ، وبعد انقضاء موسم الحج عادت الأم وولدها "أحمد" إلى "بخاري " ، وبقى "البخاري" بمكة يتنقل بين مناراتها العلمية شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا ، فلم تمرعليه سنتان في تلك البلدة الطاهرة حتى بدأ في تأليف كتاب "قضايا الصحابة والتابعين " الذي يعد أول مؤلفاته الخالدة .وكان دائمًا ما يحلو للبخاري أن يذهب إلى "المدينة المنورة" ، وكان من ثمار هذا المكان وبركته أن ألف "البخاري" كتاب "التاريخ الكبير" الذي يعد أول كتاب جامع لأسماء رواة الحديث النبوي الشريف وأحوالهم.ومن "المدينة المنورة" تلك البقعة العطرة الطاهرة انطلق "البخاري" في نشاط

لا يعرف الكسل يطوف بلدان العالم الإسلامي حبًّا في حديث النبي – صلى الله عليه وسلم- ، فسافر إلى "الحجاز" والشام " ومصر " و "خراسان" (وهى منطقة واسعة تقع اليوم في الشمال الشرقي من "إيران" وجنوب "روسيا" وغرب "أفغانستان") وزار "البصرة" ونزل ببغداد ، وكانت حينئذ عاصمة للخلافة العباسية . وقد استفاد "البخاري" من تلك الرحلات العلمية أعظم استفادة ، وقرت عينه بمقابلة معظم رجال الحديث في زمانه فجلس إليهم واستمع منهم وحفظ عنهم العلم وذات مساء رأى "البخاري" رؤية عجيبة كانت لها أثرًا عظيمًا جدًّا في حياته كلها!! فقد رأى نفسه وهو واقف أمام رسول الله – صلى الله عليه وسلم- وهو يمسك في يده مروحة يدفع بها الأذى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فأصابته الحيرة وأخذته الدهشة فذهب إلى شيوخه ليسألهم عن تفسير هذه الرؤية فقالوا له في فرحة: إنك إن شاء الله سوف تدفع الكذب والافتراء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهنا تذكر "البخاري" شيخه "إسحاق بن راهويه " عالم "خراسان" الكبير عندما قال لتلاميذه : "لو أنكم جمعتم كتاباً مختصراً في الصحيح من سنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم"

.فوقع ذلك القول في قلب "البخاري" ، وتذكر ذلك الحلم الذي كان يلح عليه منذ بدأ يطلب الحديث النبوي الشريف ، فشمر من فوره عن ساعد الجد ، وخاض غمار رحلته الطويلة في تأليف ذلك الكتاب العظيم سنة (217 هـ) ، وكان عمره حينئذٍ ثلاثة وعشرين عامًا. وبسبب ذلك الحلم قطع "البخاري" آلاف الأميال متنقلاً بين أقطار العالم الإسلامي متعرضًا للمتاعب والأهوال ، متكبدًا المشاق الكبيرة ، ربما من أجل حديث واحدٍ من أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم ، وقد وصل به الأمر في بعض الأحيان أن أكل الحشائش لكي يسد جوعه بعد ما أنفق كل ما معه من مال ، حتى الساعات القليلة التي كان يقتنصها لينال قسطًا قليلاً من الراحة والنوم ، لم يكن يترك نفسه تهنأ بها ؛ فقد كان يقوم في الليلة الواحدة من خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة يوقد السراج ، ثم يجلس يصنف ويرتب ما جمعه من أحاديث .وقد أخذ "البخاري" شرطًا على نفسه ألا يكتب حديثًا عن راوٍ من رواة الحديث إلا بعد أن يلتقي به بنفسه ، ويسمع منه الحديث بأذنه ، وكان لا يأخذ حديثًا إلا ممن يتصفون بالأمانة والإتقان والدقة والورع وقوة الحفظ ، وبعد كل ذلك كان يغتسل ويصلى ركعتين لله- عز وجل –

ثم يضع الحديث الذي تكتمل كل شروطه في كتابه .وبعد ستة عشر عاماً من الجهد والعمل المتواصل أتم "البخاري" كتابه الجليل ، جامعًا بين دفتيه ما يقرب من (7000) حديث صحيح ، اختارها من بين(600.000) حديث من الصحيح وغير الصحيح ، وقد ترك "البخاري" كثيرًا من الأحاديث الصحيحة حتى لا يطول الكتاب ، واختار الإمام اسم "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه" ليكون عنوانًا لأصح كتاب بعد كتاب الله – عز وجل المعروف (بصحيح البخاري)وقد نال الكتاب شهرة كبيرة ، وحظى "البخاري" بسببه بمكانة عظيمة ، كان جدير بمثله أن يتبوءها ، فقد كان – رضى الله عنه – واسع المعرفة غزير العلم ، عظيم الخلق ، سمح الطبع ، عزيز النفس ، عفيف اللسان ، زاهدًا في الدنيا ، قوى الإيمان ، شديد المراقبة لله ، وبعد أن ذاعت شهرة الإمام "البخاري" في ربوع الدنيا أقبل ألوف الدارسين يتتلمذون على إمام الحفاظ والمحدثين حتى وصل عدد من كان يحضر مجلسه ببغداد إلى عشرين ألف إنسان ، وكان من أعلام تلامذته : "الترمذي" والنسائي" و"مسلم"وغيرهم وفى عام (250 ه) رحل "البخاري" إلى مدينة

"نيسابور" من مدن "خراسان" ، وأقام فيها مدة يعلم أهلها ، ثم قرر أن يعود إلى بلده الحبيب " بخاري" فتسابق أهلها إلى الخروج لاستقباله في احتفال عظيم نصبت فيه الخيام ، وعلقت الزينات ونثرت على الإمام الورود والدراهم والدنانير ، وكانت فرحة عظيمة عمت "بخاري" كلها

. نشأته:.....

..... وفي هذا السياق كان لنا أن نتوقف مع أمير أهل الحديث، الإمام الجليل والمحدث العظيم، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.. أمير أهل الحديث، وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، والذي احتل مكانته في القلوب؛ حتى كان يقرأ في المساجد كما تُتلى المصاحف.. قال هو عنه: "ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"، وقال أيضًا: "صنفت الصحيح في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى" [1]إنَّ تاريخ الإسلام لم يشهد مثله في قوة الحفظ، ودقة الرواية، والصبر على البحث، مع قلة الإمكانات، حتى أصبح منارة في الحديث، وفاق أقرانه وشيوخه على السواء،

بل فاق كل العرب مع كونه ليس عربيًّا..!البخاري.. تربيةُ أمٍّ صالحة كانت البداية في بخارى (إحدى مدن أوزبكستان الآن)، وتحديدًا في ليلة الجمعة 13من شوال، سنة 194هـ، حيث ولادته [2]..وقد عرفت أسرته الإسلام عن طريق جده "المغيرة بن بردذبة"، فكان أول من أسلم من أجداده، وكان إسلامه على يد وإلى بخارى "اليمان الجعفي"؛ ولذلك نُسِب إلى قبيلته، وانتمى إليها بالولاء، وأصبح "الجعفي" نسبًا له ولأسرته من بعده. وكان قدر الله أن يموت والد البخاري وهو مازال طفلاً صغيرًا، لينشأ يتيمًا في حجر أمه، التي قامت على تربيته أحسن تربية.. لتُري أمهات المسلمين -والأرامل منهن خاصة- كيف تكون تربية الأبناء.. وما هو دور الأم في جهادها لرفعة الأمة والنهوض بها..؟!لم تكن بداية البخاري الطفل ككل الأبناء؛ إذ ابتلاه الله عز وجل في صباه بفقدان بصره!! ولكنَّ أمه الصالحة لم تنقطع صلتُها بربها، وكانت تتودد إليه ليل نهار، وهي تدعوه سبحانه راجية أن يرد على صبيها بصره.. ويشاء الله أن يسمع دعاءها، فيأتيها إبراهيم عليه السلام يبشرها في المنام يقول لها: "يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصره لكثرة دعائك"!!فأصبح البخاري وقد ردّ الله

عليه بصره، بحسن صلة أمه بربها، وبركة دعائها له [3]..!!ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أنعم الله عز وجل عليه وهو مازال في طفولته بالنجابة والذكاء، ووهبه سبحانه ذاكرةً قويَّة، قلَّما وهبها غيرَه، حتى كان آية في الحفظ. وقد زادت أمه من العناية به، وتعهدته بالرعاية والتعليم والصلاح، فكانت تدفعه إلى العلم وتحببه فيه، وتزين له أبواب الخير.. فنشأ البخاريُّ مستقيمَ النفس، متين الخلق، محبًا للعلم، مقبلاً على الطاعة.. حتى ما كاد يتم العاشرة إلا وكان قد حفظ القرآن الكريم، وبدأ يتردد على الشيوخ والمحدثين. يقول محمد بن أبي حاتم: قلت لأبي عبد الله (البخاري): كيف كان بدء أمرك؟ قال: أُلهِمتُ حفظ الحديث وأنا في المكتب (الكُتَّاب). فقلت: كم كان سنك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من المكتب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، فقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت له: إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم، فانتهرني ، فقلت له: ارجع إلى الأصل، فدخل فنظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم (أصلح) كتابه، وقال: صدقت. فقيل للبخاري: ابن

كم كنت حين رددت عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة سنة!![4].وما كاد البخاري يبلغ السادسة عشرة من عمره حتى حفظ كتب ابن المبارك ووكيع، وغيرها من كتب الأئمة المحدثين، حتى بلغ محفوظه آلاف الأحاديث وهو لا يزال غلامًا.. وكانت بخارى آنذاك مركزًا من مراكز العلم، تمتلئ بحلقات المحدِّثين والفقهاء [5] رحلة العلم.. وما زال دور الأم في مرحلة جديدة.. وفي دور جديد لأمه في إحكام تربيته ونشأته.. أخذته وهو في سن السادسة عشرة هو وأخًا له يدعى أحمد إلى مكة للحج.. كانت فرصة عظيمة عند البخاري الصغير ليحج، ثم تتفتح له آفاقٌ أوسع من أبواب العلم ينهل منها.. وقد تمَّ له ذلك؛ فلما أَدَّوا جميعًا مناسك الحج، تخلَّف هو لطلب الحديث والأخذ عن الشيوخ، ورجعت أمه وأخوه إلى بخارى [وعلى ما يبدو؛ فإن أمه هي التي كانت صاحبة هذه الفكرة، في أن يحج، ثم يظل يأخذ العلم بلسان العرب ومن منبعه ورافده الأول.. فهي بصدد إعداده لا ليرجع فيعلم قومه وأهل بلده فقط، وإنما ليعود فيُعلِّم الدنيا..وفي الحرمين الشريفين، كانت بداية رحلة البخاري في طلب العلم، وقد ظل بهما ستة أعوام، ينهل من الشيوخ والعلماء، انطلق بعدها متنقلاً بين حواضر العالم

الإسلامي.. يجالس العلماء ويحاور المحدِّثين، ويجمع الحديث، ويعقد مجالس للتحديث، ويتكبد مشاق السفر والانتقال.. لم يترك حاضرة من حواضر العلم إلا نزل بها وروى عن شيوخها، وربما حلَّ بالبلد الواحد مرات عديدة، يغادره ثم يعود إليه مرة أخرى. وكان من الحواضر الإسلامية التي نهل منها وأخذ من شيوخها غير مكة والمدينة، بغداد وواسط، والبصرة، والكوفة، ودمشق، وقيسارية، وعسقلان، وخراسان، وبلخ، ونيسابور، ومرو، وهراة، ومصر، وغيرها..وفي مثال يدل على عجب أقرانه منه وهو خارج موطنه، يقول محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: إنكما قد أكثرتما عليّ وألححتما، فاعرضا عليّ ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أني أختلف هدرًا وأضيع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد [7].وعن رحلاته في طلب العلم يقول البخاري:

"دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد" [8].شيوخ الإمام البخاري فلم يكن غريبًا إذن أن يزيد عدد شيوخ البخاري عن ألف شيخ من الثقات الأعلام!! وتراه هو يعبر عن ذلك فيقول: "كتبت عن ألف شيخٍ وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"!! [9].ويحدد عدد شيوخه فيقول: "كتبت عن ألف وثمانين نفسًا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون الإيمان قول وعمل يزيد وينقص" [10]وكان من شيوخ الإمام البخاري المعروفين والذين روى عنهم: أحمد بن حنبل، ويذكره البخاري ممتنًا فيقول: "قال لي في آخر ما ودَّعته: يا أبا عبد الله، تدع العلم والناس وتصير إلى خراسان؟ قال: فأنا الآن أذكر قوله. وكان من شيوخه أيضًا يحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، وقتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم [11]..البخاري.. منهج خاص كان للبخاري منهج خاص في حياته كلها، وبالأخص في العلم وتدوين الحديث.. فقد ظل ستة عشر عامًا يجمع الأحاديث الصحاح في دقة

متناهية، وعمل دؤوب، وصبر على البحث، وتحرٍ للصواب، قلما توافر لباحث قبله أو بعده، وكان بعد كل هذا لا يدون الحديث إلا بعد أن يغتسل ويصلي ركعتين!!وقد بات عنده أحد تلامذته ذات ليلة، فأحصى عليه أنه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثمان عشرة مرة!!وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانًا، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري (يشعل) نارًا ويسرج، ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها [12].وروي عن البخاري أنه قال: لم تكن كتابتي للحديث كما كَتبَ هؤلاء؛ كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته، وحمله الحديث إن كان الرجل فهمًا، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلى أصله ونسخته. وكان العباس الدوري يقول: ما رأيت أحدًا يحسن طلب الحديث مثل محمد بن إسماعيل، كان لا يدع أصلاً ولا فرعًا إلا قلعه، ثم قال لنا: لا تدعوا من كلامه شيئًا إلا كتبتموه! وكان من كلام البخاري رحمه الله: "ما جلست للحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم، وحتى نظرت في عامة كتب الرأي، وحتى دخلت البصرة خمس مرات أو نحوها،

فما تركت بها حديثًا صحيحًا إلا كتبته، إلا ما لم يظهر لي"

[13].وقال بكر بن منير: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا، قلت: صدق، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يضعفه؛ فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر ونحو هذا، وقل أن يقول: فلان كذاب أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه، وهذا معنى قوله: "لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا"، وهذا هو -والله- غاية الورع [14].

شيوخه:

بعد هذه الرحلات الواسعة لا يُسْتَغْرب قول البخاري - رحمه الله - قبل موته بشهر: "كتبتُ عن ألفٍ وثمانين نفسًا"، ابتدأ السَّماع من شيوخ بلده "بخاري "، فسمع أولاً من عبدالله بن محمد بن عبدالله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندى، وجماعة. وقد قسَّم الحافظ ابنُ حجر شيوخ البخاري إلى

خمس طبقات: الأولى : مَن حدَّثه عن التابعين، وهم أتباع التابعين، مثل محمد بن عبدالله الأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وغيرهم. الثانية : مَن كان في عصر هؤلاء لكنَّه لم يسمع من ثِقات التابعين، كآدم بن أبي إياس، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان، وأمثالهم. الثالثة: وهي الوسطى من مشايخه، وهم مَنْ لم يَلْقَ التابعين، بل أخذ عن كبار تَبَعِ الأتباع، كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وابن المديني، وابن معين، وابن حنبل، وإسحاق، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأمثالهم، وهذه الطبقة قد شاركه "مسلم" فالأخذ عنهم .الرابعة: رفقاؤه في الطلب، ومَن سمع قبله، كمحمد بن يحيى الذُّهْلي، وعبد بن حُمَيد، وأبي حاتم الرازي، وجماعة من نظرائهم، وإنَّما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم. الخامسة : وهم في عِداد طلبته في السنِّ والإسناد، وقد سمع منهم للفائدة، كعبدالله بن حمّاد الآملي، وعبدالله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني، وغيرهم. وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم لما قاله "وكيع": "لا يكون الرجل عالِمًا حتى يُحدِّث عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه".[12]

تلامذته:

أخذ عنه خلقٌ كثيرٌ لا يُحصَون، قال الحافظ صالح بن محمد الملقَّب (جزرة): " كان يجتمع له في "بغداد" وحدَها أكثر من عشرين ألفًا يكتبون عنه".[13]وكان بين يديه ثلاثة مستملين[14] ، وسَمِع منه الصحيح ما يَقْرب من تسعين ألفًا.[15]وممَّن أخذ عنه من العلماء المشهورين: الإمام مسلم بن الحجَّاج صاحب "الصحيح"، والإمام محمد بن سورة الترمذي صاحب "الجامع"، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيَّان ، وابن خزيمة، وصالح بن محمد (جزرة)، وغيرهم كثير

كان - رحمه الله - إذا دخلت أول ليلةٍ من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلِّي بهم، ويقرأ في كلِّ ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أنْ يختمَ القرآن. وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النِّصف إلى الثُّلث من القرآن، فيختم عند السَّحَر في كلّ ثلاث ليالٍ، وكان يختم بالنهار في كلِّ يومٍ ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كلَّ ليلة، وكان يصلِّي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة، ويوتِر منها بواحدة. كان معه شيء من شَعْرِ النبي - صلى الله عليه وسلم - جَعَلَه في

ملبوسه.[17]صلَّى ذات ليلة، فلسعه الزنبور سبع عشرة مرَّة، فلمَّا قضى الصلاة، قال: "انظروا أيش آذاني[18]"،

حفظه وذكاؤه:

قال البخاري - رحمه الله -: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح".[23]وقال: "كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده".[24]وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبدالله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنَّا نقول له: إنَّك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: "إنَّكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما، فاعرضا عليَّ ما كتبتما"، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحْكِمُ كُتُبَنَا من حفظه، ثمَّ قال: أترون أني أختلف هَدَرًا[25]، وأضيِّع أيَّامي؟! فعرفنا أنَّه لا يتقدَّمه أحدٌ.[26]قَدِمَ "بغداد"، فسمع منه أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها

وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد هذا، وإسناد هذا المتن هذا، ودفعوا إلى كلِّ واحدٍ عشرة أحاديث ليُلْقُوهَا على البخاري في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم، فسأل البخاري عن حديث من عشرته، فقال: "لا أعرفه"، وسأله عن آخر، فقال: "لا أعرفه"، وكذلك حتى فرغ من عشرته، فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: "الرَّجل فهم"، ومَن كان لا يدري قضى على البخاري بالعجز، ثم انتدب آخر، ففعل كما فعل الأوَّل، والبخاري يقول: "لا أعرفه"، ثمَّ الثالث، وإلى تمام عشرة الأنفس، وهو لا يزيدهم على: "لا أعرفه"، فلمَّا عَلِم أنَّهم قد فرغوا، التفتَ إلى الأول منهم، فقال: أمَّا حديثك الأوَّل فكذا، والثَّاني كذا، والثالث كذا إلى العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقرَّ له الناس بالحفظ.[27]وكان "بسمرقند" أربعمائة ممَّن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبُّوا مغالطة محمد ابن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشَّام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحَرَمين، فما تعلَّقوا منه بسقطةٍ لا في الإسناد، ولا في المتن.[28]قال الإمام ابن كثير: "وقد ذكروا أنَّه كان ينظُر في

الكتاب مرَّة واحدةً فيحفظه من نظرةٍ واحدةٍ، والأخبار عنه في ذلك كثيرة".[29]

ثناء الناس عليه :

جعل الله له لسان صدْقٍ عند العلماء وأصحاب التَّراجِم، فما زال العلماء منذ عصره يُثنون عليه وعلى كتابه "الصحيح"، حتى إنَّ بعضهم ألَّف مؤلَّفًا مستقلاً في ترجمته ومناقبه كالذهبي[30]، وابن كثير[31]، وابن حجر[32]، وغيرهم كثير، وهذه بعض أقوال وثناء أهل العِلم عليه: ذُكِرَ قَوْلُ البخاري لعليّ بن المديني - يعني قولَه: "ما استصغرتُ نفسي إلا بين يدي عليّ بن المديني" - فقال عليّ: "دَعُوا هذا، فإنَّ محمد بن إسماعيل لم يرَ مِثْل نفسه.[33]"وقال عمرو بن عليّ القلاس: "حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.[34]"قال إسحاق بن راهويه: "اكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاري - فلو كان في زمن الحَسَنِ لاحتاج إليه الناس؛ لمعرفته بالحديث وفقهه".[35]وقال أبو عيسى الترمذي: "لم أرَ بالعراق، ولا بخراسان في معنى العِلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أَعْلَم من محمد بن إسماعيل".[36]وقال نعيم بن حمَّاد، ويعقوب بن إبراهيم الدروقي: "محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأُمة".[37]وجاء "مسلم" إلى البخاري، فقال: "دَعْني أُقبِّلْ رجلَيك يا أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في

عِلَلِهِ".[38]وقال "مسلم" أيضًا: "لا يبغضك إلا حاسدٌ، وأشهد أنَّه ليس في الدنيا مثلك".[39]وقال أحمد بن حنبل: "ما أخرجتْ خراسان مثل محمد بن إسماعيل".[40]وقال عبدالله بن سعيد بن جعفر: "سمعتُ العلماء بالبصرة يقولون: ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح".[41]وقال ابن خزيمة: "ما رأيتُ تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأحفظ له من محمد بن إسماعيل".[42]وكان ابنُ صَاعد إذا ذَكَرَهُ يقول: "الكبش النَّطَّاح.[43]"وقال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نُمير: "ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل"[44]وقال الحافظ ابن كثير: "هو إمام أهل الحديث في زمانه، والمقْتَدَى به في أوانه، والمقدَّم على سائر أضرابه وأقرانه"، وقال: "وقد كان البخاري - رحمه الله - في غاية الحياء، والشجاعة، والسَّخاء، والوَرَع، والزُّهد في الدنيا دار الفناء، والرَّغبة في الآخرة دار البقاء".[45]

محنته مع محمد بن يحيى الذُّهْلي

في مسألة اللفظ: لمّا قَدِمَ البخاري نيسابور سنة (250) هـ، استقبله الناس استقبالاً عظيمًا، فاجتمع الناس عليه مدَّةً يحدِّثهم، فحسده مَن حسده، وكان فيها محدِّثها محمد بن يحيى الذُّهْلي، وكان يقول لدى مَقْدم البخاري: "اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح، فاسمعوا منه"، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخَلل في مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك، وتكلَّم فيه.[47]ومن ثَمَّ سأل رجلٌ البخاري: ما تقول في اللفظ بالقرآن: مخلوقٌ هو، أم غير مخلوق؟ فأجاب بقوله: "القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العِباد مخلوقة، والامتحان بدعة".[48]وقال: "أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا".[49]فلمَّا قال البخاري ذلك، اختلف الناس في تفسير عبارته: فقال البعض: "قال بخَلْق القرآن"، وقال البعض الآخر: "بل قال لفظي بالقرآن مخلوق"، فعندها قال محمد بن يحيى الذُّهْلي: "القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته، وحيث تصرف، فمَن لزم هذا استغنى عن اللفظ وعمَّا سواه من الكلام في القرآن، ومَن زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد كفر، وخرج عن الإيمان،

وبانت منه امرأته، يُستتاب، فإنْ تاب، وإلا ضُربت عنقه، وجُعِلَ ماله فيئًا بين المسلمين، ولم يُدْفَن في مقابرهم، ومَن وقف فقال: لا أقول: مخلوق ولا غير مخلوق، فقد ضاهى الكفر، ومَنْ زعم أنَّ لفظي بالقرآن مخلوق، فهذا مبتدع، لا يجالَس ولا يكلَّم، ومَن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتَّهموه؛ فإنَّه لا يحضر مجلسه إلا مَن كان على مثل مذهبه".[50]فانفضَّ الناس عن البخاري، فلم يحضر مجلِسَه إلا "مسلم" صاحب "الصحيح"، وأحمد بن سلمة[51]، فبعث مسلم إلى الذُّهْلي ما سمعه منه؛ لأنَّه كان يُظْهِرُ القول باللفظ ولا يكتمه.[52]ومن الغَرابة أنْ يُعلِّق الحافظ ابن حجر على صنيع الإمام مسلم، فيقول: "قد أنصَف مسلم، فلم يُحدِّث في كتابه عن هذا ولا عن هذا"[53]، فأين الإنصاف والمسألة فيها شُبهة؟ عداك أنَّ البخاري لم يصح عنه أنَّه قال باللفظ؛ روى الخطيب عن محمد بن نصر المروزي، قال: سمعتُ البخاري يقول: "مَنْ زعم أنِّي قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذَّاب؛ فإنِّي لم أقلْه"، فقلتُ له: يا أبا عبدالله، قد خاض الناس في هذا، وأكثروا فيه، فقال: "ليس إلا ما أقول".[54]وقال أبو عمرو

الخفاف: أتيتُ محمد بن إسماعيل، فناظرته في شيءٍ من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلتُ: يا أبا عبدالله، ها هنا أحدٌ يحكي عنك أنك قلتَ هذه المقالة، فقال: "يا أبا عمرو، احفظْ ما أقول لك، مَن زعم من أهل نيسابور - وسمَّى بلدانًا أخرى - أنِّي قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذَّاب؛ فإنِّي لم أقلْ هذه المقالة، إلا أنِّي قلتُ: أفعال العباد مخلوقة".[55]بعدها خرج من نيسابور، فعاد إلى بلده بخاري ، فاستقبله الناس، ونُثِرت عليه الدَّراهم، وحدَّث بها أيَّامًا إلى أنْ حَدَثتِ الوحشة بينه وبين واليها الأمير خالد بن أحمد الذُّهْلي؛ حيث سأله أنْ يحضرَ منزله، فيقرأ "الجامع"، والتاريخ " على أولاده، فامتنع عن الحضور عنده، فراسله بأنْ يعقد مجلسًا لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع، وقال: لا أخصُّ أحدًا، ثم قال للرسول: "أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب النّاس، فإنْ كانت لكَ إلى شيءٍ منه حاجة، فاحضرْ في مسجدي، أو في داري، وإنْ لم يعجبك هذا، فإنَّك سلطان فامنعني من المجلس؛ ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة؛ لأنِّي لا أكتمُ العلمَ ..."[56]، فوجد عليه الوالي، واستعان بخصومه حتى تكلَّموا في مذهبه، فنُفِيَ عن البلد،

فمضى إلى "سمرقند ."ولم تمر الأيام إلا وقد عزل هذا الوالي وحدث في أهله ما لا يحمد فقال هذا لظلمي للبخاري..... .

أهم مصنفاته..

..... أجلُّها: "الجامع الصحيح" ،"الجامع الصغير ،" "الجامع الكبير" ،"الأدب. المفرد" ،"أسامي الصحابة ،" "الأشربة"، كتب التاريخ: الكبير والأوسط والصغير، "التفسير الكبير" ،"خلق أفعال العباد" ،"رفع اليدين في الصلاة" ،"الضعفاء الصغير" ،"العلل" ،"الفوائد" ،"القراءة خلف الإمام" ،"قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم" ،"الكُنَى" ،"المبسوط" ،"المسند الكبير.[59]"

من أقواله - رحمَه الله -:"لا أعلم شيئًا أنفَع للحفظ من نَهمة الرجل، ومداومة النظر".[60]كرمه :.....

من كرم البخاري وسماحته قال محمد بن أبي حاتم الرازي عن الإمام البخاري: كانت له قطعة أرض يؤجرها كل سنة بسبع مائة درهم، فكان ذلك المؤجر ربما حمل منها إلى أبي عبد الله قثّاةً أو قثّاتين ؛ لأن أبا عبد الله كان معجبًا بالقثّاء النضيج، وكان يؤثره على البطيخ أحيانًا، فكان يهب للرجل مائة درهم كل سنة لحمله القثّاء إليه أحيانًا. قال: وسمعته يقول: كنت أستغل كل شهر خمس مائة درهم، فأنفقت كل ذلك في طلب العلم. فقلت: كم بين من ينفق على هذا الوجه وبين من كان خلوًا من المال فجمع وكسب بالعلم حتى اجتمع له! فقال أبو عبد الله: ما عند الله خيرٌ وأبقى فكان يتصدق بالكثير، يأخذ بيده صاحب الحاجة من أهل الحديث فيناوله ما بين العشرين إلى الثلاثين، وأقل وأكثر، من غير أن يشعر بذلك أحد، وكان لا يفارقه كيسه قوة حفظه وذاكرته :وهب الله الإمام البخاري منذ طفولته قوة في الذكاء والحفظ من خلال ذاكرة قوية تحدى بها أقوى الاختبارات التي تعرض لها في عدة مواقف. يقول البخاري: أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكتّاب، وكان عمره حينذاك

عشر سنين. ولما بلغ البخاري ست عشرة سنة كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع. وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: إنكما قد أكثرتما عليّ وألححتما، فاعرضا عليّ ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أني اختلف هدرًا وأضيّع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد. وقال ابن عدي: حدثني محمد بن أحمد القومسي ، سمعت محمد بن خميرويه ، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح. قال : وسمعت أبا بكر الكلواذاني يقول: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلماء، فيطّلع عليه اطّلاعة ، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث بمرة. مصنفاته كما طبعت بعده _ .....

.....تهيأت أسباب كثيرة لأن يكثر البخاري من التأليف؛ فقد منحه الله ذكاءً حادًّا، وذاكرة قوية، وصبرًا على العلم ومثابرة في

تحصيله، ومعرفة واسعة بالحديث النبوي وأحوال رجاله من عدل وتجريح، وخبرة تامة بالأسانيد؛ صحيحها وفاسدها. أضف إلى ذلك أنه بدأ التأليف مبكرًا؛ فيذكر البخاري أنه بدأ التأليف وهو لا يزال يافع السن في الثامنة عشرة من عمره، وقد صنَّف البخاري ما يزيد عن عشرين مصنفًا، منها الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، المعروف بـ الجامع الصحيح أو صحيح البخاري الأدب المفرد: وطُبع في الهند والأستانة والقاهرة طبعات متعددة الكبير: وهو كتاب كبير في التراجم، رتب فيه أسماء رواة الحديث على حروف المعجم، وقد طبع في الهند سنة (1362هـ = 1943م).التاريخ الصغير: وهو تاريخ مختصر للنبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه ومن جاء بعدهم من الرواة إلى سنة (256هـ == 870م)، وطبع الكتاب لأول مرة بالهند سنة (1325هـ == 1907م)خلق أفعال العباد: وطبع بالهند سنة 1306هـ = 1888رفع اليدين في الصلاة: وطبع في الهند لأول مرة سنة (1256هـ = 1840م) مع ترجمة له بالأوردية ـ حمل من المكتبة الوقفية الكُنى: وطبع بالهند سنة (1360هـ = 1941مالضعفاء

الصغير كتب مخطوطة لم تُطبع بعد، مثل: التاريخ الأوسط، قلت هو مطبوع في حلب باسم التاريخ الصغير والتفسير الكبير والجامع الصحيح للبخاري، بل هو أشهر كتب الحديث النبوي قاطبة. بذل فيه صاحبه جهدًا خارقًا، وانتقل في تأليفه وجمعه وترتيبه وتبويبه ستة عشر عامًا، هي مدة رحلته الشاقة في طلب الحديث. بلغ عدد أحاديث صحيح البخاري مع وجود المكررة منها 7593 حديثاً حسب إحصائية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، اختارها الإمام البخاري من بين ستمائة ألف حديث كانت تحت يديه؛ لأنه كان مدقِّقًا في قبول الرواية، واشترط شروطًا خاصة في رواية راوي الحديث، وهي أن يكون معاصرًا لمن يروي عنه، وأن يسمع الحديث منه، أي أنه اشترط الرؤية والسماع معًا، هذا إلى جانب الثقة والعدالة والضبط والإتقان والعلم والورع. كان البخاري لا يضع حديثًا في كتابه إلا اغتسل قبل ذلك وصلى ركعتين، وابتدأ البخاري تأليف كتابه في المسجد الحرام والمسجد النبوي، ولم يتعجل إخراجه للناس بعد أن فرغ منه، ولكن عاود النظر فيه مرة بعد أخرى، وتعهده بالمراجعة والتنقيح؛ ولذلك صنفه ثلاث مرات حتى خرج على الصورة التي عليها الآن استحسن شيوخ البخاري

وأقرانه من المحدِّثين كتابه، بعد أن عرضه عليهم، وكان منهم جهابذة الحديث مثل أحمد بن حنبل ،وعلي بن المديني ،ويحيى بن معين؛ فشهدوا له بصحة ما فيه من الحديث، ثم تلقته الأمة بعدهم بالقبول باعتباره أصح كتاب بعد كتاب الله. أقبل العلماء على كتاب الجامع الصحيح بالشرح والتعليق والدراسة، بل امتدت العناية به إلى العلماء من غير المسلمين؛ حيث دُرس وتُرجم، وكُتبت حوله عشرات الكتب قال أبو العباس الدعولي كتب أهل بغداد إلى البخاري... المسلمون بخير ما حييت لهم... وليس بعدك خير حين تفتقد... وقال الفلاس كل حديث لا يعرفه البخاري فليس بحديث قال أبو نعيم أحمد بن حماد هو فقيه هذه الأمة وكذا قال يعقوب بن إبراهيم الدورقي ومنهم من فضله في الفقه والحديث على الإمام أحمد بن حنبل و بن راهويه وقال قتيبة بن سعيد رحل إلي من شرق الأرض وغربها خلق فما رحل إلى مثل محمد بن إسماعيل البخاري.

تفوقه على أقرانه في الحديث ..... ظهر نبوغ البخاري مبكرًا، فتفوق على أقرانه، وصاروا يتتلمذون على يديه، ويحتفون به في البلدان. فقد رُويَ أن أهل المعرفة من البصريين يعدّون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يُغلّبوه على نفسه ويُجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف، أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان شابًا لم يخرج في وجهه. لحاء رُويَ عن يوسف بن موسى المروروذي قال: كنت بالبصرة في جامعها، إذ سمعت مناديًا ينادي: يا أهل العلم، قد قدم محمد بن إسماعيل البخاري. فقاموا في طلبه، وكنت معهم، فرأينا رجلًا شابًا يصلّي خلف الأسطوانة، فلما فرغ من الصلاة أحدقوا به، وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء، فأجابهم. فلما كان الغد اجتمع قريبٌ من كذا ألف، فجلس للإملاء، وقال: يا أهل البصرة، أنا شاب، وقد سألتموني أن أحدّثكم، وسأحدّثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدون منها. قال أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا، وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناد هذا، وإسناد هذا لمتن هذا، ودفعوا إلى كل واحدٍ عشرة أحاديث

ليلقوها على البخاري في المجلس. فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم، فسأل البخاري عن حديثٍ من عشرته، فقال: لا أعرفه، وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، وكذلك حتى فرغ من عشرته فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون الرجل فهم ومن كان لا يدري قضى على البخاري بالعجز ثم انتدب آخر ففعل كما فعل الأول والبخاري يقول لا أعرفه ثم الثالث وإلى تمام العشرة فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال أما حديثك الأول فكذا والثاني كذا والثالث كذا إلى العشرة فرد كل متن إلى إسناده وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقرّ له الناس بالحفظ، روي عن أبي الأزهر قال: كان بسمرقند أربعمائة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبوا مغالطة البخاري، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق وإسناد اليمن في إسناد الحرمين فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن. وقال أحيد بن أبي جعفر والي بخارى : قال محمد بن إسماعيل يومًا: رُبّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر فقلت له: يا أبا عبد الله، بكماله؟ قال: فسكت... .....

ملامح شخصيته: تمتع الإمام البخاري بصفات عذبة وشمائل كريمة، لا تتوافر إلا في العلماء المخلصين، وهذه الصفات هي التي صنعت الإمام البخاري: الإقبال على العلم: قام البخاري بأداء فريضة الحج وعمره ثماني عشرة سنة فأقام بمكة يطلب بها الحديث ثم رحل بعد ذلك إلى سائر مشايخ الحديث في البلدان التي أمكنته الرُحلة إليها وكتب عن أكثر من ألف شيخ. الجد في تحصيل العلم: وقد كان البخاري يستيقظ في الليلة الواحدة من نومه فيوقد السراج ويكتب الفائدة تمر بخاطرة ثم يطفئ سراجه ثم يقوم مرة أخرى وأخرى حتى كان يتعدد منه ذلك قريبا من عشرين مرة. البخاري. وكان من أشهر شروح صحيح البخاري: "أعلام السنن" للإمام أبي سليمان الخطابي (ت 388هـ)، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري" لشمس الدين الكرماني (ت 786هـ = 1348م)، وفتح الباري للحافظ ابن حجر(ت 852هـ = 1448م])، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري" لبدر الدين العيني(ت 855هـ = 1451م)، "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري" للقسطلاني (ت 923هـ = 1517م)البخار.. عرفانٌ بالجميل تبوأ

البخاري رحمه الله مكانة عالية ومنزلة رفيعة في العلم وبين العلماء، وقد شهد له العلماء والمعاصرون له بذلك، حتى إنهم لقّبوه بأمير المؤمنين في الحديث.. وهي أعظم درجة ينالها عالم في الحديث النبوي، وقد أثنوا عليه ثناءً عاطرًا. فيقول عنه ابن خزيمة: "ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري" [19].وقال أبو جعفر: سمعت يحيى بن جعفر يقول: "لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل من عمري لفعلت؛ فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموته ذهاب العلم" رضى الله عنه وأرضاه وقال معاصروه أنه كان راميًا ماهرا نادرا ما يخطئ سهمه الهدف.. و ذات يوم أصاب سهمه وتد قنطرة على نهر فكسره فأرسل إلى صاحب القنطرة طالبا منه السماح له بإصلاحه على نفقته كان صاحبها من أهل العلم فرد علي البخاري قائلًا: "بل القنطرة و جميع مالي فداء لك "ففرح البخاري بسماحة الرجل و عفوه تصدق بمئات الدراهم وأملى على تلاميذه في ذلك اليوم خمسمائة حديث...و كذلك بنى رِباطًا-قلاعًا و تحصينات-على حدود بلده-بخارى-من ماله الخاص،و شارك بنفسه في بنائها. و اجتمع عدد كبير من الناس لمعاونته في البناء،و طلب منه بعضهم أن

يستريح من العمل بيديه فأبى إلا أن يحمل الطوب معهم حتى لا يحرم نفسه من الثواب العظيم..و يُروى أنه أعد لهم طعامًا وكان قد اشترى خبزًا قليلًا-بثلاثة دراهم فأكل معه ما يزيد عن مائة من العمال حتى شبعوا ،وبقى طعام كثير وتلك كرامة ظاهرة. وكان رضى الله عنه مستجاب الدعوة قد عاين بنفسه استجابة الله تعالى له-في الحال- فامتنع بعد ذلك عن طلب شيء من ربه -من حاجات الدنيا-خشية أن ينقص من حسناته من صفاته العطرة كذلك أنه كان يتجنّب الغيبة والنميمة تماما حتى في الوصف الضروري لأحوال رواة الأحاديث-لبيان ما إذا كان الراوي صالحًا للنقل عنه أم لا-فقد كان البخاري يكتفى بقول عبارات غير جارحة،مثل"سكتوا عنه"أو"تركوا حديثه أو"رماه فلان بالكذب" وفي هذا الوصف الأخير ليس هو من يتهم الرجل بالكذب بل شخص آخر، كل ما فعله البخاري هو إثبات هذا الوصف-للأمانة العلمية-فإنه لا يجوز كتمان حال الراوي بحجة تجنّب الغيبة هذه من حالات الضرورة حتى لا ينخدع الناس بشخص غير أمين فينقلوا عنه أكاذيبه،التى ينسبها إلى النبي صلى الله عليه و سلم ،وفي هذا ما فيه من ضرر و بلاء عظيم.و عن زهد الإمام حدّث و

لا حرج. إذ كان مُكتفيًا معظم عمره بملابس بسيطة،و كان طعامه الخبز فقط لا غير.و كان يتصدّق بمعظم ما يأتيه من ثمار أرضه، كثيرا ما كانت نقوده تفنى فكان يأكل الحشائش حتى لا يسأل أحدا شيئًا. كان ربّه الأكرم يرسل إليه من يعطيه مالًا بلا طلب و لا سابق معرفة، وهي كرامة أخرى و لم يعلم من حوله بزهده و تقشفه إلا في أواخر حياته عندما فحص طبيب بوله وأخبرهم أن هذا الإمام لا يتناول سوى الخبز فألح تلاميذه عليه أن يأكل معه شيئا فأضاف قطعة من السكر إلى الخبز ! و هذا حال كُل عالم عامل يشغله السعي إلى الآخرة ،و طلب العلم و نشره عن حطام الدنيا الفاني أمّا ثناء العلماء جيلا بعد جيل على الإمام البخارى،فلا سبيل إلى حصره في كتاب واحد ،ونكتفى بعرض بعض ما قالوه عنه. فقد قال أحد شيوخه-محمد بن سلام-:"كلما دخل علي هذا الصبي-البخاري - تحيّرت ،وألتبس عليّ أمر الحديث وغيره. ولا أزال خائفا ما لم يخرج "وهذا دليل على عبقرية التلميذ رسوخه في العلم إلى درجة أن أستاذه يخشى أن يقع منه خطأ في حضوره. . و ذكر عمر بن مجاهد أنه كان عند محمد بن سلام فقال له-بعد انصراف البخاري- :لو جئت قبل ذلك لرأيت صبيًا يحفظ سبعين ألف حديث فخرجت في

طلبه حتى لحقته سألته: أنت الذي يقول:إنى أحفظ سبعين ألف حديث ؟ فأجاب البخاري:" نعم ،وأكثر. ولا أحدّثك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرّفتك مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة أو التابعين إلا و لي من ذلك أصل أحفظه حفظًا عن كتاب الله وسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم" . و قال أبو إسحاق السرماري:من أراد أن ينظر إلى فقيه بحقه وصدقه فلينظر إلى محمد بن إسماعيل"البخارى" وقال يحيى بن جعفر: لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل-البخاري-من عمري لفعلت فإن موتي يكون موت رجل واحد،و موته ذهاب العلم . و سُئل قتيبة عن طلاق السكران فقال للسائل: هذا أحمد بن حنبل وابن المديني وابن راهويه قد ساقهم الله إليك، وأشار إلى البخاري-يقصد أن علم البخاري و فقهه يُساوى علم الثلاثة معًا-وكان مذهبه أنه إذا كان السكران مغلوب العقل - لا يذكر ما يحدث في سكره - فإنه لا يجوز عليه من أمره شيء .و كان أهل المعرفة بنيسابور يرون أن البخاري أفقه من أستاذه إسحاق بن راهويه .وقال عبدان: ما رأيت بعيني شابًا أبصر من هذا وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل البخاري. . وقال نعيم بن حماد أحد

فحول العلماء: محمد بن إسماعيل ففقيه هذه الأمة. . و قال مُسدد:" يا أهل خراسان لا تختاروا على محمد بن إسماعيل أحدًا". و لثقة الشيخ عبد الله بن يوسف في تبحّر تلميذه البخاري طلب منه مراجعة كتبه،و أن يُخبره بما فيها من سهو أو خطأ ففعل رضى الله عنهم . و علم على بن المديني-المُحدّث الكبير- بمقولة البخاري: "ما استصغرت نفسي إلا بين يدي علي بن المديني "فقال علي لمن حوله: "دعوا هذا ،فإن محمد بن إسماعيل-البخاري-لم ير مثل نفسه "أي لا نظير له.و كما نرى فإن كلاهما قد تواضع لصاحبه،و هذا شأن العلماء العاملين فإنهم أكثر الناس أدبًا و تواضعًا. . و بلغ من تقدير عمرو بن علي الفلاس للبخاري أنه قال: "حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث" وقال أبو مصعب الزهري: "محمد بن إسماعيل البخاري أفقه عندنا وأبصر -بالحديث-من أحمد بن حنبل فقيل له :جاوزت الحد فقال للرجل: لو أدركت مالكًا، ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت : كلاهما واحد في الفقه والحديث . بل قال عنه أستاذه إسحاق بن راهويه: "اكتبوا عن هذا الشاب -يعني البخاري - فلو كان في زمن الحسن-البصرى- لاحتاج إليه الناس لمعرفته

بالحديث وفقهه" . و قال علي بن حجر: "أخرجت خراسان ثلاثة: أبو زرعة ومحمد بن إسماعيل وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي محمد-البخاري-عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم لا أعلم مثله. . وكذلك قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير: "ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل البخاري" . و تكفى شهادة الإمام العظيم أحمد بن حنبل للبخارى،فقد روى ابنه عنه أنه قال: "ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.و قال الإمام أحمد أيضا: "انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان-بآسيا الوسطى-أبو زرعة الرازي، و محمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبدالرحمن السمرقندي"الدارمى"والحسن بن شجاع البلخي" وكذلك شهد له الإمام بندار بن بشار بقوله: "ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل سيد الفقهاء".و قال مرجى بن رجاء: "البخاري آية من آيات الله تمشي على الأرض". وأثنى الحسين بن حريث على البخاري قائلًا: "لا أعلم أني رأيت مثله كأنه لم يُخْلَق إلا للحديث" . و حكى أبو سهل الشافعي أنه دخل البصرة والشام والحجاز والكوفة،و رأى علماءها سمعهم كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فَضّلُوه على أنفسهم". .و شهد قتيبة بن سعيد

أن: "شباب خراسان أربعة محمد بن إسماعيل وعبد الله بن عبد الرحمن- الدارمي-و زكريا بن يحيى اللؤلؤي ، والحسن بن شجاع" . وقال الإمام يعقوب بن إبراهيم الدورقي: "محمد بن إسماعيل البخاري فقيه هذه الأمة" . وقال أبو جعفر المسندي: حفاظ زماننا ثلاثة محمد بن إسماعيل البخاري حاشد بن إسماعيل.و يحيى بن سهل . و وصفه الإمام الذهبي بقوله: "هو الإمام الحُجّة العلم الناقد المجتهد شيخ الإسلام قدوة الحفّاظ أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري المصنف للصحيح (الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) والتاريخ الكبير وكتاب الأدب المفرد وغير ذلك من التوالي المهذّبة التي لم يُسبق إليها. وأما الصحيح فهو أعلى ما وقع لنا من الكتب الستة في أول ما سمعت الحديث،و (لو رحل الرجلُ من مسيرة سنة لسماعِهِ لما فرّط) و هو أعلى الكتب الستة سنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم،في شيء كثير من الأحاديث وذلك لأن أبا عبد الله أسنُّ الجماعة وأقدمهم لقيا للكبار-قدامى المُحدّثين- وأخذ عن جماعة يروي الأئمة الخمسة عنهم،و جزاهُ الله عن الإسلام خيرا, نِعْمَ ما ادَّخر لمَعادِه".انتهى.و وصفه الإمام ابن كثير

قائلا: "الحافظ إمام أهل الحديث في زمانه والمقتدى به في أوانه والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه،و كتابه الصحيح يستقى بقراءته الغمام،وأجمع العلماء على قبوله و صحة ما فيه وكذلك سائر أهل الإسلام"و"قد كان البخاري رحمه الله في غاية الحياء، والشجاعة والسخاء والورع والزهد في الدنيا دار الفناء والرغبة في الآخرة دار البقاء". و كذلك أصيب جميع من حرّضوا على البخاري أو اضطهدوه بأنواع شتى من العقوبات الإلهية،و لا عجب،فقد قال المولى عزّ و جلّ-في حديث قدسي رواه البخاري نفسه-: (من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب). و خرج الإمام العظيم في آخر الأمر إلى أقارب له بإحدى قرى سمرقند دعا ربه أن يقبضه إليه بعد أن ضاقت عليه الأرض بما رحبت. واستجاب الله لوليّه و خادم سُنّة نبيه فرجعت النفس المُطمئنّة إلى ربّها بعد أسابيع..و شهدت جنازته أعداد هائلة من الناس ،وفاحت من قبره رائحة زكية لم يشمّ أحد منهم مثلها،فكانوا يتنافسون على اقتناء بعض ترابه واضطر تلاميذه إلى إقامة حواجز حوله لمنع تجريف تربته..و يُروى أيضا أن أعمدة من نور خرجت من قبره عند دفنه..و نور علمه و بركته يُنير الطريق للسالكين، إلى يوم الدين

.رضى الله عنه وأرضاه. حظيت السنة بمنزلة كبرى عند المسلمين حتى كادت ترتفع إلى مكانة القرآن وتوازيه، خاصة عند السواد الأعظم منهم، أي أهل السنة والجماعة، حتى قال يحيى بن أبي كثير (من علماء اليمامة، ت: 129هـ):السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة. وقال أحمد بن حنبل: لا أجسر على أن أقول هذا، ولكن أقول: السنة تفسر الكتاب وتبينه .وصحيحا البخاري ومسلم هما أجل جوامع السنة؛ إذ اشترطا على نفسيهما على ألا يخرجا إلا الصحيح على قانون علوم الحديث، فجاء كتاباهما في الذروة بين جوامع السنة وتلقتهما الأمة بالقبول. إلا أن كتابي البخاري ومسلم لم يزالا يتعرضان للنقد على مدى التاريخ، نقدا يتراوح بين الدراسة العلمية والخطاب الفكري الساخط عليهما، ويتراوح كذلك في شدته بين نقد أحرف يسيرة فيهما وبين إسقاط قيمة الكتابين أو المطالبة بسحب تلك القيمة الكبيرة التي منحها الكتابان. نذكر في هذا التقرير أبرز تلك المحاولات النقدية التي؛ أشتري أصحابها بالمال بين ثلاثة أنواع:

النقد السلفي، والنقد الشيعي، والنقد التجديدي.

أولا: النقد السلفي

لا يعرف كثيرون أن الصحيحين قد تعرضا لنقد من علماء الحديث الكبار في الأزمنة اللاحقة عليهما مباشرة، فعلى الرغم من أن بعض العلماء (كالإسفرائيني وهو فقيه شافعي ت: 418هـ، والدهلوي وهو عالم هندي ت: 1176هـ) قد تسرع في نقل الإجماع على أن كل ما في الصحيحين من الأحاديث الموصولة (يعني التي اتصلت سلسلة الرواة فيها بين صاحب الكتاب وبين من نسب إليه الحديث) المرفوعة (أي التي نسبت أو رفعت إلى النبي صلى الله رضي الله عنهم عليه وسلم ولم تنسب أو تقف عند أحد الصحابة أو التابعين) صحيح ثابت؛ إلا أن المختصين لم يزالوا يقرون بأن في الكتابين ما ينتقد وإن كان قليلا. ولا نعني مع ذلك بالنقد السلفي النقد الذي وجهه الأسلاف وحدهم وإنما نعني كذلك النقد الذي وجهه من سار على دربهم وإن كان من المعاصرين.

لكن النقد السلفي قد اتسم مع ذلك بتحفظ كبير. يقول ابن الصلاح

(جامعِ علوم الحديث وأول من دونها ما تفرّد به البخاريُّ أو مسلمٌ مندرجٌ في قَبيلِ ما يُقْطَعُ بصحته، لتلقّي الأمّةِ كل واحدٍ من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصّلناه من حالِهما فيما سبق. سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلّم عليها بعضُ أهلِ النقدِ من الحُفّاظِ كالدار قطني وغيرِه. وهي معروفةٌ عند أهل هذا الشأن||

وسنقف هنا عند أبرز محاولتين لنقد الصحيحين في السياق السلفي كما بينا، الأولى لواحد من أئمة السلف القدامى وهو الحافظ الدار قطني، والآخر لواحد ممن التزم منهجهم وهو الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. كتاب "الإلزام والتتبع" للدار قطني: الدار قطني هو أبو الحسن علي بن عمر، ولد بدار القطن-بغداد سنة 306هـ وبرع في علوم الحديث خاصة، وتوفي سنة 385. صنف في نقد كتاب ومسلم، كتاب "الإلزام والتتبع" الذي طبعته دار الكتب البخاري

العلمية ببيروت حديثا بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي حيث يركز على العلل التي ترد على بعض

وتصل في كتابه إلى حوالي مائتي حديث. ومسلم أحاديث البخاري

وقد تكفل الحافظ ابن حجر العسقلاني (إمام علوم الحديث الكبير

وشارح البخاري، وهو مصري، ت: 852هـ) بالإجابة التفصيلية

في كتابه عن الاعتراضات التي وردت على أحاديث البخاري الذي "هدي الساري" الذي جعله مقدمة لشرحه لصحيح البخاري أسماه "فتح الباري". فقد عد ابن حجر ما انتقد على البخارى من الأحاديث فوجده 110 من الأحاديث، اشترك مسلم معه في رواية بعد حذف 32 منها. هذا من أصل 2602 حديث في البخاري كان قد يجزئ الحديث أو يكرره تحت الأبواب المكرر (لأن البخاري المختلفة الموضوعية في كتابه) والمعلق (التي لم يروها بسلسلة من الرواة وإنما ذكرها عن قائلها مباشر كأن يقول: قال فلان). وقد صنف كذلك أبو مسعود الدمشقي (من علماء الحديث، ت: 401هـ) "الإجابة عما أشكل الدار قطني على صحيح مسلم"، وطبعته دار الوراق بتحقيق إبراهيم آل كليب.

(2) نقد الألباني: الألباني هو الشيخ محمد ناصر الدين بن نوح (1914 – 1999م) هو أشهر المتخصصين المعاصرين في علوم الحديث. ولد بألبانيا واستوطن سوريا ثم انتقل إلى الأردن وقضى فيها باقي حياته بعد هزيمة 1967 م التي تخللتها زيارات لدول كثيرة؛ وله منزلة كبرى عند السلفيين المعاصرين. وفي إطار مشروعه الضخم في دراسة السنة وتعرض الألباني

بالنقد لبعض أحاديث الصحيحين، لكنه لم يفرد لها دراسة حيث والإماموا بواجب تنقية هذه الأحاديث التي يقول: الإمام البخاري أودعوها في الصحيحين من مئات الألوف من الأحاديث، هذا جهد عظيم جداً جداً. ولذلك فليس من العلم وليس من الحكمة في شيء أن أتوجه أنا إلى نقد الصحيحين وأدع الأحاديث الموجودة في السنن الأربعة وغيرها غير معروف صحيحها من ضعيفها . لكن في أثناء البحث العلمي تمر معي بعض الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما، فينكشف لي أن هناك بعض الأحاديث الضعيفة! لكن من كان في ريب مما أحكم أنا على بعض الأحاديث فليعد إلى (فتح الباري) فسيجد هناك أشياء كثيرة، وكثيرة جداً، ينتقدها الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني|| (فتاوى الشيخ الألباني، ص526، جمع عكاشة الطيبي)ومع ذلك فقد تعرض الألباني بسبب ذلك إلى هجوم شديد، وإن كانت تلوح منه رائحة المناكفة المذهبية بين علماء الحديث السلفيين وعلماء الحديث الأشاعرة في القرن المنصرم. فقد تصدى محمود سعيد أستاذ علوم الحديث المصري لنقد الألباني إلى تعدي الألباني على فكتب "تنبيه المسلم لاحاديث مسلم لبعض لصحيح مسلم"، وقد رد عليه كذلك باحث مصري سلفي هو طارق

عوض الله بكتابه "ردع الجاني المعتدي على الألباني"

اتسم النقد السلفي للصحيحين خصائص النقد السلفي للصحيحين:

مع ذلك بمجموعة من السمات تجعل منه نقدا متحفظا لا يمس مكانة

الصحيحين ولا يرمي إلى تحقيق خطوات واسعة في التجديد بعيدا

عن المسار السلفي لعلوم الحديث والدين، فمن خصائصه:

ـ نقد عملي لا نظري: لم يتجاوز النقد السلفي الجانب العملي إلى

ـ نقد فني النقد النظري لقواعد علوم الحديث التقليدية بل التزمها.

لا فكري: توجه النقد السلفي إلى الجانب الفني في علوم الحديث

في الصحيحين دون أن يعني ذلك عند هؤلاء النقاد أثرا كبيرا لما

انتقدوه على علوم الدين والفقه الإسلاميين.ـ نقد سندي لا

متني: توجه النقد بالأساس إلى علل الأسانيد، وحتى عندما كان

يصل النقد إلى المتن فإنه كان غالبا لترجيح لفظ على لفظ لا لرد

المتن بسبب معارضته للقرآن أو للعقل أو للفطرة السليمة، اللهم

إلا في أحاديث معدودة كحديث عمرو بن ميمون في أنه رأى حد

ذلك، وأنكر القصة ابن الرجم عند القردة، وأنكر روى البخاري

عبد البر والألباني من المعاصرين، وحديث تميم الداري في أنه

التقى الدجال والمعروف بحديث الجساسة (انظر: منهج نقد المتون الحديث النبوي، د. صلاح الأدلبي). عند علماء

ثانيا: النقد الشيعي

بالنقد باعتباره أهم إلى البخاري توجه بعض علماء الشيعة مراجع الحديث عند السنة، وهو [أي الحديث] المجال الذي يقع فيه والشيعة. فقد صنف الميرزا فتح الله بن خاصة النزاع بين السنة محمد جواد الأصبهاني (ت: 1339هـ) كتابا سمي "القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع" نشرته مؤسسة الإمام الصادق بقم-إيران، وقدم له: الشيخ جعفر السبحاني. ويركز النقد الشيعي للبخاري على أمرين:

على روايته - الأثر السياسي والأيديولوجي لسنية البخاري لمناقب أهل البيت، وبذلك يكون النقد الشيعي سابقا للنقد التجديدي في إثارة تلك النقطة.

2- نقد ما في بعض أحاديث البخاري يخالف بخصوص الذات الإلهية وما يجوز أن تتصف به وما عقائدالشيعة لا يجوز.

ولجعفر السبحاني المرجع الشيعي الإيراني المعاصر، كتاب بين الرواية والدراية" وهو دراسة لحديث "الحديث النبوي رضي الله عنهم. يقترب الكتاب كثيرا من النقد أربعين من الصحابة التجديدي حيث يركز على نقد المتون في ضوء القرآن والعقل، لكن الأثر المذهبي يظهر في تركيز المؤلف على المراجع السنية دون ثالثا: النقد التجديد نظيراتها الشيعية دون أي مبرر علمي نعني بالنقد التجديدي النقد الذي يوجهه بعض المعاصرين لأحاديث صحيحة على قانون علوم الحديث التقليدي، خاصة ومسلم، في إطار مطالبة بمراجعة شاملة لتراث أحاديث البخاري الإسلام. وهو نقد، على خلاف النقد السلفي، يتسم بأنه:

- نقد نظري: يطال النقد التجديدي الأسس النظرية لعلوم الحديث، نفسه، ويتبنى أسسا متغايرة بل إنه يطالب بمراجعة مفهوم السنة قاطبة، حيث يطالب من أبرزها أ- نفي القول بعدالة الصحابة باعتبارهم رواة كسائر رواة السند، النقد بالتعامل مع الصحابة

يتفاوتون في الأمانة كما في الضبط. فيبرز لذلك نقد الصحابي المكثر من الرواية أبي هريرة كما نرى في كتاب "أبو هريرة شيخ المضيرة" لمحمود أبورية، و"أكثر أبو هريرة لمصطفى أبوهندي. ب- يطالب النقد التجديدي باستخدام أدوات النقد التاريخي، أي اعتبار الظروف السياسية والفكرية لرواة الحديث قبل الحكم عليه بناء على موقف أصلي منهم باعتبارهم ثقات أو حفاظ

قد لحقها تضخم، 2- نقد فكري: يرى النقاد التجديديون أن السنة فزاد حجمها لأسباب تاريخية وأصولية استدعت من العلماء التوسع في تدوينها وطلبها دون تمحيص كاف لأنه تم بأدوات ناقصة تعرضت هي نفسها لضغوط الظرف السياسي والفكري. إضافة إلى رفع تلك المرويات المجموعة إلى منزلة القرآن (انظر مثلا: إعمال العقل، لؤي صافي – السلطة في الإسلام، عبد الجواد ياسين – من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، جورج طرابيشي).- نقد المتون: يرى النقاد التجديديون كذلك أن الموقف السلفي النظري بأن متن الحديث يرد إذا عارض القرآن أو العقل الصريح فإنه يرد بذلك، لم يفعل بل وضرب حول تفعيله حصار سلطوي،

باعتبار من يطبقه مبتدعا أو نحو ذلك

سوابق النقد التجديدي:

يمكن النظر إلى موقف بعض الفرق الإسلامية كالخوارج والمعتزلة من النبوية، باعتبارها قريبة من الموقف التجديدي، من حيث ردها بعض الأحاديث التي رأت أنها تعارض القرآن، ورفضها الاحتجاج أحيانا بأخبار الآحاد (أي التي لم يروها سوى الواحد أو العدد القليل). كما أن النقد الاستشراقي للسنة والذي بلغ ذروته في كتاب المستشرق المجري جولدتسهير "العقيدة والشريعة في الإسلام" للسنة باعتبارها آثارا للعقل الإسلامي بعد نضجه تمت نسبتها إلى السنة(وقد رد عليه العالم السوري مصطفى السباعي في كتابه ومنزلتها في التشريع الإسلامي")، يشبه النقد الذي "السنة مواقف وجهه بعض التجديديون باعتبار كثير من نصوص السنة فكرية وسياسية وفقهية لاحقة تم تحويلها إلى نصوص نبوية، وهي العملية التي يسميها عبد الجواد ياسين "التنصيص".

يتراوح النقد التجديدي للسنة بين مستويات النقد التجديدي مستويات ثلاثة: المستوى الأول: هو موقف المفكرين التحديثيين الذين درسوا العلوم الإنسانية الغربية الحديثة وتأثروا بقيمها

وأدواتها؛ فهم ينظرون إلى التراث باعتباره منتجا إنسانيا ينبغي إخضاعه لتلك العلوم. ويعتبر المفكر المغربي محمد عابد الجابري أبرز ممثلي ذلك الاتجاه. ولا يزال هذا الموقف حبيس التأسيس النظري الذي لا يقدم على المستوى التفصيلي سوى ملاحظات علمية متفرقة دون تقديم دراسات تطبيقية شاملة إلا في حالات قليلة، كمحاولة الجابري كتابة تفسير جديد للقرآن. وهو الموقف الذي يمتد إلى جذور خطاب النهضة العربية عند الشيخ محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا اللذين وجها نقدهما إلى بعض خلال تفسيرهما الشهير "تفسير المنار" (انظر: أحاديثالبخاري النبوية، محمد رمضاني، آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة في مجلة البيان، 1434هـ). ومن بين الأعمال البارزة عن السنة هذا المستوى: كتاب "الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية" لنصر حامد أبو زيد، وكتاب جورج طرابيشي "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، وكتاب "السلطة في الإسلام" لعبد الجواد ياسين.المستوى الثاني: هو محاولة بعض الباحثين المختصين في العلوم الدينية أو المهتمين بها تجديد النظر في علوم الحديث باتخاذ مواقف جريئة، نذكر من أبرز تلك المحاولات:-

محاولة الشيخ الأزهري محمود أبورية في كتابه "أضواء النبوية" والتي أثنى عليها الدكتور طه حسين والتي على السنة ووجهت بنقد شديد من الشيخ محمد أبو شهبة في كتابه "دفاع النبوية".- محاولة الشيخ محمد الغزالي التي أثارت عن السنة ضجة كبيرة توازي ما له من المكانة الكبيرة وما يحوزه من ثقة المسلمين في انتمائه ونواياه الحسنة، من خلال كتابه النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث". وقد انتقد الكتاب "السنة الشيخ السعودي سلمان العودة في كتابه "حوار هادئ مع الشيخ الغزالي

من - كتاب الكاتب المصري جمال البنا "تجريد البخاريومسلم الأحاديث تلزم".

4- كتاب "نحو تفعيل قواعد نقد المتون" لإسماعيل الكردي.- كتاب "أضواء على الصحيحين" لمحمد صادق النجمي. المستوى الثالث: وهو الهجوم الصحفي من خلال المنابر الإعلامية على الصحيحين أو نحو ذلك، ويمتاز هذا الخطاب بأنه خطاب عاطفي خالص تسيطر عليه الانحيازيات السياسية والدوافع التسويقية في الإعلام المعاصر. ولذا فإنه يعتريه كثير من الابتذال. لكن هذا لا

ينفي قيام البعض بمحاولة توصيل الأفكار إلى الجماهير بطريقة أفضل جذبت الأنظار إليه، منهم: السوري عدنان الرفاعي الذي قدم لمدة برنامجا تلفزيونياً عبر فضائية مصرية، والشيخ عدنان إبراهيم الخطيب والمحاضر الذي لفت الأنظار بشدة في الآونة الأخيرة.اتسم النقد التجديدي بغلبة الخطاب العاطفي عليه، وهو خطاب لم يوازه جهد علمي موضوعي على نفس قدر رهاناته، فصار لا يختلف بذلك عن الموقف المناقض لها وهو تقديس التراث، إذ أن كليهما يعبر عن نزوع عاطفي لذات مأزومة تحت ضغوط الحضارة والسلطة المعرفية سواء للتراث أو للحضارة المتغلبة. لكننا في الوقت ذاته لا يمكن أن نعمم ذلك على كل تلك المحاولات، فلا يمكن إنكار جدية كثير منها ودوافعه الحسنة التي وإن اعتراها النقص العلمي فإنها تلتمس عذرها في كونها محاولات أولية لا تستحق التقريع فقط وإنما أيضا العناية والتقويم.

من قضية نقد الرواية رابعا: موقف الصحابة

من المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد نهى عن تدوين كلامه (رواه مسلم) وقد سار أصحابه من بعده على نفس الدرب،

فقد خطب أبو بكر الصديق رضي الله عنه في الناس قائلا:

||إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث

تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافا. فلا تحدثون عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم شيئا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب

الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه|| (تذكرة الحفاظ، 1/ 3

||إني كنت أريد أن أكتب السنن. وإني وقال عمر رضي الله عن

ذكرت قوما قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله. وإني

والله لا أشوب كتاب الله شيء أبدا

على الإقلال من الحديث عن النبي وقد كان عمر يحث الصحابة

صلى الله عليه وسلم، وهدد أبا هريرة في ذلك بالنفي. وكان شديدا

عن أبي سعيد الخدري رضي البخاري في قبول الرواية، فقد روى

الله عنه:||كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى

كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعت.

فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثًا، فلم يؤذن لي، فرجعت. وقال

رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "إذا استأذن أحدكم ثلاثًا، فلم

يؤذن له، فليرجع". فقال: والله لتقيمن عليه بينة. أمنكم أحد سمعه

من النبي (صلى الله عليه وسلم)؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم. فكنت أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال ذلك||كما كانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ترد بعض ما تسمع من الأحاديث إذا وجدت فيها مخالفة لكتاب الله، كردها حديث أن الميت يعذب ببكاء أهله لتعارضه مع قول الله تعالى: "ولا تزر وازرة وزر أخرى"، ولمخالفته حديثا سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم.

فإذا كنا حيال ظاهرة كتلك، أعني النقد الجذري للتراث الإسلامي بهدف تفكيك بعض المبادئ الإسلامية الأساسية التي لا تروق للسلطة السياسية أو لا تتناغم مع السلطة الثقافية للحضارة الغالبة، فإن ذلك لا يمكن أن يواجه بالردود المتشنجة وإنما ينطفئ وهجه بإبطال حجته عبر تفعيل هذا المنهج المتزن لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم القرآن، ومراجعة قواعد توثيق النصوص، بما يضمن الحفاظ على الوحي في نقائه بعيدا عن أي إضافة بشرية، مهما كانت منزلة صاحبه التاريخية (انظر مثلا: لؤي صافي في "إعمال العقل" ونقده لما أسماه (المنهجية رد على شبكة المخالف عدد من الاكاذيب حول الخصوصية)).

البخاري وجمعتها للرد عليها- البخاري جمع الأحاديث بعد قرنين 2- لماذا يؤلف مسلم صحيح رغم انه كان تلميذ البخاري وهو جمع الصحيح- كيف جمع 600 الف حديث في 16 سنة- اتهام البخاري بقوله بخلق القرآن- البخاري توفى قبل ان يكمل أقدم مخطوطه عثر عليها لكتاب البخارى كانت منسوخه في كتابه سنة 495 هـ بدون اسم الناسخ و لا اسم الكاتب و هي فقط مخطوطه منسوخه لا اصل لها و لا مرجعيه و في مقدمة فتح الباري لشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى (773 – 852 هـ) و هومكون من ثلاثة عشر مجلد و اشهر كتاب بعد البخارى يقول :و قال الحافظ ابو اسحاق انتسخت كتاب البخارى من اصله الذى عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرايت فيه اشياء لم تتم و اشياء مبيضه منها تراجم لم يثبت بعدها شىء و احاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك الى بعضو التعليق هنا ان كتاب البخارى لم يدون و يجمع في حياته و لكن بعض اصحابه اكملوهوقال ابو الوليد الباجي ان روايات المستملي و السرخسي و الكشمهنى و المروزى مختلفه و كلهم من رواة البخاريـاما بن حجر العسقلانى نفسه فيقول انه اخذ البخارى من حوالى اثنى

عشر راويا قد اورد اسمائهم و بعد ذلك قال بن حجر فليقع الشرح

على اتقن الروايات عندنا و هي روايه ابى ذر عن شيوخه الثلاث

مع التنبيه الى ما يحتاج اليه مما يخالفها و هذا معناه ببساطه انه

حتى عام 852هـ و هو عام وفاة بن حجر لم يكن للبخاري كتاب

واحد كامل لا لبس فيه بل كتب متفرقه و إلا جاء بن حجر بالكتاب

الواحد المتفق عليه و بدأ بشرح ما فيه دون الرجوع الى الرواه

؟

أي انه بعد و فاة البخارى بحوالى خمسمائه عام اثبت بن حجر ان

الروايات كانت متعدده ومختلفة لكتاب البخاربوصحيح البخارى

يتكون من 97 كتاب و الكتاب هو موضوع مثل الايمان و الطب

وداخل كل كتاب ابواب كل باب فيه روايات عن هذا الموضوع و

يوجد في البخارى الى الان ابواب بيضاء لا روايات فيها ؟ ـ هناك

مدلسون في البخاري

7-الأحاديث ظنية لا يزال مسلسل الكيد للسنة ورجالها مستمراً ، في مخطط يستهدف دين الإسلام واجتثاث أصوله ، وتقويض بنيانه ، فقد رأينا في مواضيع سابقة جزءاً من الحملات التي تعرضت لها السنة ورجالها بدءاً من صحابة رسول الله ـ صلى الله

عليه وسلم - والتشكيك في عدالتهم وديانتهم ، والطعن فيمن عرف بكثرة الرواية منهم ، ومروراً بكبار أئمة التابعين الذين كان لهم دور مشهود في تدوين الحديث ونشر السنة كالإمام الزهري وغيره .

وما أن فرغ خصوم السنة من ذلك حتى بدأوا جولة جديدة ، كان الهدف فيها هذه المرة أعظم أصول الإسلام بعد القرآن ، فصوبوا سهامهم نحو الصحيحين ومؤلفيهما ، واتخذوهما غرضاً لحملاتهم وشبهاتهم ، لأن في النيل منهما نيلاً من الإسلام ، ولأن إسقاط الثقة بهما هو في الحقيقة إسقاط للثقة بجملة كبيرة من أحكام الشريعة التي إنما ثبتت بتصحيح هذين الإمامين الجليلين وتلقي الأمة لها بالقبول ، فإذا نجحوا في العصف بهما ، فقد أصابوا الإسلام في مقتل يصعب بعده استمرار الحياة ، ولذلك جعلوا من أهم أهدافهم وأولى أولياتهم إسقاط الثقة بأحاديث الصحيحين ورواتهما بشتى الوسائل ، لتنهار بعد ذلك صروح السنة في غيرهما من الكتب والمصنفات الأخرى ، وقد صرح بذلك بعضهم قائلاً : " ونخصّ الصحيحين بالبحث ، لأنّه إذا سقط ما قيل في حقّهما سقط ما قيل في حق غيرهما وسنعرض لأهم ما أثير حول

الصحيحين من شبهات ، وليس المقصود استيفاء كل الشبه الواردة وتفنيدها فهو أمر يحتاج إلى دراسة خاصة لا يتسع لها المقام ، ولكن حسبنا أن نشير إلى أهم الأمور البارزة التي ركز عليها هؤلاء ، سواء ممن ينتسب إلى الإسلام ويحسب على السنة أو ممن ينتسب إلى الفرق الضالة التي لها موقف معروف أصلاً من أحاديث الصحيحين لأنها لا تتفق مع أهوائهم وانحرافاتهم .فقد ذكروا جملة من الشبه توهن من قوة الصحيحين بزعمهم ، وتثير الريبة في أحاديثهما ، وتحطم الهالة التي نسجت حولهما - كما يقولون - .انتقاد أحاديث ورجال الصحيحين ومن ذلك أن الصحيحين قد تعرضا للنقد من قبل الأئمة وأن فيهما أحاديث لا تصح وبعضها أمارة الوضع بادية عليه ، أضف إلى ذلك التناقض والتعارض بين بعض أحاديث الصحيحين مما يصعب معه الجمع بينها ، إضافة إلى أن ثمة عدد هائل من رجالهما قد تكلم فيهم بتضعيف أو تجريح ، كما أنهما قد أخرجا أحاديث أناس من أهل البدع لم يسلموا من طعن في عقيدتهم .يقول " محمود أبو رية " : " إنهم - أي العلماء - أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخاري و مسلم ، وكذلك نجد في شرح ابن حجر للبخاري و النووي لمسلم

استشكالات كثيرة ، وألف عليهما مستخرجات متعددة ، فإذا كان البخاري و مسلم - وهما الصحيحان - كما يسمونها - يحملان كل هذه العلل والانتقادات وقيل فيهما هذا الكلام - دع ما وراء ذلك من تسرب الإسرائيليات إليهما ، وخطأ النقل بالمعنى ، وغير ذلك في روايتهما - فترى ماذا يكون الأمر في غير البخاري و مسلم

من كتب الأحاديث " (أضواء على السنة المحمدية 273- 285)

.ويقول " محمد رشيد رضا " بعد أن عرض الأحاديث المنتقدة على البخاري : " وإذا قرأت ما قاله الحافظ ابن حجر - فيها رأيتها كلها في فن الصناعة ، ولكنك إذا قرأت الشرح نفسه " فتح الباري " ، رأيت له في أحاديث كثيرة إشكالات في معانيها ، أو تعارضها مع غيرها - أكثر مما صرح به الحافظ نفسه - مع محاولة - من الحافظ - الجمع بين المختلفات ، وحل المشكلات بما يرضيك بعضه دون بعض " .وقال : " ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة ، بالمعنى الذي عرفوا به الموضوع في علم الرواية ممنوعة ، لا يسهل على أحد إثباتها ، ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدّوه من علامة الوضع ..... وإنّ في البخاري أحاديث في أمور العادات

والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه ....فإذا تأمّلتم هذا وذاك علمتم أنّه ليس من أصول الدين ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكلّ حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه ، بل لم يشترط أحد في صحّة الإسلام ولا في معرفته التفصيلية ، الاطّلاع على صحيح البخاري والإقرار بكلّ ما فيه - وعلمتم أيضاً أنّ المسلم لا يمكن أن ينكر حديثاً من هذه الأحاديث بعد العلم به إلاّ بدليل يقوم عنده على عدم صحّته متناً أو سنداً ، فالعلماء الّذين أنكروا صحّة بعض هذه الأحاديث لم ينكروها إلاّ بأدلّة قامت عندهم ، قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأً ، ولا يعدُّ أحدهم طاعناً في دين الإسلام " وأما " أحمد أمين " فيقول : " إن بعض الرجال الذين روى لهم البخاري غير ثقات ، وقد ضعف الحفاظ من رجال البخاري نحو ثمانين ، وفي الواقع هذه مشكلة المشاكل - لأن بعض من ضعف من الرواة لا شك أنه كذاب ، فلا يمكن الاعتماد على قوله ، والبعض الآخر منهم مجهول الحال ، ومن هذا حاله فيشكل الأخذ عنه . . . ومن هؤلاء الأشخاص الذين روى عنهم البخاري وهم غير معلومي الحال عكرمة مولى ابن عباس ويذكر " أحمد أمين "شواهد تاريخية لإثبات كون عكرمة كذاباً ثم يقول

: فالبخاري ترجح عنده صدقه فهو يروي له في صحيحه كثيرا .

. . . و مسلم ترجح عنده كذبه ، فلم يرو له إلا حديثاً واحداً في الحج ولم يعتمد فيه عليه وحده وإنما ذكره تقوية لحديث آخر " (ضحى الإسلام 117/2) . وقبل الشروع في مناقشة هذه المزاعم ينبغي أن يعلم بادئ ذي بدء أن الأمة قد أجمعت على تلقي هذين الكتابين بالقبول علماً وعملاً ، وقد نقل الاتفاق وإجماع الأمة على ذلك جماعة من أهل العلم منهم الإمام أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث ، والإمام النووي وغيرهم ، يقول النووي رحمه الله : " اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري و مسلم ، وتلقتهما الأمة بالقبول ، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة " (شرح مسلم 14/1) ، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخارى و مسلم بعد القرآن " (الفتاوى 74/18) ، ويقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : " وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم ، وهما اللذان لا مطعن في صحة حديث من أحاديثهما عند العارفين من أهل العلم " (مشكلات الأحاديث 158) ، ومن هنا فإن كل

من هون من أمرهما ، وغض من شأنهما فقد خالف سبيل المؤمنين ، وسلك سبيل أهل البدع والأهواء .

ونحن لا ننكر أن بعض أحاديث الصحيحين كانت محل انتقاد من قبل بعض المحدثين والحفاظ كالدار قطني وغيره ، ولكن ما هي طبيعة هذا الانتقاد ؟ ، وهل يصح أن يجعل من هذا الانتقاد ذريعة للطعن في أحاديثهما جملة ، وإهدار قيمتهما العلمية والشرعية كما أراد المغرضون ؟! .

لقد تعرض العلماء منذ أمد بعيد لهذه الانتقادات وأماطوا اللثام عنها ، وبينوا أنها لا تقدح أبداً في أصل موضوع الكتاب ، فهذا النقد لم يكن من قبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة ، وإنما كان من قبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيح والتزمها كل واحد منهم في كتابه ، كما يقول الإمام : النووي رحمه الله : " قد استدرك جماعة على البخارى و مسلم أحاديث أخلاً بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه " أهـ (شرح مسلم 27/1) .وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيه ، ومردُّ ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى ، وليس بالضرورة أن

يكون الصواب فيها مع الناقد بل قد يكون الصواب فيها مع صاحب الصحيح ، يظهر ذلك من خلال سبر الأحاديث المتكلم فيها ، ونقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة العلم. والعلماء الذين نقلوا إجماع الأمة على تلقي الكتابين بالقبول استثنوا هذه الأحاديث المنتقدة لأن هذه المواضع مما حصل التنازع فيه ، ولذا لم يحصل لها من التلقي والقبول ما حصل لبقية الكتاب قال الإمام ابن الصلاح في مقدمته : " وأجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدار قطني وغيره " . وقال في مقدمة شرح مسلم له - كما نقله عنه الحافظ ابن حجر - :" ما أخذ عليهما يعني على البخاري و مسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ ، فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول " (هدي الساري 505) .فجَعْلُ انتقاد بعض الأحاديث في الصحيحين - لكونهما أخلا بشرطهما فيها في نظر الناقد مع كونها صحيحة ، وقد يكون الصواب معهما - مبرراً كافياً للتشكيك فيهما ، ورد أحاديثهما جملة ليس مسلك المنصفين ، وإنما مبناه الهوى والتعصب .وقد كفانا أئمة الإسلام وحفاظ الأمة الذين اشتغلوا بالصحيحين ، وأفنوا فيهما أعمارهم بحثاً وشرحاً

وتدريساً وتتبعاً وسبراً لأحاديثهما - مؤونة الرد على هذه الشبهة ودحضها .فقد ذكر الإمام الحافظ ابن حجر - في مقدمة الفتح - أن عدد ما انتقد عليهما من الأحاديث المسندة مائتا حديث وعشرة ، اشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً ، واختص البخاري بثمانية وسبعين و مسلم بمائة ، وهذه الأحاديث المنتقدة إن كانت مذكورة على سبيل الاستئناس والتقوية ، كالمعلقات والمتابعات والشواهد ، أجيب عن الاعتراض عليهما بأنها ليست من موضوع الكتابين ، فإن موضوعهما المسند المتصل ، ولهذا لم يتعرض الدار قطني في نقده على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر ، لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتابين ، وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً ، وإن كانت من الأحاديث المسندة ، فإما أن يكون النقد مبنياً على قواعد ضعيفة لبعض المحدثين خالفهم فيها غيرهم فلا يقبل لضعف مبناه ، وإما أن يكون مبنياً على قواعد قوية فحينئذ يكون قد تعارض تصحيحهما أو تصحيح أحدهما مع كلام المعترض ، ولا ريب في تقدمهما في باب التصحيح والتضعيف على غيرهما من أئمة هذا الفن ، فإنهم لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث ، وعنه أخذ

البخاري ذلك ، ومع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول : " ما رأى مثل نفسه " ، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري ، وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعاً ، وقال مسلم : عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركته ، فإذا عرف ذلك تبين أنهما لا يخرّجان من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة غير مؤثرة عندهما ، وهذا هو الجواب الإجمالي .وأما الجواب التفصيلي فقد قسَّم الحافظ الأحاديث المنتقدة إلى ستة أقسام ، تكلم عليها ثم أجاب عنها حديثاً.. حديثا :_القسم الأول : ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد ، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة ، وعلله الناقد بالطريق الناقصة ، فهو تعليل مردود ، لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر ، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه ، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع ، والمنقطع ضعيف والضعيف لا يعل الصحيح، ومن أمثلة ذلك : ما أخرجاه من طريق الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس في قصة القبرين ، قال الدار قطني في انتقاده : قد خالف منصور ، فقال عن مجاهد عن ابن

عباس ، وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاط طاووس ، قال وحديث الأعمش أصح ، وهذا في التحقيق ليس بعلة ، فإن مجاهداً لم يوصف بالتدليس ، وقد صح سماعه من ابن عباس ،و منصور عندهم أتقن من الأعمش ، و الأعمش أيضاً مِن الحفاظ ، فالحديث كيفما دار .... دار على ثقة ، والإسناد كيفما دار كان متصلاً ، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا .وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة ، وعلله الناقد بالمزيدة ، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف ، فيُنْظر : إن كان الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً ، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى ، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك ، وإن لم يوجد وكان الانقطاع ظاهراً ، فمحصل الجواب أنه إنما أخرج مثل ذلك حيث له سائغ وعاضد ، وحفته قرينة في الجملة تقويه ، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع ، مثاله : ما رواه البخاري من حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لها : (إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون) الحديث ، قال الدار قطني : هذا منقطع ،

وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة ، ووصله مالك في الموطأ عن أبي الأسود عن عروة كذلك ، قال الحافظ : حديث مالك عند البخاري مقرون بحديث أبي مروان ، وقد وقع في رواية الأصيلي عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصلاً، وعليها اعتمد المزّي في الأطراف ، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب ، قال أبو علي الجياني : وهو الصحيح ، وكذا أخرجه الإسماعيلي بإسقاطها من حديث عبدة بن سليمان ، و محاضر و حسان بن إبراهيم ، كلهم عن هشام وهو المحفوظ من حديثه ._وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ، ثم ساق معها رواية هشام التي أسقطت منها ، حاكياً للخلاف فيه على عروة كعادته ، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بالمستبعد .وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع ، لكونها مروية بالمكاتبة والإجازة ، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ ذلك ، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحته عنده ._القسم الثاني : ما يختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد ، والجواب عنه : أنه إن أمكن الجمع ، بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين فأخرجهما

المصنف ولم يقتصر على أحدهما ، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد ، أو متفاوتين ، فيخرج الطريقة الراجحة ، ويعرض عن المرجوحة ، أو يشير إليها .فالتعليل بجميع ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح ، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف .القسم الثالث : ما تفرد فيه بعض الرواة بزيادة لم يذكرها أكثر منه ، أو أضبط ، وهذا لا يؤثر التعليل به ، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع ، وإلا فهي كالحديث المستقل .القسم الرابع : ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف ، وليس في الصحيح من هذا القبيل غير حديثين تبين أن كلاً منهما قد توبع :أحدهما : حديث إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه : " أن عمر استعمل مولى له يدعي هنياً على الحمى " الحديثَ بطوله ، قال الدار قطني : إسماعيل ضعيف ، قال الحافظ : ولم ينفرد به ، بل تابعه معن بن عيسى عن مالك ، ثم إن إسماعيل ضعفه النسائي وغيره ، وقال أحمد و ابن معين في رواية : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وإن كان مغفلاً ، وقد صح أن أخرج البخاري أصوله ، وأذن له أن ينتقي منها ، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه

من صحيح حديثه ، لأنه كتب من أصوله ، وأخرج له مسلم أقل مما أخرج له البخاري ._ثانيهما : حديث أبيّ بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده ، قال : " كان للنبي - صلى الله عليه وسلم - فرس يقال له اللحيف " ، قال الدار قطني : " أبيّ ضعيف " ، قال الحافظ ابن حجر : تابعه عليه أخوه عبد المهيمن ._القسم الخامس : ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم ، فمنه ما لا يؤثر قدحاً ، ومنه ما يؤثر ._السادس : ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن ، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح ، لإمكان الجمع أو الترجيح ._ثم أخذ يجيب عن الأحاديث المنتقدة حديثاً..... حديثاً بما يرد عنها كل انتقاد ، ويبين أن الصواب فيها مع المصنف لا مع المنتقد ، ثم قال رحمه الله : " هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد ، المطلعون على خفايا الطرق ، وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر ، والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منه في الجواب عنه تعسف ، كما شرحته مجملاً في أول الفصل ، وأوضحته مبيناً أثر كل حديث منها ، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه ، وجل تصنيفه في عينه ، وعذر أهل العلم في

تلقيه بالقبول والتسليم ، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم ، وليس سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية ، والضوابط المرعية .وأما الإرجاف والتهويل بأن الحفاظ قد ضعفوا من رجال البخاري نحواً ثمانين " ، وبعضهم كذاب وبعضهم مجهول الحال ، والتمثيل لذلك بعكرمة مولى ابن عباس .فلربما استهول القارئ غير المطلع هذا الكلام ، مع أنه لو تدبر حال أولئك الثمانين واستقرأ ما أخرجه البخاري لهم لاتضح له أن الأمر أهون مما أراد أن يصوره هؤلاء .فقد بين الحافظ في (مقدمة الفتح 548) أنه من الأمور المعلومة عند أئمة هذا الشأن أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو يقتضي عدالته عنده ، وصحة ضبطه وعدم غفلته ، لا سيما إذا انضاف إلى ذلك إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ، هذا إذا خرج له في الأصول ، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق ، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره ، مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا

لغيره في أحد منهم طعناً ، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي ، وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح ، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة ، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه " ، فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة .ثم بين أن مدار أسباب الجرح على خمسة أشياء : البدعة ، أو المخالفة ، أو الغلط ، أو جهالة الحال ، أو دعوى الانقطاع في السند ، بأن يدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل .فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح ، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته ، لما مع المثبت من زيادة العلم ، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له : إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمَد أصلُ الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله ، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء ، وأما إن وصف بقلة الغلط كما يقال " سيئ الحفظ " أو " له أوهام " أو " له مناكير " وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك .وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى ، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ، فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً ، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير ، وقد تعرض الحافظ لكل هذه الأحاديث عند الكلام على الأحاديث المنتقدة ، وانتصر فيها لصاحب الصحيح وبين أن الصواب معه وليس مع المنتقد .وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من اشتراطه

اللقاء مع المعاصرة وربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب أصلاً ليبين سماع راوٍ من شيخه لكونه أخرج له قبل ذلك منعنا وهي مدفوعة كذلك أيضاً عمن أخرج لهم مسلم فإنه اشترط مع. المعاصرة إمكان اللقاء ، وأن لا يكون المرسل ممن عرف بالتدليس والإرسال ، فمثل هذا لا يخرج له في الصحيح ، وما وجد فيهما من أحاديث فيها عنعنة من عرف بالتدليس والإرسال فمحمول على وجود طرق أخرى فيها التصريح بالسماع والتحديث وأما البدعة : فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفَّرُ بها أو. يفسق ، فالمكفَّر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة - كما في غلاة الروافض - من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، أو غير ذلك ، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة .والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو ، وغيرهم من الفرق والطوائف المخالفة لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ فهذا هو الذي وقع الخلاف في قبول حديثه إذا كان معروفاً. بالتحرز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ،

موصوفاً بالديانة والعبادة .والمذهب الأعدل - كما قال الحافظ - التفريق بين أن يكون داعية إلى بدعته أو غير داعية ، فيقبل حديث غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وزاد بعضهم قيداً : وهو ألاَّ تشتمل رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها ، وأن لا يوافقه غيره في رواية هذا الحديث ، فإن وافقه غيره فلا يلتفت إلى حديث المبتدع إخماداً لبدعته ، وإطفاءً لناره ، وأما إذا لم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما عرف به من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته ، ومن هذا القبيل إخراج صاحبا الصحيح لجماعة ممن رموا ببعض بدع العقائد كالخوارج والإرجاء والقدر والتشيع ، وقد سرد الحافظ رحمه الله أسماءهم

في فصل مستقل (مقدمة الفتح

ومما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن الطعن قد يقع بما لا أثر له في الرواية ، كما عاب قوم من أهل الورع جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم بذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط ، وأبعد من ذلك التضعيف الذي يقع من باب التحامل بين

الأقران ، أو تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدراً ، أو أعرف بالحديث ، فكل هذا غير مقبول ولا يعتبر به ، وقد ذكر الحافظ رحمه الله ما وقع في الصحيح من ذلك ، وسرد جميع أسماء من ضعفوا بأمر مردود غير مقبول . (مقدمة الفتح 654) وأما رجال البخاري المتكلم فيهم ، فقد عقد الحافظ رحمه الله فصلا مستقلا للكلام عليهم رجلاً ..... رجلاً ، مع حكاية الطعن ، والتنقيب عن سببه ، والجواب عن ذلك بما يكفي ويشفي ، كما فعل في الأحاديث المنتقدة تماماً .ومن ذلك على سبيل المثال أنه ذكر في أولهم ممن اسمه أحمد تسعة نفر اختلف فيهم ، وغالبهم من شيوخ البخاري الذين لقيهم واختبرهم ، فثلاثة منهم اتضح بأنهم ثقات ، وأن قدح من قدح فيهم ساقط ، وثلاثة فيهم كلام إنما أخرج لكل واحد منهم حديثاً واحداً متابعة ، يروي البخاري الحديث عن ثقة أو أكثر ، ويرويه مع ذلك عن ذاك المتكلم فيه ، واثنان روى عن كل منهما أحاديث يسيرة متابعة أيضاً ، والتاسع أحمد ابن عاصم البلخي ليس له في الصحيح إلا موضع واحد ، ورد في رواية المستملي عند تفسير ((الجذر والوكْت)) في باب في باب رفع الأمانة من كتاب الرقاق ، وليس حديثاً مسنداً .وإذ قد عرفت حال

التسعة الأولين فقس عليهم الباقي ، وإن شئت فراجع وابحث يتضح لك أن البخاري عن اللوم بمنجاة ، وحسبك أن رجال البخاري يناهزون ألفي رجل ، وإنما وقع الاختلاف في ثمانين منهم .وأما فيما يتعلق بإخراج البخاري لحديث عكرمة مولى ابن عباس ورميه بالكذب ، فإن ترجمة عكرمة موجودة في الفتح فليراجعها من أحب ، وأما البخاري فقد كان الميزان بيده ، لأنه كان يعرف عامة ما صح عن عكرمة إن حدَّث به ، فاعتبر حديثه بعضه ببعض من رواية أصحابه كلهم ، فلم يجد تناقضاً ولا تعارضاً ولا اختلافاً لا يقع في أحاديث الثقات ، ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره ، بأحاديث الثقات عنهم فوجدها يصدق بعضها بعضاً ، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء له شاهد في القرآن أو من حديث صحابي آخر ._فتيين للبخاري أنه ثقة ، ثم تأمَّلَ ما يصح من كلام من تكلم فيه فلم يجد حجة تنافي ما تبين له ، والزعم بأن مسلماً ترجح عنده كذبه فلم يرو إلا حديثاً واحداً في الحج ، ولم يعتمد فيه عليه وحده ، وإنما ذكره تقوية لحديث سعيد بن جبير ، قول متناقض في الحقيقة ، فإن من استقر الحكم عليه بأنه متهم بالكذب ، لا يتقوى بروايته أصلاً ولا سيما في الصحيح ، لكن لعل

مسلماً لم يتجشم ما تجشم البخاري من تتبع حديث عكرمة واعتباره ، فلم يتبين له ما تبين للبخاري ، فوقف عن الاحتجاج بعكرمة .وأما الأحاديث التي انتقدت على الإمام مسلم فقد أجاب عنها واحداً واحداً جهابذة من أئمة الحديث ذكرهم الإمام السيوطي في (تدريب الراوي 94/1) فقال : " ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفاً مخصوصاً فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته ، وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتاباً في الرد عليه ، وذكر بعض الحفاظ أن في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح بعضها أبهم راويه وبعضها في إرسال وانقطاع ، وبعضها وجادة وهي في حكم الانقطاع وبعضها بالمكاتبة ، وقد ألف الرشيد العطار كتاباً في الرد عليه والجواب عنها حديثاً..... حديثاً وقد وقفت عليه . أهـ وفيما يتعلق بإخراج مسلم لبعض الضعاف والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح ، مما يخل بشرطه ، فجواب ذلك من أوجه ذكرها الإمام ابن الصلاح في كتابه " صيانة صحيح مسلم (96/1) ، ونقلها عنه النووي في شرحه (24/1) :_أحدها : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ، ولا يقال : الجرح مقدَّم على التعديل ، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسرَ

السبب ، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذلك ، وقد قال الخطيب البغدادي : ما احتج البخاري و مسلم و أبو داود به من جماعة عُلم الطعن فيهم من غيرهم ، محمولٌ على أنه لم يثبت الطعن المؤثرُ مفسَّرَ السبب .الثاني : أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد ، لا في الأصول ، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسنادٍ نظيف ، رجاله ثقات ، ويجعله أصلا ، ثم يتبعه بإسنادٍ آخر ، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة ، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قَدَّمه ، وقد اعتذر الحاكم بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح ، منهم مطر الوراق و بقية بن الوليد و محمد بن إسحاق بن يسار و عبد الله بن عمر العمرى و النعمان بن راشد ، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين .الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طرأ بعد أخذه عنه ، باختلاط حدث عليه ، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته ، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب حيث ذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين ، أي بعد خروج مسلم من مصر ، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة و عبدالرازق وغيرهما

ممن اختلط آخراً ، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك .الرابع : أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل ، فيقتصر على العالي ، ولا يطول بإضافة النازل إليه ، مكتفياً بمعرفه أهل الشأن في ذلك ، وهذا العذر قد روي عن مسلم تنصيصاً ، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولاً ثم أتبعه بمن دونهم متابعة ، وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته ، فقد روي عن سعيد بن عمرو البرذعى أنه حضر أبا زرعة الرازي وذكر صحيح مسلم وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر و قطن بن نسير و أحمد بن عيسى المصري ، وأنه قال أيضاً : يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا : إذا احتج عليهم بحديث : ليس هذا في الصحيح ، قال سعيد بن عمرو : فلما رجعت إلى نيسابور ، ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة فقال لي مسلم : إنما قلت : " صحيح " ، وإنما أدخلت من حديث أسباط و قطن و أحمد ، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات .قال سعيد :

وقَدِم مسلم بعد ذلك الريّ ، فبلغني أنه خرج إلى أبى عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب ، وقال له نحواً مما قاله لي أبو زرعة : إن هذا يطرق لأهل البدع ، فاعتذر مسلم وقال : إنما أخرجت هذا الكتاب ، وقلت " هو صحاح " ، ولم أقل : " إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف " ، وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعاً عندي ، وعند من يكتبه عنى ، ولا يرتاب في صحته ، فقبل عذره وحمده وأما ما يتعلق باستشكال بعض الأحاديث أو عدم إمكانية الجمع بينها من قبل بعض الشراح ، فليس فيه دليل أبداً على بطلانها ، فالناس تختلف مداركهم وأفهامهم ، خاصة إذا كان المستشكل يتعلق بأمر غيبي لقصور علم الناس في جانب علم الله وحكمته .وفي القرآن نفسه آيات كثيرة يشكل أمرها على كثير من الناس ، وآيات يتراءى فيها التعارض ، مع أنه كله حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فهل يعد ذلك طعناً في القرآن .وهل ما استشكله النووي أو الحافظ ابن حجر ، حكما عليه بالضعف وعدم الصحة ، حتى يتخذ ذلك وسيلة للطعن في الصحيحين ؟ أم هو الادعاء الباطل الذي لا يمت إلى الحقيقة بصلة ؟ وقد رأيت

كيف دافع هذان الإمامان عن أحاديث الصحيحين بما لا يدع مجالاً لطاعن فيهما .وبعد ، فهذا كلام أئمة الدنيا ، وجهابذة المحدثين في زمنهم الذين اشتغلوا بالصحيحين ، وسبروا أحاديثهما ورجالهما ، وأفنوا فيهما أعمارهم وأوقاتهم ورحلاتهم ، فهل بعد كلام الأئمة يقبل قول لقائل أو متخرص ، يأتي في أعقاب الزمن ليطلق الأحكام جزافاً ، وليتهم جميع هذه الأمة التي أجمعت على تلقي هذين الكتابين بالقبول ، وجلالة المُصَنِّفَيْن في هذا الشأن .تعرض الإسلام من قديم الزمان لهجوم عنيف من قبل خصومه وأعدائه ، وهؤلاء الأعداء منهم الظاهر الواضح في عدائه ، ومنهم غير المجاهر ، وبلية الإسلام بهؤلاء أشد وأنكى ، لأنهم يظهرون بمظهر الناصح المشفق ، في الوقت الذي يضمرون فيه الكيد ، ويبطنون له العداء ، وينسجون حوله خيوط الافتراءات والأكاذيب ، متبعين في ذلك وسائل وأساليب خفية لتحقيق ما يرمون إليه من أغراض ومقاصد خبيثة ، فتارة عن طريق التشكيك في السنة ، ومصادرها ، ورجالها بدعوى الانتصار لآل البيت وإظهار الحب والتودد لهم ، وتارة عن طريق اختلاق الروايات ، ووضع الأحاديث ، وتحريف النصوص الشرعية ، بما يتفق مع

بدعهم وأهوائهم .وإذا كنا قد قدَّمنا في الجزء الأول من هذا الموضوع ما يتعلق بالرد على بعض الانتقادات التي وجهت إلى الصحيحين من قديم الزمان ، فسنقف في هذا الجزء مع أبرز الأمور التي اتكأ عليها وأثارها صاحب كتاب " أضواء على الصحيحين " وزعم بأنها أدلة كافية بزعمه توجب ضعف الصحيحين والتشكيك فيهما .هل مات البخاري قبل أن يبيض صحيحه؟! فمن الشبه التي استدل بها على ضعف أحاديث البخاري وعدم الاعتماد عليهما ، أن البخاري رحمه الله مات قبل أن يبيض صحيحه ، فكان إتمامه على يد غيره ، مستشهداً بكلام المستملي أحد رواة البخاري - والذي نقله عنه الحافظ بن حجر في (مقدمة الفتح صـ11) - أنه قال : " انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري ، فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض قال أبو الوليد الباجي : ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير ، مع أنهم انتسخوا من أصل احد ، وإنما ذلك بحسب ما

قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث)) .وهذه الشبهة ليست من كيسه فقد رددها قبله " أبو رية " ، والغرض من هذا الكلام إيهام القارئ أن الإمام البخاري ترك كتابه مسودة ، ومن شأن المسودات أنها لم تنقح ، ومن شأن عدم التنقيح أن يأتي الكتاب على غير ما يرام ، كل ذلك ليخلصوا إلى ما يريدون من التشكيك في منزلة أحاديث الصحيحين .وليس في كلام المستملي و الباجي ما يشهد لذلك إطلاقاً ، فإن البخاري رحمه الله لم يمت إلا بعد أن نقح كتابه وهذبه غاية التهذيب ، وهذا النقل الذي ذكره الحافظ ، إنما هو في شأن التراجم التي بيضها البخاري أي ذكرها ، ولم يذكر فيها حديثاً ، أو الأحاديث التي ذكرها ولم يذكر لها باباً ، بل إن هذا النقل يدل على أن صحيح البخاري كان مدوناً في أصل محرر .وهذه المواضع على ثلاثة أنواع كما ذكر ذلك المعلمي رحمه الله في (الأنوار الكاشفة 257) :_الأول : أن يثبت الترجمة وحديثاً أو أكثر ، ثم يترك بياضاً لحديث كان يفكر في زيادته ، وإنما أخَّر ذلك لسبب ما ، ككونه كان يحب إثباته كما هو في أصله ، ولم يتيسر

له الظفر به حينئذ .الثاني : أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة ، فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث على لما سبق .الثالث : أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضاً للترجمة ، لأنه يُعْنى جداً بالتراجم ، ويضمنها اختياره ، وينبه فيها على معنى خفي في الحديث ، أو حَمْلِه على معنىً خاص أو نحو ذلك ، فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمه حين يستقر رأيه ، وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل فيما أثبته في كتابه ._وأما التقديم والتأخير فالاستقراء يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم ، يتقدم أحد البابين في نسخة ويتأخر في أخرى ، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة ، وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السابقة ، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر ، ولذا قال الحافظ رحمه الله في المقدمة بعد إيراده للعبارة السابقة : " قلت وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث ، وهي مواضع قليلة جداً " .وليس أدل على أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حرَّر كتابه ، وعرضه على أئمة الحديث مما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي : " لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل و يحي بن معين و علي

بن المديني وغيرهم ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة وروى عنه الفربري قوله : " ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين " ، وذلك كي يجتمع له الاطمئنان القلبي مع البحث العلمي .ومما يدل كذلك على ما بذله البخاري رحمه الله من جهد وتنقيح ، وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه في غاية التحرير قوله : " جمعت كتابي هذا من ستمائة ألف حديث " .وقد استفاض واشتهر أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدَّث بتلك النسخة طلابه ، وسمع الناس منه من هذه النسخة ، وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته ، وتسابقوا في كتابة أصله ، مما يثبت أنه كان مطمئناً إلى جميع ما أثبته فيها .تقطيع البخاري للحديث_ومما ذكره أيضاً كدليل على عدم الوثوق والطمأنينة بما ورد من حديث في صحيح البخاري تقطيعه للحديث واختصاره والتصرف فيه ، حيث اعتبر هذا العمل تدليساً وخيانة في أمانة نقل الرواية كما زعم .مع أن مسألة تقطيع الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب مما اختلف فيها المتقدمون ، فمنهم من أجاز ذلك إذا كان الحديث مشتملاً على عدة أحكام ، كل حكم منها مستقل غير مرتبط بغيره كحديث جابر الطويل في الحج ونحوه ، أو كان ما

قطع من الحديث لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقاً يفضي إلى فساد المعنى ، ومن أولئك الإمام البخاري رحمه الله ، ومنهم من منعه واختار إيراد الحديث كاملا كما سمعه .وكما هو معلوم أن الإمام مسلم اختص بجمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة ، بخلاف البخاري فإنه قطعها في الأبواب بسبب استنباطه منها ، وأورد كثيراً منها في مظانِّه .والإمام البخاري رحمه الله لم يكن يعجزه أن يسرد الأحاديث والطرق كلها في باب واحد فذاك أمر يسهل عليه ، ولكنه سلك هذا المسلك لجملة من الأغراض الحديثية والفقهية ذكرها أهل العلم ، فهي في الحقيقة مزية للبخاري وليست منقصة ، ولذا قال الحافظ رحمه الله (مقدمة الفتح 13) : " وإذا امتاز مسلم بهذا فللبخاري في مقابلته من الفضل ما ضمَّنه في أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار "_فالبخاري رحمه الله يذكر الحديث في كتابه في مواضع ، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ، ويستخرج بحسن استنباطه ، وغزارة فقهه معنىً يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه ، وقلَّما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد ، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان وأغراض تشهد

بإمامته وجلالته ورسوخ قدمه في هذا الفن :_ومن ذلك أنه قد يكون المتن قصيرا أو مرتبطاً بعضه ببعض ، وقد اشتمل على حكمين فصاعداً ، فيعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية ، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك ، فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث .وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه ، فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً ، ويورده تارة تاماً وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب .فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل ، وربما نشط فساقه بتمامه .وأما اقتصاره على بعض المتن وعدم ذكر الباقي في موضع آخر ، فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي ، وفيه شيء قد يحكم برفعه ، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ، ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه ، كما وقع له في حديث هزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : " إن أهل الإسلام لا يسيِّبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا

يسيبون " ، هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف ، أوله : جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال إني أعتقت عبداً لي سائبة فمات وترك مالاً ولم يدع وارثاً ، فقال عبد الله : " إن أهل الإسلام لا يسيبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون ، فأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فإن تأثَّمتَ وتحرجتَ في شيء ، فنحن نقبله منك ، ونجعله في بيت المال " فاقتصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف ، وهو قوله : " إن أهل الإسلام لا يسيبون " ، لأن مما ليس للرأي فيه مدخل ، واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه .فتبين أن البخاري رحمه الله لا يعيد الحديث إلا لفائده ، لكن تارة تكون في المتن ، وتارة في الإسناد وتارة فيهما ، وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه ، فإن كثرت طرقه أورد لكل باب طريقا ، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد .البخاري والنقل بالمعنى_وزعم أيضاً أن مما يسلب الاطمئنان والاعتماد على صحيح البخاري ويوجب عدم الوثوق به ، أن قسماً من أحاديثه قد رويت بالمعنى ، ولم ينقلها مؤلف الصحيح بنفس اللفظ حسب ما سمعها من ناقليها ، مستشهداً بما نقله الخطيب في تاريخه والحافظ في مقدمته على

الفتح وغيرهم عن البخاري نفسه وهو قوله : " رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر ، قيل له : يا أبا عبد الله بكماله ، قال : فسكت ، وقول الحافظ عند الكلام على حديث سحر النبي - صلى الله عليه وسلم - كما في الفتح(227/10) : " وهذا من نوادر ما وقع في البخاري أنه يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين " .فأما الكلام على الرواية بالمعنى وجوازها وضوابطها ، فقد تقدم الكلام عنه في موضوع مستقل بعنوان " رواية الأحاديث بالمعنى هل أدخلت ضرراً على الدين " يمكن للقارئ مراجعته ، ومع أن البخاري رحمه الله كان ممن يرى جواز الرواية بالمعنى ، ولكن ليس في تلك العبارة أي دلالة أبداً على موضوع الرواية بالمعنى ، بل كل ما فيها أنه كان يسمع الشيء ولا يكتبه حتى إذا وجد له مناسبة أو ترجمة لائقة به كتبه ، وسكوته لا يدل على أنه رواه بالمعنى ، وغاية ما يدلُّ عليه جواز الاختصار في الحديث بذكر بعضه دون بعض كما هو شأنه في كتابه ، يقطع الحديث الواحد في عدة أبواب مقتصراً في كل باب على ما يليق به كما تقدم .وأما ما نقله عن الحافظ فهو أبعد ما يكون الرواية بالمعنى ، ولم يسقه الحافظ رحمه الله لهذا

الغرض ، وإنما ساقه في معرض الكلام عن حديث سحر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأن البخاري رواه مرَّة عن شيخه إبراهيم بن موسى بلفظ الجزم : " حتى إذا كان ذات يوم " من غير شك ، ورواه هنا بالشك ولفظه : " حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة " ، وقد ظن الحافظ أولاً أن الشك من البخاري ، ثم ظهر له أن الشك من شيخ شيخه عيسى بن يونس ، وإليك كلام الحافظ ابن حجر حيث قال بعد أن ذكر الروايتين وتحقيق أن الشك ليس من البخاري : " فيحمل الجزم الماضي على أن إبراهيم بن موسى شيخ البخاري حدَّثه به تارة بالجزم ، وتارة بالشك ، ويؤيده ما سأذكره من الاختلاف عنه ، ثم قال : وهذا من نوادر ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين " ، وهكذا يتبين لنا الافتراء على البخاري ، وعلى الحافظ ، وخطف الكلام من غير تثبت وتحر .

البخاري ومسلم والإفراط في الطائفية_ومما ذكر على أنه من الأدلة التي تدل على عدم الوثوق بالصحيحين وعدم اعتبار صحة جميع ما ورد فيهما ، ما أسماه بالتطرف الطائفي المفرط ، والتعصب الشديد عند مؤلفيهما ، ومن شواهد ذلك كما يزعمون إخفاء كثير

من المناقب والفضائل للإمام علي رضي الله عنه ، والتي ورد ذكرها في كتب السنة الأخرى ، وعدم الاحتجاج بأئمّة أهل البيت ، في مقابل الاحتجاج بمن عرف بعدائه لهم كالخوارج وغيرهم .ولتجلية هذا الأمر ينبغي أن يُعْلم أن القضية عند صاحبي الصحيح لم تكن قضية طائفية ولا تعصب ، ولا مداراة ومداهنة ، ولكنها قضية شروط اشترطها كل منهم في كتابه ، وفي الرجال الذين يخرج لهم ، ولذلك التزموا بها ، ولم يحيدوا عنها ، بخلاف غيرهم ممن لم يلتزم الصحة كأصحاب السنن والمسانيد ، فربما تساهلوا بعض الشيء ولا سيما في الفضائل ، وهذا هو السرُّ في أن الإمام أحمد رحمه الله خرَّج في فضائل علي أكثر مما خرَّجه البخاري و مسلم في صحيحيهما ، كما أن صاحبا الصحيح لم يلتزما بإخراج كل حديث صحيح ، ولا إخراج أحاديث كل الثقات حتى يُلزَما بذلك .

.ومما يدفع هذه الفرية عن الإمامين أنهما أخرجا أحاديث كثيرة في فضائل علي وآل البيت رضي الله عنهم تعتبر من أصح الأحاديث في هذا الباب ، فقد ذكر كل منهما في صحيحه باباً لفضائل عليٍّ ، وبابًا لفضائل الحسن و الحسين .وذلك كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لعلي : (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة

هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) ، وقوله - عليه الصلاة والسلام - في حصار خيبر : (لأُعطين الرَّاية غدًا رجلاً يُحبه الله ورسوله ، أو يحب الله ورسوله) ، ثم بعد ذلك أعطاها لعلي ففتح الله عليه ، ومثل ما رواه البخاري في قصة بنت حمزة ، واختصام علي وجعفر وزيد بن حارثة فيها ، فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعلي : (أنت منِّي وأنا منك) ، ومثل ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عليٍّ نفسه قال : " والذي فلق الحبةَ وبرأ النَّسمة إنه لعهدُ النبي - صلى الله عليه وسلم - : (أن لا يحبَّك إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق) ، وله شاهد من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - عند الإمام أحمد ._وحديث عائشة رضي الله عنها قالت : خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - غداةً وعليه مُرْطٌ مرَحَّل من شعر أسود ، فجاء الحسن بن علي فأدخله ، ثم جاء الحسين فدخل معه ثم جاءت فاطمة ، فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ، ثم قال {إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً } .كما أخرجا أحاديث كثيرة من رواية أئمة آل البيت كرواية البخاري لحديث (إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، وإني خشيت أن يلقي في أنفسكما شيئا) ، في قصة صفية

رضي الله عنها من طريق علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .وحديث علي رضي الله عنه في قصة الشارفين ، في كتاب فرض الخمس قال : " كانت لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر ، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - أعطاني شارفاً من الخمس .... " الحديث ، وهو من طريق علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه رضي الله عنه .وأخرج له مسلم أيضاً في باب فضائل فاطمة رضي الله عنها ، كما أخرج أحاديث عديدة من طريق جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر ، ومنها حديث جابر في وصف حجة النبي عليه الصلاة والسلام ، ولو كانت المسألة طائفية لما رويا شيئاً من ذلك .وأما إخراجهم لبعض أهل البدع كعمران بن حطان وغيره ممن عرف برأي الخوارج ، فقد تقدم الكلام عن ذلك في الجزء الأول من هذا الموضوع بما يغني عن إعادته هنا ، والمقصود بيان أن المسألة مبناها عندهم على الصدق والضبط ، وإلا لما أخرجا في الصحيح لجماعة من الرواة ممن رموا بالتشيع ، بعد أن ثبت عندهما صدقهم وضبطهم وتحرزهم عن الكذب كعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، و علي بن الجعد ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ،

وإسماعيل بن أبان ، و جرير بن عبد الحميد ، و خالد بن مخلد القطواني وغيرهم كثير ويمكن مراجعة (مقدمة الفتح 646) .فتبين أن الأمر لم يكن أمر تعصب وطائفية ، وإنما الأمر أمر شروط الشيخين اشترطاها والتزما بها ، ومن ثم لم يخرجا إلا ما صح عندهما وكان على شرطهما ، بخلاف غيرهما كالإمام أحمد وغيره فإن شروطهم دون ذلك ، وقد روي عنه رحمه الله أنه كان يقول : " نحن إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل تساهلنا " .عبارات قيلت في الصحيحين_ولما لم تسعفه الحجة العلمية ، والبحث الموضوعي ، ذهب يتصيد هنا وهناك ليبحث عن عبارات وأقوال ، تسقط مكانة الصحيحين في الأمة ، فخرج لنا بطائفة من الأقوال المحرفة المبتورة ، التي أساء فهمها وحرفها عن مواضعها عن تعمد وسوء قصد .فزعم أنه في مقابل الإفراط إلى حد التعسف والغلو في الثناء على الصحيحين وحفظ مقامهما وشأنهما ، إلا أن هناك طائفة من علماء أهل السنة أنفسهم نظروا إلى الصحيحين نظرة الباحث الناقد ، وصدرت منهم عبارات تشكك من هذه القداسة والهالة التي نسجت حولهما .بين البخاري والذهلي_ومن ذلك كلام الإمام الذهلي على البخاري وما

جرى بينهما في مسألة اللفظ في القصة المعروفة المشهورة في كتب السير والتراجم ، ولسنا في صدد مناقشة وتفصيل ما جرى بين الإمامين ، بل بيان موقف أهل العلم من العبارة التي صدرت من الإمام الذهلي وغيره من العلماء ، وكيف تعاملوا معها .فمن المعلوم أن البخاري رحمه الله عندما قدم نيسابور كان الذهلي نفسه يحث تلاميذه وطلابه على حضور مجلسه ، فلما أقبل الناس على الإمام وذاع صيته ، دخل في نفسه ما لا يسلم منه بشر ، فقال عبارته تلك ، قال الحاكم أبو عبد الله سمعت محمد بن حامد البزاز قال سمعت الحسن بن محمد بن جابر يقول : سمعت محمد بن يحيى قال لنا لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور : " اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح ، فاسمعوا منه فذهب الناس إليه ، وأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى فحسده بعد ذلك وتكلم فيه " .وقال أبو أحمد بن عدي ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور اجتمع الناس عليه ، فحسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لما رأوا إقبال الناس إليه ، واجتماعهم عليه ، فقال لأصحاب الحديث : " إن محمد بن إسماعيل يقول : (اللفظ

بالقرآن مخلوق) ، فامتحِنوه في المجلس ، فلما حضر الناس مجلس البخاري ، قام إليه رجل فقال : يا أبا عبد الله ، ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أم غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ، فقال الرجل : يا أبا عبد الله ، فأعاد عليه القول ، فأعرض عنه ، ثم قال في الثالثة : فالتفت إليه البخاري وقال : " القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، فشغب الرجل ، وشغب الناس ، وتفرقوا عنه وقعد البخاري في منزله وقد أنكر البخاري رحمه الله نسبة هذا القول إليه ، وقال - كما نقل عنه محمد بن نصر المروزي - : " من زعم أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب ، فإني لم أقله ، إلا أني قلت أفعال العباد مخلوقة " ، فنقلها عنه بعض الحساد والمغرضين ، وأشاعوا عنه أنه يقول باللفظ ، وحملوا عبارته ما لا يحتمل .ولذا لم يلتفت العلماء وأئمة الجرح والتعديل إلى ذلك بل عدوه من كلام الأقران بعضهم في بعض ، وأصلوا قاعدتهم المعروفة وهي أن " كلام الأقران يطوى ولا يروى " ، ولذا قال الذهبي رحمه الله في (السير 456/12) بعد أن ذكر أن بعضهم ترك حديث البخاري لما بلغه أنه يقول باللفظ : " قلت إن تركا

حديثه أو لم يتركاه البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم " ._وقد تكلم كثير من العلماء الثقات في بعض ، ولم يكن ذلك موجباً لإسقاط ثقتهم وعدالتهم فتلكم أبن أبي ذئب في الإمام مالك ، وتكلم سلمة بن دينار في الزهري ، وتكلم عمرو بن علي الفلاس في علي بن المديني والعكس ، وتكلم أحمد بن أبي الحواري في هشام بن عمار ، وتكلم أبو نعيم في أبي عبد الله بن مندة ، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة ، ولم يسقطوا عدالتهم إلا ببرهان ثابت وجرح مفسر يتابعه غيره عليه ، قال الحافظ رحمه الله في (لسان الميزان 201/1) : " قلت كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ، ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد لا ينجو منه إلا من عصم الله ، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى النبيين والصديقين ، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس ، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤف رحيم " .موقف أبي زرعة من الصحيحين_واستدل أيضاً بعبارة لأبي زرعة ينتقد فيها لصاحبي الصحيح لإخراجهم لبعض الرواة كأحمد بن عيسى المصري ، والتي نقلها عنه الخطيب في تاريخه ، و الذهبي في ميزان

الاعتدال ، وأنه اعتبرهم متظاهرين بالحديث ، أرادوا التصدر وصرف وجوه الناس إليهم .فقد نقل الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد 227/4) عن سعيد بن عمرو ، قال شهدت أبا زرعة يعنى الرازي ذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم بن الحجاج ، ثم الصائغ على مثاله - يعني البخاري فقال لي أبو زرعة : " هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه ، فعملوا شيئا يتشوفون به ، ألفوا كتاباً لم يسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها " ، وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم ، فجعل ينظر فيه ، فإذا حديث عن أسباط بن نصر ، فقال أبو زرعة ، ما أبعد هذا من الصحيح ، يدخل في كتابه أسباط بن نصر ، ثم رأى في كتابه قطن بن نسير ، فقال لي : وهذا أطم من الأول " .والجواب أن يقال : إن هذا الجرح من أبي زرعة مفسر ، فسره هو بنفسه ، وبين سبب إيراده ، وهو إخراجه لبعض هؤلاء الرواة المنتقدين الذين ذكر بعضهم ، وقد ذكر مسلم تبرير ذلك والرد عليه بعد هذا الكلام ، ولهذا لم ينقله المحرف لأنه لا يتفق مع هواه وما أراد .وهو أحد الوجوه التي ذكرها الإمام ابن الصلاح في كتابه " صيانة صحيح مسلم (96/1) ، ونقلها عنه النووي في شرحه (24/1)

والتي وجَّه فيها إخراج الإمام مسلم لبعض الضعاف أو المتوسطين .وهو أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل ، فيقتصر على العالي ، ولا يطول بإضافة النازل إليه ، مكتفياً بمعرفه أهل الشأن في ذلك ، وهذا العذر قد روي عن مسلم تنصيصاً ، حيث قال عندما ذكر له إنكار أبي زرعة : " إنما أدخلت من حديث أسباط و قطن و أحمد ، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات " .ولا أدل من أن الصواب كان مع الإمام مسلم أن الخطيب نفسه ، الذي نقل هذه العبارة : " وثَّق أحمد بن عيسى ، ولم يلتفت إلى قول من تكلم فيه ، فكان مع الإمام مسلم ، فلماذا لم يورد الكاتب كلام الخطيب الذي يقول فيه بعد ذلك : " قلت : " وما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه " ، وعبارة الذهبي في الميزان بعد إيراده لكلام أبي زرعة نفسه : " قلت احتج به أرباب الصحاح ، ولم أر له حديثا منكرا فأورده " .والثابت عن مسلم رحمه الله قوله : " عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي ، فكلّ ما أشار أنّ له

علّة تركته ، وكلّ ما قال أنّه صحيح وليس له علّة أخرجته " ._بين البخاري وابن المديني_ثم نقل عبارة أوردها الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ليرد عليها ، ويبين بطلانها ، مستدلاً بها على خيانة البخاري ، وعدم أمانته العلمية ، وسرقته لجهود الآخرين ، ورغبته في التصدر والشهرة على حساب غيره ، وحتى يعطوا العبارة قيمة علمية نسبوها إلى الحافظ في (تهذيب التهذيب 46/9) وتم بتر الرد ، وتعقيب الحافظ عليها ، وإغفال الكلام الذي قبله في ثناء العلماء والمحدثين على الإمام البخاري ، والدفاع عنه ، وبطلان ما نسب إليه .

والعبارة هي قول مسلمة : وألّف علي بن المديني كتاب العلل ، وكان ضنياً به فغاب يوماً في بعض ضياعه ، فجاء البخاري إلى بعض بنية ورغبه بالمال ، على أن يرى الكتاب يوماً واحداً ، فأعطاه له فدفعه إلى النساخ فكتبوه له ، ورده إليه ، فلما حضر علي تكلم بشيء ، فأجابه البخاري بنص كلامه مراراً ، ففهم القضية ، واغتنم لذلك ، فلم يزل مغموماً حتى مات بعد يسير ، واستغني البخاري عنه بذلك الكتاب ، وخرج إلى خراسان ، ووضع كتابه الصحيح فعظم شأنه وعلا ذكره " ._قال الحافظ رحمه الله بعد

أن أورد هذا لكلام : " قلت إنما أوردت كلام مسلمة هذا لأبين فساده ... وأما القصة التي حكاها فيما يتعلق بالعلل لابن المديني ، فإنها غنية عن الردِّ لظهور فسادها ، وحسبك أنها بلا إسناد ، وأن البخاري لما مات علي كان مقيماً ببلاده ، وأن العلل لابن المديني قد سمعها منه غير واحد غير البخاري ، فلو كان ضنيناً بها لم يخرجها ، إلى غير ذلك من وجوه البطلان لهذه الأخلوقة والله الموفق فانظر أخي القارئ إلى هذا التلبيس والتحريف المتعمد ، وبتر الكلام لتشويه صورة هذا الإمام الجليل .النووي وصحيح مسلم_ومما ادعاه أيضاً أن الإمام النووي نفسه شكك في موارد مختلفة في صحة بعض الأحاديث التي خرجها مسلم ، بل وصرح ببطلان البعض الآخر ، مستدلاً بعبارته في شرحه لمقدمة مسلم على الصحيح : " وأما قول مسلم رحمه الله في صحيحه في باب صفة صلاة رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ : " ليس كل شيء صحيح عندي وضعته هنا ـ يعني في كتابه هذا الصحيح ـ وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه " فمشكل ، فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها ، لكونها من حديث من ذكرناه ، ومن لم نذكره ، ممن اختلفوا في صحة حديثه " (شرح النووي

16/1) .وعبارته في شرحه لحديث أبي سلمة في " باب بدء الوحي " ، الذي يتضمن أن أول سورة نزلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هي سورة المدثر ، حيث ادعى أن النووي صرح بأن هذا الحديث ضعيف ، بل باطل ، لأن أول سورة نزلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هي " اقرأ باسم ربك " .مع أن هذا الاستشكال في الموضع الأول إنما هو في توجيه عبارة الإمام مسلم ، مع ما علم من وجود بعض الأحاديث والرجال المنتقدين - كما سبق - ، وليس فيه أبداً ما يدل على تشكيك النووي رحمه الله في أحاديث الصحيح ، أو اتخاذ موقف منها كما أراد هذا الملبس أن يصوره .

والإمام النووي رحمه الله لم يكتف بإيراد الإشكال فحسب ، بل أعقبه بما يرده ، فذكر توجيه الأئمة لعبارة الإمام مسلم ، والتي حذفها المغرض لأنها لا تخدمه كما فعل مع سابقاتها حيث ذكر بعد الكلام السابق توجيه الإمام ابن الصلاح في كتابه " صيانة صحيح مسلم " فقال : " قال الشيخ - يعني ابن الصلاح وجوابه من وجهين :_أحدهما : أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه ، وإن لم يظهر اجتماعها في بعض

الأحاديث عند بعضهم والثاني : أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسنادا ، وليس ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته ، كما هو ظاهر كلامه ، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة (فإذا قرأ فأنصتوا) هل هو صحيح ؟ فقال : " هو عندي صحيح ، فقيل لم تضعه ها هنا ؟ ، فأجاب بالكلام المذكور .وفي موضع آخر عند الكلام على الحديث في باب صفة الصلاة ساق عبارة مسلم وأجاب عنها بقوله : " ثم قد ينكر هذا الكلام ، ويقال : قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها ، وجوابه أنها عند مسلم بصفة المجمع عليه ، ولا يلزم تقليد غيره في ذلك ، وقد ذكرنا في مقدمة هذا الشرح هذا السؤال وجوابه " .وأما ادعاؤه بأن النووي حكم بالبطلان على حديث جابر في صحيح مسلم لأن فيه التصريح بأن أول سورة أنزلت على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ " يا أيها المدثر " فهو من التلبيس وتحريف الكلام الذي عودنا عليه ، وعبارة النووي في الشرح هي كالتالي : " قوله ((أن أول ما أنزل قوله تعالى : يا أيها المدثر)) ضعيف بل باطل ، والصواب أن أول ما أنزل على الاطلاق : اقرأ باسم ربك " .فالحكم بالضعف أو البطلان

إنما وقع على القول بأن أول ما أنزل من القرآن مطلقاً " يا أيها المدثر " ، وليس على رواية جابر ، فالحديث ليس فيه أبداً ما يدل على أن أول ما أنزل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " يا أيها المدثر " حتى يحكم بضعفه أو بطلانه ، ولو رجع إلى كلام النووي نفسه في شرح حديث عائشة لتبين له ذلك حيث قال : " وهذا دليل صريح في أن أول ما نزل من القرآن " اقرأ " ، وهذا هو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف ، وقيل أوله : " يا أيها المدثر " وليس بشيء ، وسنذكره بعد هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله تعالى .فالكلام إنما هو على القول لا على الحديث ، فإن كان أبو سلمة رواي الحديث عن جابر ، أو حتى جابر نفسه ممن يرى هذا القول ، فهو قول ضعيف وليس في الروايات أبداً ما يشهد له ، مع أنه قد ثبت عن جابر رضي الله عنه في حديث قبله من رواية الزهري عن أبي سلمة التصريح ، بأنه أول نزول بعد فترة الوحي وأنها أولية نسبية ، فلا منافاة إذاً ، فأين تشكيك النووي رحمه الله في أحاديث الصحيح ؟!_الذهبي وصحيح البخاري_ومما نسبوه إلى الإمام الذهبي أنه قال في بعض أحاديث الصحيح : " ولولا هيبة الصحيح لقلت إنها موضوعة! "

، وهو كذب مفضوح على هذا الإمام .فإن عبارته كما في ميزان الاعتدال في ترجمة خالد بن مخلد القطواني عندما ذكر أن البخاري رحمه روى له حديث الولي (من عادى لي ولياً) قال : " فهذا حديث غريب جداً ، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن خالد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا خرجه من عدا البخاري " .وغاية ما فيها استغرابه للحديث لأنه من طريق خالد بن مخلد وشيخه شريك مع ما علم من الكلام حولهما ، فيقال إن غاية ما في ذلك أنه صحيح عند البخاري ، فيكون من الأحاديث المنتقدة على صاحب الصحيح ، وليس مما وقع الإجماع على تلقيه بالقبول ، ونحن لا ننكر أن في الصحيح شيئاً من هذا ، وقد سبق بحث هذه النقطة وما حولها من إشكال .و الحافظ رحمه الله بين في الفتح (341/11) أن للحديث طرقاً أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً حيث قال وهو يرد على الذهبي إطلاقه أنه لم يرو إلا بهذا الإسناد : " وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود .... ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً ثم ذكر بعض الطرق عن عائشة و أبي أمامة و علي و ابن

عباس و معاذ بن جبل و أنس .كما أن المتأمل في عبارة الذهبي يجد فيها مزيد تدعيم لمكانة الصحيح وليس كما أراد المغرضون ، فإن الذي جعلهم يترددون في عدِّ هذا الحديث من منكرات خالد (هيبة الصحيح) ، بمعنى أن هذا الحديث لو كان في غير الصحيح لعدَّ من منكرات خالد بن مخلد ، لما عرف من حاله ، ولكن الذي منعهم من ذلك إخراج صاحب الصحيح له ، لما علم من علمه وإمامته وشروطه ، وانتقائه للأحاديث ، وغير ذلك من الأغراض التي ذكرت في الرجال المنتقدين ، فهو مزيد توثيق وتدعيم لموقف صاحب الصحيح ، وليس فيه أبداً أي غض من مكانته كما أراد المشككون ، فأين حكم الذهبي على الحديث بالوضع ؟! .أما بالنسبة لغرابة ألفاظه فهو كغيره من الآيات والأحاديث الكثيرة التي تحتاج إلى تفسير، وقد فسره أهل العلم ، ويمكن مراجعة كلام الحافظ وغيره في شرح الحديث ، ولو فتح هذا الباب لردت جملة من الأحاديث الثابتة .وأخيراً وبعد هذا التطواف ، أظن أن القارئ الكريم قد عرف مكانة هذين الكتابين ، ومنزلتهما في العلم والدين ، وأن شبهات المغرضين حولهما هي مجرد فقاعات وأوهام لا تثبت أمام التحقيق العلمي ، وليس أي سند شرعي ، ولا يزال الله

عز وجل يقيض للسنن والأحاديث في كل عصر من ينفي عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، تحقيقاً لوعد الله في حفظ دينه وكتابه وسنة نبيه .اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه ، ولا تجعله ملتبساً علينا فنضل . بداية كتاب البخاري ، رحمه الله ، كأي كتاب ينقل بالسماع له رواة متعددون ، عنهم يقول الفربري ، أشهر رواة الصحيح : سمع كتاب ((الصحيح)) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل ، وفي رواية سبعون ألف رجل .وهذا بلا شك عدد كبير ، لم يسمع الصحيح في مجلس واحد ، لاستحالة أن يجتمع هذا العدد الضخم في مجلس واحد ، وإنما سمعوه في عدة مجالس ، وبطبيعة الحال لا يمكن أن يكون كل أولئك في درجة واحدة من الضبط بحيث لا يقع في سماعهم أي اختلاف في الألفاظ ، أو التراجم ، أو سقوط بعض الأحاديث ، لا من النسخة الأصلية التي يحدث منها البخاري ، والتي انتهى من تصنيفها قبل ذلك ، وعرضها على ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم فاستحسنوها وشهدوا لها بالصحة إلا أربعة أحاديث ، عنها يقول العقيلي رحمه الله : والقول فيها قول البخاري ، وهي صحيحة .وقد روى الكتاب

عن البخاري :

محمد بن يوسف الفَرَبْرِي ، وروايته هي التي تواتر الكتاب بها ، وعنه روى : المستملي ، والكشميهني ، والمروزي ، وابن السِّكن المصري البزّاز ، وابن شَبَّويه ، والجرجاني .و : إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج ، النسفي .و : حماد بن شاكر و : أبو طلحة البزدويُّ و : المحاملي وأشهر روايات المغاربة لـ((الجامع الصحيح)) هي التي ذكرها الإمام أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (ت575هـ) ، في كتابه ((الفهرست)) .فاختلاف نسخهم ، أشبه ما يكون بزيادة الثقة في قرون الرواية الشفوية ، التي تخضع للقرائن والمرجحات ، فتكون رواية الثقة إذا خالف جمعا من الثقات : شاذة ، وقد يقع النقص في نسخة أحدهم ، كما يقع النقص في رواية راو اشترك مع جمع من الرواة في التحمل عن شيخ واحد ، فزادوا ما لم يزده ، وهذا ما يفسر زيادة بعض الأحاديث في نسخ دون أخرى ، وهو ما أشار إليه شيخ الإسلام ، رحمه الله ، بقوله في مواضع من "مجموع الفتاوى" : "ووقع في بعض نسخ البخاري" ، ومن ثم يشير إلى لفظ أو حديث وقع في بعض النسخ دون بعض ، فالاختلاف ، كما

تقدم ، ليس في أصل الكتاب ، لأن الصحيح قد صنف قبل ذلك ، وإنما هو في نسخهم التي سمعوها من شيوخهم ، ومع انقضاء عصور الرواية الشفوية ، حصل نوع تساهل في الرواية ، بل وفي تعديل الرواة ، فاختلف مدلول وصف "الثقة" على سبيل المثال ، بين المتقدمين ، الذين شددوا فيه ، والمتأخرين الذين خففوا فيه ، لأن العبرة في رواية المتأخر ، بالأصل المدون الذي يرويه ، لا بنفس روايته ، ولذا ظهر في العصور المتأخرة شيوخ : ليسوا من أهل العلم ، بل هم من عوام المسلمين الذين لا يتعقلون كثيرا من المعاني الظاهرة ، ومع ذلك تجد الناس أرغب في السماع منهم إذا كانوا شيوخا معمرين لعلو سندهم ، فما الإشكال في السماع منه طالما كان الكتاب ثابتا ، بل متواترا من طرق أخرى ، فالمسألة صارت : علوا شرفيا فى السند لا أكثر وهذا التساهل انعكس بالتأكيد على النسخ التي دونت بعد ذلك ، فلم تخل من السقط ، والغلط ، في مواضع ، والراوي قد ينشط فيذكر زيادات في مجالس ، وقد يكسل فلا يذكرها في مجالس أخرى ، فتكون روايته أشبه ما تكون بالاختصار ، أو الرواية بالمعنى ، تماما كما كان المتقدمون يتساهلون في مجالس المذاكرة ، فلا يذكرون الأسانيد

والمتون كاملة ، ولذا كان أحمد ، رحمه الله ، لا يجيز لأحد أن يتحمل عنه في مثل هذه المجالس ، فإن أراد الراوي أن يتحمل عنه ما ذاكراه سويا ، أمر بكتابه ، ليحدثه منه .أما أن يقال بأن في الصحيح سقطا ، لمجرد وقوع نقص في بعض نسخه ، فهذا ما لا يتصور لأن فيه قدحا في الأصل ببعض فروعه ، والأولى التعامل مع مواضع الاختلاف في هذه النسخ ، كالتعامل مع روايات متعددة لحديث واحد ، وقع فيها الاختلاف ، فإما أن يجمع بينها ، وإما أن يرجح بعضها على بعض تبعا لثقة الراوي وموافقته أو مخالفته لمن شاركه من الحفاظ في الرواية عن شيخه ، فعلى سبيل المثال ، يقول الحافظ ، رحمه الله ، معلقا على رواية : (مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ) التي أوردها البخاري في باب : "فضل العمل في أيام التشريق" :كَذَا لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ بِالْإِبْهَامِ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ "مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنْ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ" وَهَذَا يَقْتَضِي نَفْيَ أَفْضَلِيَّةِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ عَلَى الْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ، (أي أيام التشريق) ..... وَالسِّيَاقُ الَّذِي وَقَعَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ شَاذٌّ مُخَالِفٌ لِمَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ مِنْ الْحُفَّاظِ عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ شَيْخِ

كَرِيمَةَ بِلَفْظِ " مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذَا الْعَشْرِ " وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَنْ غُنْدُرٍ عَنْ شُعْبَةَ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ شُعْبَةَ فَقَالَ " فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ " وَكَذَا رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ شُعْبَةَ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ الْمُقَدَّمِ ذِكْرُهَا " مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ " يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ ، وَكَذَا رَوَاهُ اِبْنُ مَاجَهْ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ فَقَالَ " مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ" .فكريمة قد خالفت جمعا من الثقات شاركوها في الرواية عن الكشميهني ، فحكم على روايتها بالشذوذ ، الذي يحاكي الشذوذ الاصطلاحي في قرون الرواية الشفوية الذي هو : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ، وقد رجح الحافظ ، رحمه الله ، شذوذ روايتها من جهة :مخالفتها لمن شاركها من الحفاظ في الرواية عن الكشميهني .ومن جهة : روايات أخرى خارج الصحيح أيدت رواية من خالفها من الحفاظ فيقال عندئذ : "وقع في بعض نسخ البخاري" ، وهي هنا نسخة : "كريمة" : لفظ : "مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنْ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ" بنفي أفضلية العمل في أيام

العشر على العمل في أيام التشريق ، وهو مخالف لرواية الجماعة عن الكشميهني ، مع كونه موافقا لظاهر الترجمة ، بادي الرأي ، وهو ما تكفل الحافظ ، رحمه الله ، ببيانه ، إذ يقول :"فظَهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَيَّامِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَيَّامُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، (أي زال الشذوذ بقبول رواية الجماعة والحكم على رواية كريمة بالشذوذ) ، لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ عَلَى تَرْجَمَةِ الْبُخَارِيِّ بِأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيُجَابُ بِأَجْوِبَةٍ .أَحَدُهَا : أَنَّ الشَّيْءَ يُشْرِفُ بِمُجَاوَرَتِهِ لِلشَّيْءِ الشَّرِيفِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ تَقَعُ تِلْوَ أَيَّامِ الْعَشْرِ ، وَقَدْ ثَبَتَتْ الْفَضِيلَةُ لِأَيَّامِ الْعَشْرِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَثَبَتَتْ بِذَلِكَ الْفَضِيلَةُ لِأَيَّامِ التَّشْرِيقِ .ثَانِيهَا : أَنَّ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ إِنَّمَا شُرِّفَ لِوُقُوعِ أَعْمَالِ الْحَجِّ فِيهِ ، وَبَقِيَّةُ أَعْمَالِ الْحَجِّ تَقَعُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كَالرَّمْيِ وَالطَّوَافِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَتِمَّاتِهِ فَصَارَتْ مُشْتَرِكَةً مَعَهَا فِي أَصْلِ الْفَضْلِ ، وَلِذَلِكَ اِشْتَرَكَتْ مَعَهَا فِي مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْبِيرِ فِي كُلٍّ مِنْهَا ، وَبِهَذَا تَظْهَرُ مُنَاسَبَةُ إِيرَادِ الْآثَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي صَدْرِ التَّرْجَمَةِ لِحَدِيثِ اِبْنِ عَبَّاسٍ كَمَا تَقَدَّمَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا .ثَالِثُهَا : أَنَّ بَعْضَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ هُوَ بَعْضُ أَيَّامِ الْعَشْرِ وَهُوَ يَوْمُ الْعِيدِ ، وَكَمَا أَنَّهُ خَاتِمَةُ أَيَّامِ الْعَشْرِ فَهُوَ مُفْتَتَحُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَمَهْمَا ثَبَتَ لِأَيَّامِ الْعَشْرِ مِنْ الْفَضْلِ شَارَكَتْهَا فِيهِ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ،

لِأَنَّ يَوْمَ الْعِيدِ بَعْضُ كُلِّ مِنْهَا بَلْ هُوَ رَأْسُ كُلٍّ مِنْهَا وَشَرِيفُهُ وَعَظِيمُهُ ، وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ" . أهو هذا التوجيه أقل ما فيه أنه يزيل اللبس في مسألة : تعدد النسخ ، واختلاف ألفاظها ، وكيفية الترجيح بينها فالأمر لا يعدو كونه اختلافا في بعض نسخ الكتاب ، لا أصله ، الذي وصل إلينا بالتواتر ، ولو كان الخلاف في قرون الرواية الشفوية قبل أن تدون الأحاديث في المصنفات ، لزال الإشكال بهذا الترجيح بعد أن تعذر الجمع ، فكيف والترجيح الآن بين نسخ من أصل واحد وقع فيها بعض الاختلاف ، تماما كالاختلاف الذي يقع من النساخ لكتاب واحد في بعض مواضع منه ، ولذا يلجأ المحقق ، إلى الاعتماد على عدة نسخ خطية ، فيقول : زاد فلان في نسخة كذا : كذا ..... إلخ ، وكلما زاد عددها زادت جودة تحقيقه .وبقيت مسألة أشار إليها الشيخ الدكتور : محمد بن عبد الكريم بن عبيد ، حفظه الله ، أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، بقوله "إن الصلة بين نسخ البخاري ، وبين رواياته صلة وثيقة ، والذي يبدو لنا أن البخاري رحمه الله تعالى كانت له نسخه ترك فيها بعض البياضات ، ولعل مرد ذلك أنه كان يؤلف كتبه أكثر من مرة ، وهذا من

عنايته ودقته في التصنيف ، فإنه ما زال ينقح ويراجع ما يكتبه ويرويه حتى يطمئن قلبه إلى الوضع الأخير لكتبه ، (وهذا حال كثير من المصنفين الذين ينقحون كتبهم باستمرار ولعل أشهرهم مالك ، رحمه الله ، الذي كان دائم التنقيح لـــ : "الموطأ" ، ولهذا تعددت رواياته) ... ونظراً للظروف التي ألمت به ، فجعلته ينتقل في البلدان ، حتى أدركته المنية ، وهو بعيدٌ عن مكتبته ومصادره ، لم يتسع له المجال لإتمام هذه البياضات لذا فإن الصلة بين نُسخة الإمام البخاري لكتابه ((الجامع الصحيح)) ، وبين رواياته المختلفة بقيت صلة متلازمة لا يمكن الفصل بينهما . اهـ" روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، 194-256 هـ ، دراسة وتحليل" .ثم ذكر قول المستملي رحمه الله : "قال المستملي : انتسخت كتاب البخاري من أصله ، كما عند ابن يوسف ، فرأيته لم يتم بعد ، وقد بقيت عليه مواضع مبيّضة كثيرة ، منها : تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها : أحاديث لم يترجم عليها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض "فكأن البخاري ، رحمه الله ، قد أخلى أبوابا من صحيحه مقتصرا على تراجمها ، رجاء أن يقع له ما هو على شرطه فيرويه فيها ،

ولم يترجم لبعض الأبواب ، إما سهوا ، وإما اعتمادا على وضوح مناسبتها في الكتاب الذي رويت فيه ..... إلخ ، فجاء بعض المتأخرين كالمستملي ، فاجتهدوا في ضم بعضها إلى بعض ، لا أنهم أضافوا أحاديث ليست في الأصل ، ولو حصل ذلك في عصرنا ، مع قلة الرواية وندرة المحدثين لتفطن له آحاد طلبة العلم ممن لهم عناية بالصحيح ، فكيف بأولئك الذين عاشوا في عصور ازدهرت فيها الرواية حتى كان عوام المسلمين يحملون إجازات في سماع كتب الأصول بأسانيدها المتصلة ، وهو أمر يتعذر على كثير من علماء زماننا .وهذا المنهج في معالجة اختلاف روايات الصحيح ، يمكن استعماله في معالجة اختلاف روايات بقية كتب الأصول

التدقيق والتحقيق وإحسان العمل منهج إسلامى_ بينما امتازت الحضارة الحديثة بالدقة والإتقان ، نرى كثير من المسلمين يفتقدون هذه المعانى فيما يقومون به من أعمال ، فما هو حكم هذه الظاهرة في الفكر الإسلامى ؟_والجواب :أن المسلمين فقدوا للأسف هذه الخصائص التي كانوا يمتازون بها وقتما كانوا بناة حضارة ، فمثلا صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري المتوفى سنة 256هـ، أصح كتاب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى في نقله، وفي اهتمام المسلمين به، لاسيما وأنه ينقل إلينا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطرق فيها غاية توثيق المصدر وغاية النقد العلمي، ولقد سماه الإمام البخاري؛ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه» غير أنه اشتهر بين الناس «بصحيح البخاري».وقد سمع ذلك الكتاب من البخاري خلق كثير في كل مدينة وقرية كان ينزل بها البخاري، وقد روى الفربري أنه سمعه منه تسعون ألف نفس، ورواه لمن بعده رواة كثيرون، منهم حماد بن شاكر المتوفى سنة 290هـ، وإبراهيم بن معقل النسفي المتوفى سنة 240هـ، ومنهم محمد بن يوسف بن مطر الفربري المتوفى سنة

320هـ.

وروايـة الفربري هذه هي التي وصلت إلينـا، فقد سمعها منـه عدة منـهم أبو محمد الحموي المتوفى 381هـ، وأبو الهيثم محمد الكشميهني المتوفى سنـة 389هـ، ورواه عن الحموي الداودي المتوفى سنـة 467هـ، وعنـه أبو الوقت المتوفى سنـة 553هـ، وعنـه الإمام النووي المتوفى سنة 676هـ.واهتم أولئك الرواة بصحيح البخاري أشد الاهتمام؛ فكانوا يقرءونه كلمة كلمة، حتى رأينا اثنين من كبار علماء العربية والحديث يجلسان مع جماعة من الفضلاء لتحرير كل الروايات على مستوى الحركة في صحيح البخاري، وهما: جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو المتوفى سنة 672هـ، وشرف الدين علي بن محمد اليونيني - نسبة إلى يونين إحدى قرى بعلبك - المتوفى سنة 701هـ، وتمت هذه الجلسات في دمشق، وبلغ عددها إحدى وسبعين جلسة، وذلك من سنة 667هـ، فخرجت هذه النسخة في غاية التحقيق والتدقيق، وأصبحت من أوثق النسخ المعتمدة لصحيح البخاري، بل لو أطلقنا القول بأنـها أوثقها وأعظم أصل يوثق به لما كان بعيدا، وقد جعلها الإمام القسطلاني المتوفى سنة 923هـ عمدته في شرح صحيح البخاري،

فحقق المتن حرفًا... حرفًا على تلك النسخة._

1- هذا الفريق العلمي الذي يتعاون لإخراج العمل منهج افتقدناه، وهذا التدقيق الذي يصل بنا إلى معرفة الأسس والأصول والمنطلقات منهج افتقدناه، وهذا السعي الدءوب عبر العصور والتواصل العلمي الدائم والبناء على ما انتهى إليه السابق منهج افتقدناه، والغريب أنه ذات المنهج الذي وصل به الآخرون في علوم الطبيعة إلى ما وصلوا إليه._ـ انتقلت هذه النسخة الفريدة في خزائن كتب السلاطين والخلفاء حتى استقرت لدى السلطان عبد الحميد الخليفة العثماني، فأرسل بها إلى شيخ الأزهر؛ ليقوم بطباعة البخاري، ويقص الشيخ حسونة النواوي القصة في مقدمته لما سمي بعد ذلك بالمطبعة السلطانية للبخاري؛ نسبة إلى السلطان عبدالحميد خان الثاني التي تمت طباعتها سنة 1311هـ: 1313هـ في تسعة أجزاء تجلد عادة في يقول الشيخ حسونة: 3 مجلدات كل مجلد يحتوي على ثلاثة أجزاء "ففكر ـ أيده الله ـ في أجل خدمة يسديها للسنة النبوية الحنيفية ، فلم ير ـ وفقه الله ـ أكمل من نشر أحاديثها الشريفة على وجه يصح معه النقل، ويرضاه العقل، وقد اختار ـ أجله الله ـ من بين كتب الحديث المنيفة، كتاب «صحيح البخاري» الذي اشتهر بضبط الرواية

عند أهل الدراية، فأمر ـ وأمره الموفق ـ بأن يطبع في مطبعة مصر الأميرية؛ لما اشتهرت به من دقة التصحيح، وجودة الحروف بين كل المطابع العربية، وبأن يكون طبع هذا الكتاب في هذه المطبعة على النسخة اليونينية ـ المذكورة آنفا ـ المحفوظة بالآستانة العليا؛ لما هي معروفة به من الصحة القليلة المثال في هذا الجيل وما مضى من الأجيال..."._- وقد قام جماعة من مصححي المطبعة الأميرية معدودين من العلماء بتصحيح النسخة على قدر طاقتهم، إلا أن لجنة الأزهر لاحظت عليهم ملاحظات أثبتوها في آخر كل جزء، وكان من هؤلاء المصححين بالأميرية: محمد بك بن علي المكاوي، ومحمد الحسيني، ومحمود مصطفى وآخرون، وكان محمد بك مكاوي من المهتمين بتصحيح البخاري، فقد قام بطبعه قبل ذلك في سنة 1286هـ، فكتب تصحيحا على لجنة الأزهر في تسع ورقات ذكر فيه 289 خطأ أغلبها مما له وجهان كمنع المصروف، أو صرف الممنوع، أو ضبطان لعلم معين، أو كلمة فيها الوجهان._فتم طباعة تلك الطبعة السلطانية، وقد انتهت، وبعدما انتهت تلك الطبعة أعادت المطبعة الأميرية طباعة البخاري مع مراعاة ما وقع في السلطانية من ملاحظات، وكان ذلك على نفقة السيد محمد حسين عيد الفكهاني

سنة 1315هـ - 1317هـ، فسميت هذه الطبعة بالطبعة الفكهانية؛ تمييزا لها عن السلطانية، فعقب عليها أيضًا محمد بك ابن علي المكاوي في ست صفحات لا تخرج ملاحظاته عما سبق ذكره، وهذه التعقيبات موجودة في دار الكتب المصرية حتى اليوم._ فانظر إلى المنهج الذي فقدناه، فعلى رغم أن الفكهانية على منوال السلطانية الحرف بالحرف، والكلمة بالكلمة، إلا أن الأمانة اقتضت التفريق بينهما؛ لمجرد اختلاف من تكفل بطباعتها، حتى رأينا بعد ذلك الناس طبعوا على الفكهانية ويقولون إنهم طبعوا على السلطانية، فخرجت طبعاتهم لا على هذه ولا تلك من تحريف وتصحيف وتغيير في الصفحات، ثم شاع عند كثير من طلبة العلم أن هذه هي السلطانية يقصدون ما طبع لدى مطابع الشعب، أو مصطفى الحلبي أو غيرها على الرغم من البون الشاسع بينهما._وانظر إلى اهتمام المكاوي الزائد في تحرير النص إلى درجة لا يتهاون فيها بالخطأ إذا تكرر، ولا بالوجه من الإعراب أو الضبط إن كان معتبرًا. إن الذي ينظر إلى منهج الأطباء والمهندسين وأهل العلم بعامة يعرف أن تلك الملكة لا تُربى في النفس إلا بذلك المنهج، وأن الاتجاه العام من الاستهتار وعدم المبالاة أُصِبنا به عندما لم نقرأ البخاري في طبعته السلطانية

كرمز من رموز ثقافتنا يجسد الرجوع إلى مضمونه والعمل به وتربية باحثينا في كل المجالات عليه، فليس لدينا من الأوقات ما يسمح بهذا التسيب الفظيع الذي أصاب مؤسساتنا العلمية وأصاب معها جُل العلماء والباحثين._المصدر : كتاب سمات العصر ، لفضيلة مفتى الديار المصرية الدكتور على جمع ذكر البخاري في صحيحه 47/1 في كتاب العلم ، باب (6) باب ما جاء في العلم ، وقوله تعالى (وقل رب زدني علما) ما يلي:_حدثنا محمد بن سلام ، حدثنا محمد بن الحسن الواسطي ، عن عوف، عن الحسن قال: لا بأس بالقراءة على العالم._وأخبرنا محمد بن يوسف الفربري (تلميذ البخاري) ، وحدثنا محمد بن إسماعيل البخاري (هو البخاري نفسه صاحب الصحيح)، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن سفيان، قال: إذا قرئ على المحدث فلا بأس أن تقول : حدثني. قال: وسمعت أبا عاصم يقول عن مالك وسفيان : القراءة على العالم وقراءته سواء. لا شك أن هذا يكشف عن أن نسخة صحيح البخاري قد عبث بها ، وهي مروية عن شخص مجهول لا نعرفه ، وهذا يسقط صحيح البخاري بكامله عن الحجية .فما يقول من يدافعون عنه لأ يجزم القارىء لهذا السند بأنه من زيادات الرواة عن البخاري ، وهذا له أفراد قلائل في الصحيح

كما ذكر الحافظ في الفتح ..كما أن السند فيه سقط أو وهم ، لأن الواو يقتضي الجمع في قوله (وحدثنا محمد بن إسماعيل البخاري) !بل أن ترقيم : ديب البغا ، يورد هذا السند بدون ذكر الفربري أو البخاري !!!وقد راجعت فتح الباري في هذا الموضع فلم يذكر هذا السند أو تكلم عنه !!وهناك مخطوطات كثيرة نسخ منها صحيح البخاري وفي بعضها تصحيفات وفي بعضها سقط وفي بعضها زيادات من النساخ أو غيرهم ، ولا توجد طبعة واحدة من الطبعات المتداولة جمعت كل الأصول المخطوطة للصحيح .وقد روي صحيح البخاري من عدة طريق الفربري ، محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبْرِيُّ المتوفي سنة 320 هـ . طريق النسفي ، إبراهيم بن معقل بن الحجاج حيث توفي سنة 295هـ .- طريق النسفي ، حماد بن شاكر بن سوية النسفى قيل أنه توفى سنة 290 وقيل 311 هـ .- طريق النسفي ، منصور بن محمد بن علي بن قرينة ابن سوية البزدويُّ وهو آخر من روى عن البخاري كما قال الحافظ في الفتح وجزم به ابن ماكولا وتوفي سنة 329هـ.

5- طريق المحاملي ، الحسين بن إسماعيل المحاملي المتوفي سنة 330 هـ .وهناك رواية سادسة رواها ورّاق البخاري واستفاد منها

الفربري في مواضع وهي ل: لمحمد بن حاتم .لكن الطريق الأشهر والتي روي منها الجامع الصحيح في الأزمنة المتأخرة هي الطريق الأولى ، لما فيها من الإتقان والزيادات التي ليست في غيرها ولها طرق كثيرة ولا تخلو كثير منها من أخطاء .وأقدم نسخة خطية عرفت من صحيح البخاري قطعة نشرها مستشرق يسمى : منجانا ، نشرها في عام 1936م ، كتبت برواية المروزي عن الفربري عام 370 هـ .ويقال أن النسخة اليونينية هي أفضل النسخ ولا تخلو من نقص .وسأضع بعض الخيوط الذهبية التي خاطتها أنامل البحر الزخار :قال : أولا: لا يوجد راوٍ اسمه محمد بن إسماعيل البخاري يروي عنه البخاري بواسطة ولا من غير واسطة. (إبتسامة حتى يظهر ضرس العقل) .ثانيا: على من يدعي وجود هذا الراوي أن يثبت ذلك من كتب الرجال المعروفة، وإلا فإن كل كلام من دون إثبات يضرب به عرض الحائط. ثالثا: هل البخاري يروي عن تلميذه الفربري، يروي عن البخاري الآخر؟ هذه مهزلة رجالية لا يقولها فاضل. (فعلا مهزلة أن يثبت لك موضوع في هجر) .والتسعون ألفا سمعوا صحيح البخاري ولم نقل رووه ، هذا إن كنت تفهم الفرق بين الرواية والسماع .وهذه الرواية أهديت إلي ، ثم هي مني لك أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ ابي جعفر (عَلَيْهِ السَّلام) قَالَ لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ اسْتَنْطَقَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ ثُمَّ قَالَ وَعِزَّتِي وَجَلالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقاً هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ وَلا أَكْمَلْتُكَ إِلا فِيمَنْ أُحِبُّ أَمَا إِنِّي إِيَّاكَ آمُرُ وَإِيَّاكَ أَنْهَى وَإِيَّاكَ أُعَاقِبُ وَإِيَّاكَ أثيب وسأعيد عليك كلامك بحرفه " هذه مهزلة رجالية لا يقولها فاضل "وقلت في مطلع القصيدة (مع بعض التّصرّف اللطيف) " لا شك أن هذا يكشف عن أن نسخة الكافي قد عبث بها ، وهي مروية عن شخص مجهول لا نعرفه ، وهذا يسقط الكافي بكامله عن الحجية فما يقول من يدافعون عنه ؟خسارة فادحة في أول عودة .....خليك في العدالة أحسن لك تراها سهلة وبحرها واسع السيد الأشتر :يكفيني ثبوته بطريق متواتر إلى الفربري ...

وبعدين يا ولد ، الكتب لا تثبت كما تثبت الروايات ، فبعضهم يصحح كتب الوجادات فما بالك بكتاب اشتهر في الآفاق حتى أنه يستغني عن الإسناد .فكتب المعاصرين اليوم يرسلها إلى الناشر فتطبع بملايين النسخ وربما يحدث ذلك بعد وفاة الشيخ ولم نسمع أن أحدا شكك في

هذا الفعل أو يطعن في الكتاب بمثل هذا الطعن السامج .نعم لو ظهر الكتاب بعد وفاة الشيخ بأمد بعيد ونسب له احتاج الكتاب إلى توثيق .السيد البحر الزخار :قلت : نعم عزيزي ... هذا ما نقوله، أن هناك زيادات زيدت في صحيح البخاري ، فنحن نتفق معك، والحمد لله. : في البداية كان البخاري يروي عن نفسه ، أما الآن فالراوي تحقق قلت بعد عندك أنه غيره تهانينا لهذه العقول الذي ستتناقض بعد قليل أن بينت لك بأن في هذا السند تصحيف أو سقط : أحسنت بارك الله فيك.. نحن لا نقول غير أن أسانيد البخاري فيها أوهام وسقط وزيادات، فقولنا واحد ونحن نتفق معك. أقول : السقط والوهم والتصحيف من المستملي أو النُّساخ ، وهذا في جميع الكتب القديمة نظرا لما كان عليه الحال قبل اختراع الورق والطباعة والإعجام والنقط وطبيعة الرق التي تكتب فيه ، وأتحداك أن تأتي بكتاب واحد كتب قبل ألف سنة وليس فيه من هذا الكثير ما عدا كتاب الله تعالى .ولو أنني أتيتك بكتاب مكون من مجلدين وطلبت منك نسخهما ، فسأجزم بأن عشرة أخطاء على الأقل ستقع فيها ، ولو أنني طلبت من خمسة غيرك نسخ هذا الكتاب فهذا يعني وجود خمسين خطأ ، فإذا أعطى كل واحد من الخمسة عشرة رجال لينسخوه منه فكم

سيكون حجم الأخطاء زد على ذلك مروره بعدة أجيال !!!نعم من النادر جدا ، أن يتسالم كل هؤلاء على خطأ واحد ، لكن عند المقارنة بين نسخهم سيتبين لك الحق إلا فيما ندر جدا ..لكن لما كان للبخاري نسخ كثيرة كان هذا التصحيف والسقط غير مخل لأنك تقارن بين أكثر من مخطوطة وأكثر من نسخة ، فيتضح لك موطن الخطأ والزلل .ولم أسمع أن أحدا- إلى الآن على الأقل - طعن في الكتب بسبب التصحيف إلا حضرتك .ثم قلت مستدركا علينا إشارتنا إلى أن طبعة ديب البغا ليس فيها هذا السند : نعم ، يا عزيزي ، فإني لم أجد نسختين من صحيح البخاري متوافقتين، والحمد لله أنك شهدت على مقدار العبث أقول : إن أردت تمام التوافق فربما الذي حصل في صحيح البخاري. ، وإن أردت أن هذا قادح في الاحتجاج به أو قادح في صحته أو قادح في ثبوته فدونه خرط القتاد !ثم قلت بعد أن نبهتك بأن الحافظ ابن حجر لم يشر إلى هذا السند في الفتح : وما عساه يقول أمام هذه الطامة ، فإن ابن حجر لا يترك شاردة ولا واردة إلا أشار إليها، ولكن رأى أن ترك الخوض في هذه الطامة أحسن وأحمد ، خوفا من الفضيحة. أقول : لم تفهم مقصدي مرة أخرى ، إنما هو تدليل على أن النسخ التي اعتمدها الحافظ في الفتح ليس في شيء منها هذا

السند !!!!

ثم قلت حاملا راية النصر : الحمد لله أنك شهدت باختلاف نسخ البخاري، فما أدراكم أن النسخة التي بأيديكم هي النسخة التي كتبها البخاري؟ ومتى ما كان الكتاب فيه تحريف وتبديل فكيف جعلتموه حجة بينكم وبين الله تعالى؟ أقول : اختلاف النسخ إن كان من قبيل التصحيف والنقص ، فإنه غير مخل ولا طاعن في صحة ثبوت الكتاب ولكن ينظر في مرجحات نسخة عن أخرى أو لفظة عن أخرى ، فبعض الكلمات تتماثل في الرسم وتختلف في التشكيل ، وبعض النسخ غير معجمة ، فهذا بابه باب الترجيح كما أن هناك نسخ كانت عند البخاري كتبها بخط نفسه لم تبيض فكان يضيف ويلغي ويصحح حسب ما يستبين له مع الأيام فوقع بعضها بيد الرواة واستنسخوا منها فوقعوا فى بعض الأخطاء ، لذلك ينبغى لمن يحقق الكتاب أن يرجع إلى عدة مخطوطات حتى يتبين له مواطن السقط والتصحيف والزيادات .ثم عقبت على قولنا بأن أقدم نسخة خطية عثر عليها كتبت عام 370هـ ونشرها المستشرق منجانا فقلت : الحمد لله على السلامة، ونحن نشكرك على إقرارك بأن أقدم نسخة للبخاري نشرها مستشرق ، هنيئا لكم بصحيح البخاري ومتعكم الله

أقول : الحمد لله على سلامة الفهم والعقل ، فعثوره على نسخة به خطية قديمة لا يلغي الكتاب بل يزيده توثيقا ، لأن العمدة في صحة الكتب تعدد النسخ وذكر العلماء للكتاب في مؤلفاتهم وأما إذا توافر طريق صحيح في روايته فهو من أمتن الطرق لتحقيق النسبة والثبوت ، وأما العثور على نسخة خطية بعد أكثر من ألف سنة فهذه من المعجزات !!!فالنسخة تجمع بين القيمة التراثية والقيمة العلمية !!!ولو أنك رجعت إلى أقدم نسخة خطية للكافي فلن تتجاوز الأربع مائة سنة الأخيرة !ثم قلت في المشاركة رقم 24 بعد أن وضعنا لك إحدى روايات الكافي والتي في مطلعها سوق السند بذكر المؤلف : الفرق يا عزيزي أن هذه الكلمة مذكورة في أول حديث من أول أبواب الكافي، وهذه هي عادة القدماء في ذكر مؤلف الكتاب في أوله، فالذين تلقوا كتاب الكافي من الكليني وهم النعماني والصفواني وغيرهما قالوا: أخبرنا محمد بن يعقوب الكليني، وهذا تجده في أوائل أحاديث الكتب لا في وسط سند الحديث كما هو حال صحيح البخاري ، بحيث يروي عن تلميذه، ثم تلميذه يروي عنه، فبين الأمرين فرق واضح لا يخفى على كل منصف.أقول : وماوجه التفريق ؟!!!وإليك هذه الهدية :الكافي / ج6 باب صيد الكلب والفهد :حدثنا أبو محمد هارون بن

موسى قال :حدثنا أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني قال : حدثني علي بن إبراهيم ... الخ .ثم قلت مناقضا نفسك فيما سبق : وهاأنذا أذكرك برواية البخاري عن نفسه لتجد الفرق واضحا يا عزيزي .أقول : أحسن الله عزاءنا فيك ففي السابق تنص صراحة بقولك " نعم يا عزيزي .... هذا ما نقوله ، أن هناك زيادات زيدت- بكسر الزاي- في صحيح البخاري ، فنحن نتفق معك والحمد لله .ففي البداية تتفق معي بأنها من زياداة الرواة ، والآن تقول بأن البخاري رواها عن نفسه مكررا الوهم السابق !!!!

ولعلك إلى الآن لم تفرق بين الإضطراب المخل بصحة الكتاب وثبوته وبين الاضطراب المرادف للسهو البشري الذي لا بد منه .فعلى الرغم من تطور العلوم ، واختراع الطباعة ، وحسن التنقيح والمراجعة فلا تخلو طبعات الكتب من أخطاء تصحيفية أو نقصية ، فهل ستسقطها بمثل هذه السفسطة ؟!!!كما أن هذه الزيادة التي في سند البخاري ليست من الأحاديث ، وإنما هي رواية في تقرير الاصطلاحات ، فلم تفرق بينها وبين الحديث حيث قلت : وهذا تجده في أوئل أحاديث الكتب لا في وسط سند الحديث كما هو حال صحيح البخاري !ثم أشرت بأن نسخ الكافي لا تختلف وأن رواتها معروفون ثقات ، ولا

أدري كيف حصلت على هذه الأحلام النرجسية !!!فقد حدثني من أثق به بأنه يوجد في الكافي ما يربو على ألف وخمس مائة موضع يتحدث فيها المحقق عن وجود اختلافات في المخطوطات والله أعلم وإليك بعض الهدايا الأخرى :بصائر الدرجات للصفار ص490:حدثنا أبو القاسم قال : حدثنا محمد بن يحيى العطار قال : حدثنا محمد بن الحسن الصفار قال :أخبرنا أحمد بن محمد ...الهدية الثالثة :_بصائر الدرجات ص 388حدثنا محمد بن يحيى العطار عن محمد بن الحسن الهدية الرابعة :_بصائر بن فروخ الصفار عن العباس بن معروف الدرجات ص 76:حدثنا أبو القاسم حمزة بن القاسم بن العباس قال : حدثنا محمد بن يحيى العطار قال : حدثنا محمد بن الحسن الصفار قال : حدثنا إبراهيم بن هاشم السيدان البحر الزخار وناجي :أولماذا يعني لكم تعدد النسخ ؟ولمَ يميل العلماء إلى اقتناء أكثر من نسخة وخاصة حال التخريج ؟ثانيا هذه الرواية لم أر جوابا شافيا حولها : حدثنا أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري قال :حدثنا أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني قال : حدثني علي بن إبراهيم ... الخ .فالمحدث بها لم يكن التلعكبري ، فمن يكون السيد البحر الزخار ولم لا تعطينا بعض النماذج لهذا

التحريف ؟النموذج الأول قابلناه برواية صحيحة من كتاب الكافي ، إلا أنك زعمت أنها في الكافي من باب التأصيل وفي البخاري من باب التحريف !!فلما سألناك عن الفَرْق فرَقْت !إذن : ماهو الميزان لمثل هذه التصورات وهذه الحوارات ، هل مجرد وجود إشكال في كتاب سني من باب التحريف ، ووجدود مثله في كتاب شيعي من باب التأصيل والأمانة العلمية ..فهل تضحك على عقولنا بمثل هذه الأماني ، أم أن جرأتك في استغفال بعض عوام الشيعة بلغت بك هذا المبلغ !!!فردك باختصار حوى هذه الكلمات (أجبناك عن تعدد النسخ ، وقلنا لا مانع منه، ونحن لا نتكلم في تعدد النسخ، ولكنا نتكلم في التحريف في النسخة المتداولة عندكم الأن، وفيها البخاري روى عن نفسه، هذا هو الإشكال، فنرجو ألا تكرر الكلام ، وارجع إلى كلامنا السابق قبل أن تكتب أي مداخلة.) بالطبع ما سبق هو جواب عن سؤالنا : ماذا يعني لكم تعدد النسخ ؟(لقد أجبناك ، ولكن يبدو أنك لا تقرأ إجاباتنا ، ولا بأس أن أعيد الإجابة عليك،) !!(وحبذا لو أجبتنا عما نقله ابن حجر العسقلاني في فتح الباري عن أبي الوليد الباجي حول نسخ البخاري وما وقع فيها من التحريف.) طبعا هذا من باب التحريف إن ورد في كتب السنة فكلمة (تحريف) زيادة من البحر

الزخار .(ونحن في الانتظار) !هل هذه كلمات تكتب حبيبي إن كنت تتعلم فنون الضرب الكيبورد فتعلمها في غير هذه الواحة السيد البحر الزخار :_مانقلته عن أبي الوليد الباجي هل يحتمل التحريف ؟!!!لا وغفلت عن قول المستملي (فأضفنا بعض ذلك إلى بعض)!!فهل أضاف مثلا بعض الملح إلى بعض المقبلات ، أم أضاف التراجم إلى أحاديثها ، والعكس !يعني ببساطة : وجد تراجم لا أحاديث فيها ، ووجد أحاديث لا ترجمة لها فأضاف التراجم إلى ما يليق بها من أحاديث ، وأضاف الأحاديث إلى ما يليق بها من تراجم وهي يسيرة !!!وأكاد أحلف أنك لم تفهم حرفا من كلام الباجي لذلك نقلته لو كان الجهل رجلا لقتلته .وقد حذرتك سلفا من فتح مواضيع هي أكبر من حجمك لكنك أبيت إلا المتابعة والإيحاش .وما ذكرتُه حول الكافي ، فإنني لا أعتمد عليه في تصحيح البخاري لكنه ملزم لك ولبني قومك ، فإن وجدتَ في كتبنا شيئا ومعكم مثله لا ينبغي لك أن تشكل علينا حتى تقوم بتوجيه ما لديكم .ثم أعدت ترويسة الفروق ، فالأسانيد التي أدرجت في الكافي ليست من التحريف في شيء لأنها في أول الكتب ، لكنها في البخاري تحريف لأنها في وسط الكتاب .يعني : لا جواب ، سوى السراب السيد المنار :_حاول أن تفرق بين الرواية ،

والكتاب ..فالكتاب يكفي أن توجد منه نسخة واحدة فقط ثبت أنها للمؤلف لتصح النسبة إليه .وإذا اشتهر الكتاب ، استغنى عن الرواة نعم نحن لم نر نسخة المؤلف ، لكن يكفي أن يراها علماء ذلك العصر ويسمعوها ، فإن طعنوا في نسبتها كان في قولك بعض الحق .وسواء رويت عن البخاري بالتواتر ، أو عن الفربري فلا فرق ، لأن البخاري رجل في النهاية فكل الأسانيد التي في كتابه ليست سوى آحاد لأنه مبدأها !!!

وسأنقل لك مقتطفات من كتاب لأحد الدكاترة وهو الدكتور : محمد بن عبد الكريم بن عبيد ، أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ألفه حول روايات ونسخ الجامع الصحيح قال المؤلف :وقال أبو جعفر العُقيلي : لما صنف البخاري كتابه ((الصحيح)) عرضه على ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث ، قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري ، وهي صحيحة . هدي الساري 489/تغليق التعليق 418/5

ال ابن رُشيد : ثم تواتر الكتاب من الفربري ، فتطوق به المسلمون ، وانعقد الإجماع عليه . ( ).إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح 19

.ثم ذكر روايات المغاربة للجامع الصحيح نقلا عن كتاب الفهرست لابن خير إلى أن قال :أما رواية النسفي ، فحدثني بها الشيخ أبو بكر محمد بن احمد بن طاهر القيسي ، قال : أبو علي حسين بن محمد بن احمد الغساني ، قال : حدثني بها القاضي حكم بن محمد بن حكم الجذامي ، إجازة ، قال : أبو الفضل احمد بن أبي عمران الهروي بمكة سنة 382 ، سمعت بعضه وأجاز لي سائره ، قال : أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام البخاري ، إبراهيم بن معقل ابن الحجاج النسفي ، قال : البخاري .[frame/ عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي ، أن البخاري أجاز له آخر الديوان ، لأن في رواية محمد بن يوسف الفربري ، زيادة على الموضع من كتابي نحواً من تسع أوراق من نسختي ، وقد أعلمت على الموضع من كتابي ، قال أبو علي : وهذه الروايات كلها متقاربة ، وأقرب الروايات إلى رواية أبي ذر رواية أبي الحسن القابسي ، عن أبي زيد المروزي . راجع فهرست ابن خير أبو سليمان الخطابي : وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النسفي ، حدثناه خَلفُ بن محمد الخيام ، قال : حدثنا إبراهيم معقل ، عنه وقال الشيخ محمد

أنور الكشميري ، صاحب كتاب ((فيض الباري على صحيح البخاري)) ، وهو يتحدث عن نُسخ ((صحيح البخاري)) :ونسخه تسعة عشر : إحداها لكريمة بنت أحمد ، وهي امرأة محدثة ، وثلاثة من أصحاب النُسخ حنفيون : إبراهيم بن معقل النسفي ، وهو تلميذ البخاري بلا واسطة ، وحماد بن شاكر ، والحافظ شمس الدين الصَّغانّي ، أصله من خراسان . وأولاها بالاعتبار عندي نسخة الصَّغانّي ، لأنه يقول : أنه نقلها من النسخة التي قُرأت على المصنف رحمه الله تعالى ، لكن الحافظ - ابن حجر رحمه الله تعالى - لا يرى فيها مزية ، ويعامل معها مع سائر النُّسخ ، وأما الآن فينبغي أن يعتمد على نسخة القسطلاني لأنه اعتمد على نسخه الحافظ شرف الدين اليونينيِّ جهبذة زمانه وحافظ أوانه ، لأن السلطان أراد أن يعرب البخاري ، وجمع له أفاضل عصره فجاء اليونيني فصحح متون الأحاديث[frame ، وابن مالك

ونقل عن القسطلاني قوله :ثم أعلم أنه قد يتغير المراد باختلاف النسخ ولعلّ وجهه ان الناس لما أخذوا عن المصنف رحمه الله تعالى أخذوا أصل الحديث ، وجعلوا الخصوصيات هدراً ، وحسبوه كالواجب المخيِّر ، فرووه كيفما رأوا ، والله تعالى أعلم .السيد التلميذ :أولا :

هل قرأت ما كتبتُه للبحر الزخار أم قمت قبل أن تفرك عينيك من النوم للرد ؟!!!ثانيا : قد صرح النسفي أن ثمة أوراق بقيت له لم ينتسخها من صحيح البخاري السيد التلميذ :ـبالطبع كان تعقيبي مختصا بكلام أبي رية هذا من وجه .ومن وجه آخر : أحلتك على المشاركة أعلاه بإشارة خفية لكنك تغافلت عنها لذلك سأنقلها لك " مانقلته عن أبي الوليد الباجي هل يحتمل التحريف ؟!!لا وغفلت عن قول المستملي فأضفنا بعض ذلك إلى بعض!!فهل أضاف مثلا بعض الملح إلى بعض المقبلات ، أم أضاف التراجم إلى أحاديثها ، والعكس !!يعني ببساطة : وجد تراجم لا أحاديث فيها ، ووجد أحاديث لا ترجمة لها فأضاف التراجم إلى ما يليق بها من أحاديث ، وأضاف الأحاديث إلى ما يليق بها من تراجم وهي يسيرة وأكاد أجزم أنك لم تفهم حرفا من كلام الباجي لذلك نقلته وسأبرهن لك قبل غيرك هذه المرة قلت : وما ذكرته السيد المنار يثبت أن هؤلاء رواة عن البخاري ولا يثبت أن عندهم (نسح) عن البخاري كما حدث للمحاملي حيث ادعيت أنه يروي الكتاب تبعا للذهبي .أقول : رواة للصحيح عن البخاري وليس رواة عن البخاري ، فمازلت لا تفرق بين العبارات فقوله " فما بقي أحد يرويه – أي

صحيح البخاري - غيري "بل قد نقلتَ من كلام الذهبي بطريقة خرقاء ما يشهد بأنك عريض القفا حيث قال " وقال محمد بن طاهر المقدسي : روى " صحيح " البخاري جماعة ، منهم : الفربري ، وحماد بن شاكر ، وإبراهيم بن معقل ، وطاهر بن محمد ابن مخلد النسفيان ولعلك تريد البخاري أن يتحول إلى آلة طباعة ، ليعطي عدة نسخ من كتاب واحد لعدة أشخاص .بل يكفي أن يعطي أحدهم النسخة حتى ينتسخها ، ثم يعطي آخر وهكذا ، أو أن يسمعها بعضهم منه فينتسخها سماعا ، ولا يلزم أن تتعدد نسخ البخاري لا بخط نفسه ولا بخط غيره ، رغم أنه قد احتاط للملقوفين من أمثالك وكتبه عدة مرات وكان يزيد فيه وينقص حسب ما يترجح لديه ويستبين له مع الأيام ، ولعلك نسيت أن يوحنا جوتنبرج ولد بعد ذلك .قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج:2 ص:5 "واخر من حدث عنه بها الحسين بن إسماعيل المحاملي " ثم روى الحديث الذي أوردته عبقريتك كأحد الأمثلة لا الحصر .

لكن قد يحتمل أنه لم يروا الصحيح بكامله بل روى بعض الأحاديث .وسأنقل لك ترجمة راو آخر من رواة الصحيح وهو البزدوي من سير أعلام النبلاء ج:15 ص:279 /280 :

البزدوي: الشيخ الكبير المسند أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة بن سوية البزدي ويقال البزدوي النسفي دهقان قرية بزدة وثقه الأمير ابن ماكولا وقال كان آخر من حدث بالجامع الصحيح عن البخاري_قال الحافظ جعفر المستغفري يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع ويقولون وجد سماعه بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دهقان فتقرؤوا كل الكتاب من أصل حماد بن شاكر وسمع منه أهل بلده وصارت إليه الرحلة في أيامه ثم قال المستغفري حدثنا عنه أحمد بن عبد العزيز المقرئ ومحمد بن علي بن الحسين ومات سنة تسع وعشرين وثلاث مئة .قلت (أي الذهبي) :هوآخرمن حدث بالصحيح عن المؤلف ومما يدل على وجود صحيح البخاري ما رواه الحافظ في تهذيب التهذيب ج:9 ص:44 :قال : وقال محمد بن العباس الضبي سمعت أبا بكر بن أبي عمرو الحافظ يقول كان سبب مفارقة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البلد يعني بخاري أن خالد بن أحمد الأمير سأله أن يحضر منزله فيقرا الجامع والتاريخ على أولاده فامتنع فسأله أن يعقد لاولاده مجلسا لا يحضره غيرهم فامتنع أيضا .تكملة الإكمال ج:4 ص:622 :أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة بن سويد الدهقان النسفي البزدي من أهل بزدة حدث عن

محمد ابن اسماعيل البخاري بكتاب الجامع الصحيح وهو آخر من حدث به عنه وكان ثقة توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة نقلته مضبوطا من خط ابن ماكولا من باب مزينة وها هنا أولى به ثم رأيته بعد ذلك في كتاب تاريخ نسف تصنيف جعفر بن محمد المستغفري نسخة صحيحة منصور بن محمد بن علي بن مزينة بضم الميم وفتح الزاي وكذلك رأيته في نسخة بصحيح البخاري ولكنا اعتمدنا على قال الحافظ قول الأمير وضبطه والظاهر أنه بالميم أصح والله أعلم ابن حجر في مقدمة الفتح : مقدمة فتح الباري ج:1 ص:491 :" تقدم ذكر الجامع الصحيح وذكر الفربري أنه سمعه منه تسعون ألفا وأنه لم يبق من يرويه غيره وأطلق ذلك بناء على ما في علمه وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ذكر ذلك من كونه روى الجامع الصحيح عن البخاري أبو نصر بن ماكولا وغيره ومن رواة الجامع أيضا ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفي وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة وكذلك حماد بن شاكر النسوي والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر

الفربري ومن تصانيفه أيضا الأدب المفرد يرويه عنه أحمد بن محمد بن الجليل بالجيم البزار ورفع اليدين في الصلاة والقراءة خلف الإمام يرويهما عنه محمود بن إسحاق الخزاعي وهو آخر من حدث عنه ببخارى وبر الوالدين يرويه عنه محمد بن دلويه الوراق والتاريخ الكبير يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس وأبو الحسن محمد بن سهل النسوي وغيره والتاريخ الأوسط يرويه عنه عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف وزنجويه بن محمد اللباد والتاريخ الصغير يرويه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر وخلق أفعال العباد يرويه عنه يوسف بن ريحان بن عبد الصمد والفربري أيضا وكتاب الضعفاء يرويه عنه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي وأبو جعفر شيخ بن سعيد وأدم بن موسى الخواري وهذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسماع أو بالإجازة ومن تصانيفه أيضا الجامع الكبير ذكره بن طاهر والمسند الكبير والتفسير الكبير ذكره الفربري وكتاب الأشربة ذكره الدار قطني في المؤتلف والمختلف في ترجمة كيسة وكتاب الهبة ذكره وراقه كما تقدم وأسامي الصحابة ذكره أبو القاسم بن منده وأنه يرويه من طريق بن فارس عنه وقد نقل منه أبو القاسم البغوي الكبير في معجم الصحابة

له وكذا بن منده في المعرفة ونقل أيضا من كتاب الوحدان له وهو من ليس له إلا حديث وأحد من الصحابة وكتاب المبسوط ذكره الخليلي في الإرشاد وأن مهيب بن سليم رواه عنه وكتاب العلل ذكره أبو القاسم بن منده أيضا وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي عنه وكتاب الكنى ذكره الحاكم أبو أحمد ونقل منه وكتاب الفوائد ذكره الترمذي في أثناء كتاب المناقب من جامعه وممن روى عنه من مشايخه عبد الله بن محمد المسندي وعبد الله بن منير واسحق بن أحمد السرماري ومحمد بن خلف بن قتيبة ونحوهم .... إلى أن قال : والحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي وهو آخر من حدث عنه ببغداد "وذكر الحافظ بن حجر في تغليق التعليق ج436/5 " وكان عنده عن البخاري جملة أحاديث "قال الدكتور محمد بن عبيد :" إن الحديث عن الأوهام الواقعة في ((الجامع الصحيح)) بسبب اختلاف الرواة ، يجب أن لا تُعَدُّ من السلبيات التي يظن البعض إنها من المآخذ على ((الجامع الصحيح)) وإنما هي أمر طبيعي يعطينا فكرة عن مدى الدقة والأمانة العلمية التي كان يتميز بها المحدثون في تأليفهم للمصنفات ، ومدى رعايتهم لعلم الرواية ، وحرصهم على مراجعة ما يكتبونه ، واستمرارهم في

تنقيح ما يأخذونه عن شيوخهم ، ومراجعة مصادرهم للوصول إلى أدق الروايات ، وأتقنها ، وهذا الأمر ليس موقوفاً على كتاب ((الجامع الصحيح)) فإن كتاب ((الموطأ)) للإمام مالك رحمه الله تعالى هو الاخر قد كثرت رواياته وتباينت بسبب مراجعته المستمرة لكتابه ، وتعدد رواة ((الموطأ)) ، وغير ذلك من المصنفات الحديثية ، والتي كثرت روايتها وتعددت ... دليل واضح على المدى الذي وصل إليه المسلمون في ضبط النصوص وتوثيقها ، ولقد كانت عناية الإمام البخاري بمصنفاته كبيرة ، وروى عنه أنه قال : صنفت جميع كتبي ثلاث مرات ، أي أنه ما زال ينقحها ويراجعها أكثر من مرة .وقال : ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ، وعنه أنه قال : صنفت ((الجامع)) من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة ، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله ، وقال : صنفت كتابي ((الجامع)) في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى ، وصليت ركعتين وتيقنت صحته .قال الحافظ ابن حجر : الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد : أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها ، ويدلّ عليه قوله : إنه أقام فيه

ست عشرة سنة ، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها ، وقد روى ابن عديً عن جماعة من المشايخ أن البخاري حوّل تراجم جامعه بين قبر النبي ومنبره ، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين .قال الحافظ : ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدم لأنه يحمل على أنه كتبه في المسودّة وهنا حوّله من المسودّة إلى المُبيضة ثم قلتَ : وقضية استفادة الفربري من محمد بن حاتم قضية تحتاج إلى دراسة لأن الفربري سمع الصحيح مرتين فكيف يستفيد من وراق؟ وهل ادخل روايات الوراق من دون أن يسمعها هو من البخاري في صحيحه؟ فلماذا قرأ الصحيح أقول : قد بينت لك مرتين على البخاري إذن؟ هل عندك عقل لتفكر؟ سلفا بأن البخاري كان يزيد في الصحيح وينقص حتى أنه كتبه ثلاث مرات .والفربري استفادها في مواضع يسيرة من التراجم في الغالب ، لكنه أفادنا بوجود نسخة أخرى للبخاري .نعم هذا يطعن في صحة سماع الفربري لها من البخاري ، لكن الخطب يسير خاصة إذا كان الوراق مؤتمن كمثل محمد بن أبي حاتم ، الذي لم يفارق البخاري في حله وترحاله، ومن المستبعد أن يأتمن البخاري على كتابه غير ثقة .وهذه بعض الاستفادات التي استفادها الفربري من محمد بن أبي حاتم وهي يسيرة :أولا: في كتاب : المناسك ، قال : محمد بن يوسف

الفربري: وجدت في كتاب أبي جعفر قال أبو عبد الله الزبيربن عدي كوفي، والزبير بن عربي بصري ثانيا : في كتاب : الصوم، قال أبو جعفر: سألت أبا عبد الله إذا أفطر الصائم يكفر مثل المجامع قال، ألا ترى الأحاديث ثالثا: في كتاب المظالم : قال الفربري : وجدت بخط أبى جعفر قال أبو عبد الله تفسيره أن ينزع منه يريد الإيمان رابعاً : في كتاب : فضائل القرآن قال الفربري : سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن إبراهيم مرسل، وعن الضحاك مسند. ثم قلتَ:" لماذا تأخر الفربري بإخراج الكتاب ستين سنة عن وفاة البخاري؟ "أقول : ما سبق كوم ، وهذه كوم لوحدها !!!ماذا تعني بتأخر الكتاب ستين سنة ؟إذا سمعت كتابا وانتسخته ، فهل يشترط أن تبحث عن راوية لهذا الكتاب في الحال ؟!!المهم أن يثبت أن الرجل ثقة وأنه عاصر البخاري ، وأن للبخاري مؤلفا في الحديث حتى يتم توثيق الكتاب .ولعلك لم تعد تعي ما يخرج من رأسك ، فأكثر الروايات أو الكتب تروى بهذه الطريقة ، التلميذ عن شيخه فليس غريبا أن يسمع الفربري الصحيح قبل موت البخاري بثلاث سنوات ويجيزه لغيره منه قبل أن يموت بأشهر ويحتمل أن سبب ذلك ما وقع من فتنة القول بخلق القرآن وماجرى بينه وبين

الإمام الذهلي قلتَ: لماذا لم يروِ الكتاب إجازة غير الفربري وحضّاره من العلماء تسعين ألف؟ أقول : أحسن الله عزاءنا فيك !!قد نقلتُ لك أسماء رواة صحيح البخاري من كتب أهل العلم ، فأين ذهبت بهم ؟!!بل أنني أتيتك بسند المغاربة متصلا ، فهل تقرأ بعين مغلقة ؟!قلتَ : ثانيا: موضوع الاعتراف بالتلاعب به من قبل راويه (بأي مقدار كان، مع إن المقدار المذكور كان فيه كلمة [إضافة] [فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة .... فأضفنا بعض ذلك إلى بعض] فالكلام على أشياء غير تامة فتممت وأشياء مبيضة ولعله يقصد مواقع بيضاء فاملأه، لعدم عقلانية اعتبار التبييض مقابل المسودة أقول : ألم يقل " فأضفنا بعض ذلك إلى بعض " !!!فهل الإضافة من والزيادة والنقصان وأن بعضها فيها ترجمتان أو أكثر متصلة ليس بينها أحاديث وبعضها ليس فيه ذلك، وكل ذلك يعني ان صحيح البخاري مضبوط وليس بمحرف ، فلا أقول إلا : الحمد لله على سلامة العقول. أقول : الزيادة والنقص من عندك ، نقلك يدل على تقديم وتأخير لا زيادة ونقص .والقدر المهم في الكتاب ، هو أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما التراجم فإنها عبارة عن فقه الإمام البخاري .لذلك قدم بعض العلماء صحيح مسلم على صحيح البخاري

بسبب اعتناءه بالتراجم

قال القسطلاني : فوجدت النصف الأول من نُسخه اليونيني ، فاعتمدت عليها في شرحي ، ولم أجد النصف الآخر حتى وجدته أيضاً بعد ثلاثين سنة فاعتمدت عليها في النصف الآخر .ثم أعلم أنه قد يتغير المراد باختلاف النسخ ولعلّ وجهه ان الناس لما أخذوا عن المصنف رحمه الله تعالى أخذوا أصل الحديث ، وجعلوا الخصوصيات هدراً ، وحسبوه كالواجب المخيِّر ، فرووه كيفما رأوا ، والله تعالى أعلم قلتَ: والظاهر أن الإضافات حصلت قبل وبعد زمان أبي الوليد الباجي (ت 494هـ) ، لأنه قال: (ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر متصلة ليس بينها أحاديث)، وهذا يعني أن صحيح البخاري كان في زمانه هكذا .أقول : وهذه إحدى الفواقر !السيد الفاطمي :_كيف تفهم يا رجل ؟كل هذه المشاركات تصب في قضية اختلاف النسخ وحدوث التصحيفات فيها ، سواء المطبوعة أم المخطوطة !والآن تأتي لتشكل بما نحن في صدد بيانه وأما رواية العقيلي ، فلا يهمني ثبوتها قرأت سأضطر لإبانة بعض العوار في الرد في هذه المشاركة لما له من أهمية خاصة كنتَ تبحث عنها منذ القدم وقد قسمت ك النسيج عدة مراحل وأشواط ، وكأننا في مباراة لكرة

القدم وسآتي على جميعها فأذرها كالرميم .النسيج الأول والذي أسميته باستراتيجية النسر الفاشلة قلت فيها : وحاول تسطيح مشكلة الخفاء الزمني لكتاب حضره تسعون ألف (متفرج) حسب رأيه، والحقيقة فإن الحضور تسعون ألف عالم موثِق للكتاب وهو ما يسمى بالسماع (سنأتي لبيان صورته)، وليس كما يوحي به بأن السماع غير رواية الكتاب، حيث قال للأشتر (والتسعون ألفا سمعوا صحيح البخاري ولم نقل رووه) ، مع أن السماع هو صورة موثقة لرواية الكتاب، لأنه مطابقة فورية بين الكاتب و المتلقي. وهذا سنتكلم عنه أقول : أولا : لقد لنبيّن إنه إما يتعامى دجلا أو انه جاهل بما يقول فرقنا لك مرارا بين سماع الكتاب وروايته لكنك تدير المحرك بنفس الإتجاه الخاطىء ، وهذه الفقرة لها مزيد بيان لاحقا !!!ثانيا : قد وفد البخاري على كثيرمن مدائن الإسلام العامرة بطلبة العلم آنذاك ومن تتبع خارطة سيرهذا الإمام لم يستبعد صحة هذه المقولة لكن إشكالك يصب في بحيرة أخرى ألا وهي : لا يعقل سماع كل هذا العدد لهذا الكتاب ولم يقم بروايته إلا من ذكرتم فهذا يدل على أحد ثلاثة أمور :_إما عدم أهمية الكتاب ، وإما عدم صحة المقولة ، وإما عدم صحة نسبة الكتاب ؟أقول : كتاب الله عز وجل سمعه وقرأه كل رجل مسلم

يشهد أن لا إله إلا الله من عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى عصرنا ، لكن الذين رووه إلى رسول الله بأسانيد محفوظة قلة قليلة فهل يطعن في كتاب الله بمثل هذه الطعون الواهية ؟!!نعم اصطفى ابن مجاهد في كتابه السبع القراءات سبعة قراء وساق قراءاتهم بأسانيدها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أهمل الكثير من القراء والكثير من الأسانيد بغية الإختصار والإقتصار .فعصره لم يكن عصر توثيقٍ لكتاب الله لأن كتاب الله تعالى وُثّق كتابة ، لذلك اختصر في الأسانيد قدر الإمكان حتى أنه ترك من القراء من هم أعدل ممن ساق عنهم أسانيد القراءات .وهنا نحتج عليكم بهذا المسلك فما دام أن كتاب البخاري سمعه عدد لا يحصر من طلبة العلم والعلماء ، وكتبه البخاري في حياته ، لم يكن لروايته مزية في التوثيق لأن الكتاب وثّق من خلال عدد الذين سمعوه ولوجود أصل مخطوط عن المؤلف ، فالسند تأكيدي أكثر منه توثيقي .نعم لو حصل الاعتراض والانتقاد على من رووه في ذلك العصر أو من بعدهم لحصلت الشبهة واحتاج الأمر إلى التوثيق .ولابد أن يكون سمعه عنهم- الذين سمعوا الصحيح ولم يرووه - عدد لا يحصر ، لكن لم يذكر العلماء سند هذه السماعات لعدم أهميتها في زمنهم توثيقيا وضخامة إسناد رجالها

لكن ؟هذا التحرير يخص الطبقة المتقدمة من الشيوخ الذين عاصروا البخاري أو رأوا كتابه أو سمعوا ممن عاصره ، وأما من أتى بعد ذلك من العلماء فقد بدأ في تخريج سند لصحيح البخاري ليس بغية للتوثيق وإنما لشيوع ظاهرة الإجازات في الكتب .قلتَ : وحاول الرد بنصوصٍ يعلم أنها لا تثبت في مقاييسه فضلا عن مقاييسنا، ومتناقضة في نفسها وهي غير قابلة للتصديق كما أورد عن العقيلي، وحين اعترض عليه الشريف الحسيب النسيب السيد الفاطمي أعلى الله إيمانه وزاده بسطة في العلم، فأجابه أنه لا يهتم لثبوت النص عن العقيلي وكأنه كان يتكلم عن طريقة تقشير البطيخ. وسوف يقول عن كل النصوص بأنه لا يهتم لها وسيتبين لنا الحال .قول : أما عدم أهمية رواية العقيلي ؛ فلأنها تفيد صحة تأليف البخاري لكتابه الصحيح الجامع ، وهو ثابت بغيرها لذلك لايهمني صحة سندها لأن غيرها يقوم مقامها .قلتَ : كانت طريقتك في الأجوبة فيها مغالطات مضحكة لأنها مكشوفة، فأنا ادعي أن الحضور من الرواة تسعون ألف حسب رواياتهم، وأطالب بوصول نسخهم إلينا، ولو كمخطوطات تاريخية ، وهذا متوفر لما هو أقل أهمية من صحيح البخاري وأقدم منه تأليفا، مع أن المكتبة السنية لم تتعرض للحرق والتخريب

والنهب، كما تعرضت له المكتبات الشيعية بشكل مسرف من همج الحنابلة وغيرهم من المتمذهبة الذين لا دين لهم. ومع ذلك لم نحصل على وجود نسخ لهذا الكم الهائل من الرواة، وأنت تدعي أن هناك روايتان أو ستة للصحيح، لا يوجد لها اثر لعين. فيكون كلام الفربري صحيحا أنه لا يوجد راوٍ غيره عمليا. وتبقى كل تلك الروايات مجرد كلام. أقول :ماذا تعني بنسخهم؟!!هل تريد أن يصل إليك كتاب كُتب قبل ألف سنة وأنت في القرن الرابع عشر ؟فالعرب أمة أمية تميل إلى الاحتفاظ بعلومها في صدورها في ذلك العصر وماقبله وما حصلت الكتابة إلا كنوع من الاستيثاق التصحيحي ، فالقرآن الكريم لا توجد منه نسخة خطية موثقة تتجاوز الألفية السابقة وهو أهم وأعلى مقاما من كتاب البخاري ، فلم تلزمني بما لا تلتزم به كمسلم ؟!!ومن متى اهتم العرب بمنسوخات كتبهم على مر العصور ؟!بل متى اهتمت التاريخ البشري بهذا التوثيق الذي تتحدث عنه فكتب المتقدمين لا تُنفى نسبتها ولا يبحث عن أسانيدها بعد ذيوعها واشتهارها وبعض العلماء يقبل كتب الوجادات إذا ذكرها أهل العلم في مصنفاتهم ونقلوا منها وذكروا أنها للمؤلف الفلاني ._فلم تظهر المتاحف ودور المخطوطات إلا متأخرا لذلك حاول الغرب جمع العلوم

البشرية وربما حصل في هذا الجمع نوع من الانتقائية .وقد أُنشأت المكتبات لأغراض غير التوثيق فتكاثرت في عصور الإسلام واهتم بها الملوك والخلفاء حتى آخر الدولة العباسية التي سقطت على أيد المغول لتستعيد الأمة الإسلامية ذاكرتها في القرن العشرين بعد غيبوبة طويلة .وفوق كل هذا فقد احتفظت بعض دور المخطوطات بمخطوطات ألفية سنذكرها في آخر هذه المشاركة لمن أراد الإطلاع عليها .قلتَ: ولو أردنا أن نحسن الظن بالمغاربة فنقول أن سندهم صحيح، ولكن لعله مجرد إخبار عن وجود الصحيح عند النسفي، ولم يرونه بأعينهم ككتاب، وإلا لملأت نسخته المغرب العربي والأندلس. فإن معنى كونه متداول عندهم أن ينسخ ويعتنى به ، إلا إذا أردنا أن نحتقر عقولنا ونقول إن أهل المغرب لا يحتفظون بكتبهم، وليس لديهم علم ولا مدارس متسلسلة تاريخيا. ولا مكتبات ولا وراقين ولا نسّاخ .أقول : إذن لمَ تُطلقها مدوية من ساعتها ، فكل كتاب لديك لم يُر بخط مؤلفه فهو كتابٌ باطل .هل تصدق ؟!أحيانا أشعر بأنك تعاني من الشك المرضي !يعني حسب فهمك فكل الكتب المنسوبة في الأسواق إلى العلماء والباحثين لا تساوي الحبر الذي كتبتْ به لأنها ليست بخطوطهم !!!وحتى لا يتهمني القارىء سأعيد عليك بعض

الأحرف التي كتبتها في اللاوعي (فيا صديقي المشرك إثباتك للرواية عن وجود روايتين مدعاة لا يقدم ولا يؤخر، لأننا نطالبك (بعينها) وانتشارها) !ثم نقضت غزلك بقولك (ولم نطالبك بنسخة البخاري الأصلية ولا نسخة النسفي الأصلية ولا نسخة المستملي الأصلية، فهذا مطلب غير ضروري لأننا نريد مجرد صورة عنها تثبت وجودها بالفعل في الساحة العلمية، فلماذا لم تنتشر إلا المختفية ستين عاما؟ والتي لم تكن كاملة بحسب تصريحهم أقول :وهذه من عجائبك !!فهل كل النسخ الموجودة إلا صورا عنها ؟!!!... إلا إذا كنت تبغي صورة فما معنى الإجازة ، ومامعنى رواية الكتب بالطابعة فهذا أمر آخر ! إجازة ؟!!ورواية المغاربة للصحيح من طريق إبراهيم بن معْقل الأموي الإشبيلي موثقة سندا إلى تاريخ الإمام أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة

ولا أحسبها بعد ذلك تحتاج إلى إسناد والمفروض أنك تقوم بمراجعة الحقبة الزمنية التي لم يشتهر فيها الكتاب ويتداوله الخاصة والعامة ، وأما بعد القرن الخامس وبعد أن نقل جل العلماء من كتاب الصحيح سواء بعض المرويات أو بعض الكتب أو بعض الأبواب فهذا هو الجهل بعينه !وهناك شروح لصحيح البخاري قبل انقطاع هذا الإسناد

بزمن منها :أعلام السنن" للإمام أبي سليمان الخطابي، المُتوفَّى سنة (388هـ)، ولعله أول شروح البخاري ثم توالت الشروح مثل :"الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري" لشمس الدين الكرماني، المتوفَّى سنة (786هـ = 1348م)._"فتح الباري في شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر، المتوفَّى سنة (852هـ = 1448م)._"عمدة القاري شرح صحيح البخاري" لبدر الدين العيني سنة (855هـ = 1451م)._"إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري" للقسطلاني، المتوفَّى (923هـ= 1517م).كما أن الرواية هي صورة مصغرة في ذاتها للنسخة الأصلية ، فعندما يصل الكتاب إلى الذهبي أو الحافظ ابن حجر أو القسطلاني أو غيرهم بالرواية فإن ذلك يعني وصول نسخة المؤلف بعينها إليهم .نعم قد يتخلل هذه النسخة بعض التصحيف أو النقص أو الزيادة ولكن هذا يستبين بتعدد النسخ ، وسبب ذلك أن النسخ تتنقل بين عدة أجيال ويشرحها العلماء ويبينون بعض ما دق وغمض من المعاني ويضعون الحواشي والاستدراكات فيأتي بعض النسّاخ فيدرج هذا في هذا .النسيج الثاني والذي أسميته بلمحة عن نسخ صحيح البخاري :تحدثت عن البخاري بشيء من التنقص ، وهذا سيحاسبك به الله وتقف بين يديه في يوم

يجمعك الله فيه بمن تحب ومن تكره ، ولن أعترض عليك في هذا الأمر فأمرك موكول إلى الله .لكن سأخبرك بأننا نفرق بين البدعة والمبتدع ، فما كل فاعل بدعة مبتدع .وتحدثت عن رواية كريمة بنت أحمد المحدثة وخطأت الكشميري في سوقه لبعض النسخ من طريقها وهما منك بأنها تروي عن غير الفربري ، رغم أنه لم يقل ذلك ؟!وإنما تحدث عن النسخ المسندة والتي وقعت في أيدي الشراح السابقين .كما أنه لم يخطىء في اسم القسطلاني بل يعي ما يقول فقد قصد نسخة القسطلاني التي اعتمد عليها في شرحه لصحيح البخاري قال القسطلاني في إرشاد الساري " الموسوم بإرشاد الساري فوجدت النصف الأول من نُسخه اليونيني ، فاعتمدت عليها في شرحي ، ولم أجد النصف الآخر حتى وجدته أيضاً بعد ثلاثين سنة فاعتمدت عليها في النصف الآخر. قد ذكر القسطلاني أنه وقف على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل ، ومن أجلّها الفرع الجليل الذي لعله فاق أصله وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن احمد الغزولي المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك وسأقوم في النهاية بنقل كروكي واصل اليونيني المذكور غير مرة ثم أوردت مصغر لنقلة الصحيح مع رواتهم نقلا عن أحد المشائخ

كلاما كثيرا حول المحاملي لن أتعقبه طويلا لكنه لا ينفي احتمال صحة كلامي ، فابن حجر العسقلاني كانت لديه بعض نسخ صحيح البخاري ولم يكن لديه جميعها .حتى قلت : وهنا مشكلة لا تقل أهمية عن هذا الغلط، وهي إن هذا المحاملي يصعب تصور أنه من رواة البخاري أصلا، لأن النصوص الكثيرة تدل على انه شريك البخاري في الشيوخ فضلا عن كونه تلميذ البخاري .أقول : المحاملي تلميذ للبخاري باعتبار أخذه عنه وروايته عنه ، ومعاصرا له باعتبار اشتراكه مع البخاري في شيوخه وهذا لا يمنع بتاتا !وأعجبني وصفك للابن ماكولا بالمغولي وكأنها أحد القوادح ، وأتوقع أن تطعن في نقلة الصحيح بمثل : فلان أعرج ، وفلان أعمى لا يبصر ، وآخر عاش في أفريقيا وهكذا .... ، كما أن الطعن في ديانتة لا تسقط أهميته كمؤرخ على الأقل. لا يهمني تراجمك لعلمائنا سواء نقلتها بصدق وأمانة أم بكذب وخيانة لأنني أهتم بما في كتبي وبما أنا معتقد صحته .ثم قلت : باختصار شديد إن القول بوجود نسخة لديه متوقف على راويين والمشكلة هي قولهم أن منصور كان صغيرا بحيث لا يحتمل الرواية (مما يعني أن وصفه بالمعمر هو كذبة للتغطية على هذه المشكلة العويصة وذا كان معملا ويشكون في روايته فكيف لا يشكون في

رواية المحاملي المتوفى سعده والراوي عن شيوخ البخاري نفسه) والثانية أنهم صرحوا بأن روايته إنما هي رواية إبراهيم بن معقل فهي ليست رواية مباشرة عن البخاري فتكون خارج البحث

أقول : ومن هو الكاذب يا ترى ، وما فائدة الكذب هنا حبيبي :لا رواية إبراهيم بن معقل ولا بطيخ ، خذ لك قشارة بطاطس وعلى العامرية

ثم قلت : فشهادة ابن ماكولا برواية الصحيح عن طريق منصور البزدي غير معتبرة من جهة عدم وثاقة ابن ماكولا لأنه لا دين له ، رغم أهمية كتبه. ولعدم اللقاء بين ابن ماكولا وبين البزدي فهي إما شهادة حدسية أو رواية لم يذكر مصدرها (مرسلة) وكلا الأمرين يسقط شهادته كليا.

أقول : وما فائدة السند وأنت تبحث عن نسخة بخط المؤلف تراها أنت وأهل بغداد والكوفة والنجف

يا سيد هداك الله : لا يشترط في ثبوت الكتاب أن يتتابع عليه طابور الرواة بل يكفي أن يصل الكتاب إلى أحد العلماء مسندا فينقله إلينا إما في كتاب آخر أو بسند مأمون إليه ، فإذا ثبت الكتاب عنده ثبت عندنا إلا أن يكون ثمة تنازع .فلو قال الحافظ ابن حجر أو الذهبي أو غيرهما .. أنه رواه مسموعا ، فالكتاب يثبت ، ولو رواه إجازة فالكتاب يثبت

... الخ .وحتما شجرة الإسناد تصل إلى هذه العصور فما فوقها ثم تنضغط كلما اقتربنا عموديا من تاريخ المؤلف !وضحكتُ عندما رأيتك تنقل ترجمة المستغفري ، وأهم ما وجدته فيها أنه يروي الموضوعات ...إذن : هو غير ثقة ، مع أنك تعلم بأنك تختلق الموضوعات !!إذن المراد إبطال البخاري ، فكلمة يمين وكلمة شمال صار معنا كوكتيل الكذب على البخاري !وتضعيفك للعلماء والرواة في هذه المشاركة من عجائب ما رأيت فكل من يقترب من طريق كتاب البخاري ضعيف عندك !لكنك أهديتني معنى مشفرا مفاده : بأنك توافق بأن هذا الكتاب صحيح النسبة إلى البخاري ، وإنما اعتراضك على المنهج برمته في إثبات نسبة الكتب إلى مؤلفيها .وإلى هنا آن لي أن أغط في نوم عميق ، فكل كتاب ستأتي به من كتب المسلمين محقق بطلانه لأن القاعدة التي حررتها أنه لايثبت كتاب إلا بوجود أصله المحسوس .ولم يتنبه الجوقة بأن كتب أهل الإسلام لن تثبت ولاغيرها مادمنا سنسلك هذا المسلك .بالطبع هناك سردفين في الباطن ، فأنت لا تريد نصر الدين الشيعي ولا كسر الدين السني بل تريد إثبات أن كل الأديان ليست سوى ورقة في يدك تحرقها وقت ما تشاء .لذلك قررت أن أتجاوز النقل الهائل للتراجم والشيوخ

والاستنباطات لأعطيك النهاية التي تحلم بها .وختمت نتيجتك الباهرة بقولك في آخر الحديث عن النسخ :" وكل هذا الكلام لا يمكن أن يكون ردا على الشبهة الكبيرة وهي شبهة التدخل المستمر لمدة طويلة من الزمن في الصحيح بالإضافة والحذف ، ولم يكن الصحيح مصانا من التحريف والتلاعب والحذف، فما ثبت من نسخ يقال بوجودها تؤكد إن رواية الفربري أكبر من رواية ابن معقل بـ 500 حديث واكبر من رواية حماد بـ 200 حديث وهذا حجم هائل فإذا أضفنا لمعلوماتنا أن رواية الفربري كانت في زمن العراقي أربعة آلاف بغير المتكرر ولكن في زمن ابن تيمية كانت الفين وخمسمائة وثلاثة عشر (انظر تدريب الراوي ج: 1 ص: 102) ، وبملاحظة ما أورده أبو الوليد الباجي فيكون الكلام له نكهة ثانية .أقول :أولا : رواية الفربري أكثر من رواية إبراهيم بن معقل النسفي بـ 200 رواية ، وأكثر من رواية حماد بن شاكر بأكثر من 300رواية فكأنك جمعت الروايتين والصحيح أن تنظر في النقص في رواية ابن معقل وحماد فإن كان في موضع واحد اشتركا في مئتين وزاد حماد على النسفي بمئة وإن كان مختلفا ثبت لحماد 300 وللنسفي 200 وهذا لا يعني أن رواية الفربري تزيد عليهما بخمس مائة بل لابد من

موافقة أحدهما له في مواضع وافتراقه معه في مواضع أخرى لكن يعضده أن الآخر اشترك معه في الروايات الناقصة من الراوي الثالث .ثانيا : لا يشترط في الكتاب أن يصل إلى أيدي كل العلماء كاملا ، فقد الكثير من العلماء أجزاء من البخاري .ثالثا : رواية النسفي محققة سماعا ماعدا 200 رواية رواها إجازة والإجازة من طرق الرواية_إذن : هي تامة ، ولعل روايات حماد بن شاكر الناقصة قد أجازه بها البخاري_فتصبح النسخ متطابقة مع الأصل تماما إما سماعا وهو الأكثر ، أو إجازة وهو الأقل ، وهذا يكفينا وأشم من تحريراتك في هذا النسيج ما يلي- لا تمانع في ثبوت الكتاب إلى الفربري- لا تمانع في صحة نسخة حماد بن شاكر ، لأنها ثابتة إلى البخاري إلا أنك تمانع في صحة روايتها بسبب انقطاع سندها عند المستغفري - لا تمانع في ثبوت رواية إبراهيم بن معقل النسفي عند المغاربة إلى القرن السادس .النسيج الثالث والذي أسميته بردود متفرقة :طبعا الأشتر قاصر وكلك في الرد عنه كالعادة ، وإلا فلم تدس أنفك في مشاركات الأعضاء ؟ولو أنك ترد بردود مقنعة فبها ونعمت إلا أنك تجر شوك طريقهم فتلحيمك بين الرواية والسماع تلحيم ضعيف لأننا لا نتحدث عن معنى وكيفية الرواية ، بل نتحدث عن تلازم السماع

والرواية ، فما كل رواية سماع وما كل سماع رواية !!فالسماع يدور بين ثلاثة أطراف أو طرفين ، بينما الرواية تدور بين ثلاثة راوي ومروي عنه ومروي له .فعندما يقول سمع صحيح البخاري فلانا فقد أثبتّ له السماع دون الرواية .ووجه الإشكال عنده : مادام أنهم سمعوا صحيح البخاري فأين رووه عنه فجعل الرواية لازم السماع وهو وهم حتما وأما البحر الزخار فقد نقل النص ولم أفهم لوازمه لأنني نظرت إلى أصل المقولة وتوابعها ولعل فيها تصحيفا وهي عندي كما يلي " وقد أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ رحمه الله ثنا أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد قال انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف الفربري فرأيته لم يتم بعد وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية أبي زيد المروزي وقد نسخوا من أصل واحد فيها التقديم والتأخير وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه وبيان – في بحث الدكتور هكذا

وردت ـ ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث ـ أنظر التعديل والتجريح 310/1،وإفادة النصيح 26 ـ وإنما أوردت هذا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم في تعسف التأويل ما لا يسوغ ومحمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ وتمييزها بسبيل فكيف وقد روى أبو إسحاق المستملي العلة في ذلك وبينها إن الحديث الذي يلي الترجمة ليس بموضوع لها ليأتي قبل ذلك بترجمته ويأتي بالترجمة التي قبله من الحديث بما يليق بها) .وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري بعد ذكر كلام الباجي(وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليله)..ورد عليهم القسطلاني في إرشاد الساري(34/1) فقال (وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر، من حيث أن الكتاب قرئ على مؤلفه ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبا فالعبرة بالرواية لابالمسودة التي ذكر صفتها ، ثم إن التراجم الواقعة فيه قد تكون ظاهرة وخفية)ولعل سبب هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر بأن صحيح البخاري لم يكن محبوكا أي أن أوراقه متناثرة غير مربوطة

.وأما ما ذكرته بعد ذلك من عدم إكمال البخاري لكتابه الصحيح فهو عمل أخرق

فعلى فرض أنه لم يكمله فما الفائدة في ذكر هذا الإشكال؟وهذا بحث مقدم إلى دار الكتب المصرية

مخطوطات الحديث الألفية_بحث مقدم إلى مؤتمر المخطوطات عداد: د. محمود مصري دكتوراه في تاريخ العلوم – دراسات عليا في علوم الحديثالمؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبه البخاري بلداُ الجعفي ولاءً (ت256 هـ): حبر الإسلام . ولد ببخارى. حفظ القرآن وهو صبي، pوالحافظ لحديث رسول الله وقرأ على شيوخه البخاريين، ثم رحل إلى البلدان رحلة طويلة سنة210 في طلب الحديث، فزار خراسان والعراق ومصر والشام، وأقام ببخارى. من تصانيفه: التاريخ الكبير، والأدب المفرد. (تذكرة الحفاظ122/2، التهذيب47/9، الوفيات455/1)الكتاب: أول مصنف في الصحيح المجرد. وهو أصح كتابٍ بين أظهرنا بعد كتاب الله تعالى. وقد جمع فيه البخاري أبواب الفقه الثمانية على غرار كتب الجوامع. وقال عنه: صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة. خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله عز وجل. وفي

منتصف القرن السابع عارض ابن مالك (760هـ) والإمام اليونيني (709هـ) روايتيهما لصحيح البخاري بنسخ علماء الشام في بضعة وسبعين مجلساً، لتحقيق لفظ الحديث وأسانيده والإشارة بالرموز المناسبة إلى الروايات المخالفة. فكان بذلك تحقيقاً مهماً للنص النبوي. (كشف الظنون 541/1، الرسالة المستطرفة ص4، تاريخ الأدب العربي172/3،

وهذه نسخة لأهم رواة البخاري لم أستطع نقلها للشبكة فلعل أحد الحاضرين ينقلها

وللعلم التوراة كتبت بعد 8 قرون اما الحديث كتبت صحف في عهد النبي ومنها 5 صحف احدها الصحيفة الصادقة وصحيفة سمرة بينما الشيعة بدوء الكتابة في القرن الثالث الهجري ويكفينا هنا ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن مسألة التعريف برجال الإسناد حيث قال : (حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح حدثنا إسمعيل بن زكرياء عن عاصم الأحول عن ابن سيرين قال لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم).ومحمد بن سيرين الذى ذكر هذا الكلام توفى في 110هـ وهو يخبر عمن سبقه

يعنى عن أناس عاشوا في القرن السابق أي في القرن الأول الهجري

مسلم استفاد من البخاري لكان ليس من شيوخ مسلم اضافة ان صحيح مسلم تم جمعه على اساس يختلف عن اساس البخاري وعلى سبيل المثال لا الحصر_ان البخاري اشترط ان يتلاقى مع الآخر أما مسلم اشترط معاصرة الراوي للراوي الاخر

كتب الضال كيف استطاع البخاري يطالع 600 ألف رواية

ابن تيمية يؤكد صحة مقصد 4-اتهام البخاري بقوله بخلق القرآن البخاري بالقول ان لفظ القرآن مخلوق_- البخاري توفى قبل ان يكمل كتابه أقدم مخطوطه عثر عليها لكتاب البخاري كانت منسوخه في سنة 495 هـ بدون اسم الناسخ و لا اسم الكاتب و هي فقط مخطوطه منسوخه لا اصل لها و لا مرجعيه و في مقدمة فتح الباري لشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (773 – 852 هـ) و هومكون من ثلاثة عشر مجلد و اشهر كتاب بعد البخاري يقول :و قال الحافظ ابو اسحاق انتسخت كتاب البخاري من اصله الذى عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرايت فيه اشياء لم تتم و اشياء

مبيضه منها تراجم لم يثبت بعدها شيء و احاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك الى بعض و التعليق هنا ان كتاب البخاري لم يدون و يجمع في حياته و لكن بعض اصحابه اكملوه

وقال ابو الوليد الباجي ان روايات المستملي و السرخسي و اما بن الكشمهنى و المروزى مختلفه و كلهم من رواة البخارى حجر العسقلانى نفسه فيقول انه اخذ البخارى من حوالى اثنى عشر راويا قد اورد اسمائهم و بعد ذلك قال بن حجر فليقع الشرح على اتقن الروايات عندنا و هي روايه ابى ذر عن شيوخه الثلاث مع التنبيه الى ما يحتاج اليه مما يخالفها و هذا معناه ببساطه انه حتى عام 852هـ و هو عام وفاة بن حجر لم يكن للبخاري كتاب واحد كامل لا لبس فيه بل كتب متفرقه و إلا جاء بن حجر بالكتاب الواحد المتفق عليه و بدأ بشرح ما فيه دون الرجوع الى الرواه ؟أي انه بعد و فاة البخارى بحوالى خمسمائه عام اثبت بن حجر ان الروايات كانت متعدده ومختلفة لكتاب البخارى وصحيح البخارى يتكون من 97 كتاب و الكتاب هو موضوع مثل الايمان و الطب وداخل كل كتاب ابواب كل باب فيه روايات عن هذا

الموضوع و يوجد في البخارى الى الان ابواب بيضاء لا روايات ف
اللهم بارك . . جزيت الخير طَبعات الصحيح الجامع للإمام البخاري
. . أسأل الله أن يسعدك بعملك هذا يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من
أتى الله بقلب سليم . .
أرجو من الإخوة العمل على جمع هذا المجهود الرائع في موضوع
جامع شامل . . لأن عواء الطاعنين على السنة أخذ يعلو من جديد
على صحيح البخاري لا بد من بيان معلومة هامة_وهي أن الأحاديث
الصحيحة معلومة عند المحدثين من قبل أن يولد البخاري_قال ابن
تيمية في منهاج السنة :" ولا يعلمون أن قولنا رواه البخاري ومسلم
علامة لنا على ثبوت صحته لا أنه كان صحيحا بمجرد رواية
البخاري ومسلم بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من
العلماء والمحدثين من لا يحصي عدده إلا الله ولم ينفرد واحد منهما
بحديث بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه وفي زمانه وبعد
زمانه طوائف ولو لم يخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين
شيء وكانت تلك الأحاديث موجوده بأسانيد يحصل بها المقصود
وفوق المقصود وإنما قولنا رواه البخاري ومسلم كقولنا قراه القراء
السبعة والقرآن منقول بالتواتر لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء

منه وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلما بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقى بالقبول "ولبيان كيف صنف البخاري الصحيح لا بد من بيان بعض الأولى : أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الحقائق العلمية_ الذين شهدوا معه حجة الوداع كانوا 124 ألفاً لم يروَ الحديث إلا عن 999 منهم جمعهم ابن حزم في جزء أكثر من 350 منهم لم يرووا إلا حديثاً واحداً ، والسبب في ذلك أن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم شديد وقرب العهد يغني عن كثرة التحديث_الثانية : أن معظم أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم رويت من طريق المكثرين_وهم عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس وعائشة وأبو هريرة وجابر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك_وكان الراوي في زمن أتباع التابعين والتابعين ينبل في الرواة إذا كان له طرق إلى جميع هؤلاء_وهكذا كان عدة منهم الإمام الزهري وهو عصب الرواية في الزمن الأول_فإنه قد يروي أخبار عائشة من طريق عروة عنها ، ومن طريق عمرة عنها ، ومن ويروي أخبار أبي هريرة طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عنها من طريق عطاء الليثي عنه ، ومن طريق أبي سلمة عنه ومن طريق

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه ومن طريق سعيد بن المسيب عنه ويروي أخبار جابر من طريق أبي سلمة عنه ، ومن طريق عطاء ويروي أخبار ابن عمر من طريق ابنه سالم عنه بن أبي رباح عنه ويروي أخبار ويروي أخبار ابن عمرو من طريق أبي سلمة عنه ابن عباس من طريق أبي سلمة عنه ومن طريق عبيد الله بن عبد الله عنه ومن طريق عطاء بن أبي رباح عنه ، ومن طريق علي زين ويروي أخبار أبي سعيد العابدين عنه ومن طريق ابنه محمد عنه الخدري من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عنه ومن طريق عطاء كما أنه حمل عن سعيد بن المسيب فقه عمر وسعيد الليثي عنه وحمل أخبار سمع الكبار من الصحابة فقد سمع علياً وعائشة الصحابة الشاميين كعبادة بن الصامت وأبي الدرداء وغيرهم من وقد تتلمذ على أبان بن عثمان فحمل طريق أبي إدريس الخولاني عنه أخبار عثمان ، وسمع الزهري من أنس وسهل بن سعد وأبي وليست هذه الطفيل والسائب بن يزيد وغيرهم من الصحابة مباشرة فقط طرقه إلى مشاهير الصحابة وليست هذه كل أسانيده وإنما أردت أن أذكر عينة تبين للقاريء مكانة هذا الرجل ، وقد تمتع بسعة حفظ لهذا الاعتبار نبل عجيبة حتى كان أعجوبة حفظ الأحاديث الطوال

قدر الزهري جداً عند المحدثين وشاع حديثه في الأمصار فانتشر حديثه في مكة عن طريق تلميذه سفيان بن عيينة وتلميذه ابن جريج وفي المدينة عن طريق مالك بن أنس الذي أودع صحاح حديث الزهري كتابه الموطأ فقربها لكل الناس ، وفي مصر عن طريق تلميذه الليث بن سعد الذي كان ينزل أحياناً ويروي عن بعض أقرانه حديث الزهري ، وفي الشام عن طريق تلميذه الأوزاعي وتلميذه شعيب بن أبي حمزة الحمصي ، وفي البصرة وصنعاء عن طريق وأما الكوفة فكان إبراهيم بن طهمان يسمع تلميذه معمر بن راشد حديث مالك ويفشيه في الكوفة وكذا الشيباني ، وكذا تتلمذ منصور بن المعتمر على الزهري_ثم جاء في الطبقة التي تليها عبد الرزاق بن همام وتتلمذ على معمر وابن عيينة وغيرهم من تلاميذ الزهري وعنه حمل أحمد ابن حنبل وحمل عن ابن عيينة مباشرة_وعبد الرزاق له شيوخ كثر وكذا أحمد ولكنني هنا أبين عينة فقط_وكان يقابل الزهري الأعمش وأبو إسحاق السبيعي في الكوفة_فالأعمش تتلمذ على إبراهيم النخعي الذي تتلمذ على عامة أصحاب ابن مسعود فحمل علمه وحفظه_وكان يروي عن زيد بن وهب عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود_وكان يروي عن أبي ظبيان عن

علي_وكان يروي عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة_ويروي عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عمر_ويروي عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس_ويروي عن محارب بن دثار عن ابن عمر_ويروي عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد_ويروي عن أبي وائل عن عبد الله وعمر_ويروي عن أبي سفيان عن جابر_وللأعمش طرق عديدة أبسطها لاحقاً ، وأما أبو إسحاق فسمع من البراء بن عازب وكان له خصوصية لعلم علي فكان يروي عن أبي جحيفة عن علي ، وعاصم بن ضمرة عن علي وعن عبد خير عن علي وعن الحارث عن علي_وهكذا_وقد اتفق أهل العلم في كل نصر على تصحيح أحاديث الأعمش وأبي إسحاق والزهري المتصلة ، وكان لهم زملاء إذا رووا أحاديثهم صدقوهم فالأعمش كان له قرناء عدة من أشهرهم منصور بن المعتمر والزهري كان له أقران من أشهرهم يحيى بن أبي كثير اليمامي_وقد تتلمذ على الأعمش وأبي إسحاق سفيان الثوري وشعبة ومعمر وغيرهم_وهكذا كان عبد الرزاق صاحب المصنف يستطيع الوصول إلى الزهري عن طريق معمر وابن عيينة ، والوصول إلى الأعمش وأبي إسحاق عن طريق الثوري ومعمر_وله طرق أخرى عنهم_وهذا الإمام أحمد ابن حنبل

له مئات الشيوخ عبد الرزاق واحد منهم_والخلاصة أن البخاري بنظرة يسيرة في مسند أحمد وموطأ مالك ومصنف عبد الرزاق سيكون قد وقف على معظم السنة الصحيحة التي على شرطه من حديث هؤلاء الذين ذكرت واتفق الأئمة على تصحيح حديثهم ، ومن حديث غيرهم_وفي المشاركة القادمة سأشرح عن الموطأ وتصانيف وإياك أخي أو أختي (في الحقيقة الاسم لا يميز الجنس ابن المبار) _تكلمت في المشاركة السابقة عن الزهري والأعمش وأبي إسحاق وكيف أنهم رووا قسماً كبيراً من السنة الصحيحة وأن حديثهم اتفق الناس عليه وكان متوافراً بين أيدي أهل العلم حتى قبل ميلاد البخاري وهنا حقيقتان قبل الكلام على الموطأ الحقيقة الأولى : يستحيل أن ينفرد راو من الرواة عن الأعمش أو أبي إسحاق أو الزهري بحديث مرفوع متصل الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم_وإنما ينفردون عنهم بالضعاف والمراسيل ، والسبب في ذلك أن حديثهم محل تشوف بين طلاب الحديث ، وهذا يسهل المهمة على البخاري وغيره من المصنفين عند جمع حديثهم ولهذا تجد البخاري إذا روى الحديث عن أحد هؤلاء تفنن بتخريجه من طريق عدد من تلاميذهم_الحقيقة الثانية : أن ما يحتاجه البخاري أو غيره

من المصنفين في حديث هؤلاء إذا وجدوه التأكد من سلامته من العلة الخفية_فقد يأتي بعض الرواة فيروي الخبر عن الزهري عن عروة عن عائشة_ويكون وهماً وإنما هو عن الزهري مرسلاً مباشرة عن النبي صلى الله عليه وسلم_ومثل هذا يدرك بأحد أمرين_المخالفة فيأتي علية أصحاب الزهري الثقات فيروونه على والتفرد ممن ليس أهلاً للتفرد_ولنأتي للموطأ الذي كان الصواب مصدراً من مصادر البخاري الرئيسية في صحيحه_ان للإمام مالك طرق إلى عدد من المكثرين من الصحابة الكرام فهي تلميذ ابن شهاب الزهري والزهري أدرك أربعة بحور من قريش كما يقول

الأول سعيد بن المسيب وعنده علم عمر بن الخطاب ويروي عن أبي هريرة وغيره من الصحابة والثاني : عروة بن الزبير وعنده حديث خالته عائشة ، وقد أضاف إليه الزهري عمرة في مسألة الرواية عن عائشة وكان عروة يروي عن غير عائشة وإنما التنبيه هنا على المشهور والثالث : أبو سلمة بن عبد الرحمن وهذا يروي عن ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وجابر وكلهم والرابع مكثرون ، ويروي عن غيرهم وإنما التنبيه على المكثرين

: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وهذا الرجل غزير العلم جداً لذا كان فإذا أضفنا الزهري يطريه وهو من أعيان الرواة عن ابن عباس إلى هؤلاء تلمذة الزهري على أنس مباشرة ، وتلمذته على سالم بن اكتشفنا أن الزهري فقط من عبد الله بن عمر الذي حفظ علم أبيه شيوخ مالك كان له أسانيد إلى عامة المكثرين من الصحابة وهم عائشة وجابر وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد وهؤلاء المذكورون بالإضافة إلى علم عمر بن الخطاب الخدري عندهم شيوخ آخرون وإنما المقصد التنبيه على الرواية عن فإذا أضفنا إلى هذا تلمذة الإمام مالك على هشام بن عروة المكثرين الذي يروي عن أبيه عن عائشة ، وتملذته على عبد الرحمن بن وتلمذته على نافع مولى القاسم الذي يروي عن أبيه عن عائشة ابن عمر ، وتلمذته على نعيم المجمر الذي يروي عن أبي هريرة مباشرة ، وتملذته على حميد الطويل الذي يروي عن أنس مباشرة ، وتلمذته على أبي سلمة بن دينار الذي كان من خاصة سهل بن سعد الساعدي ، وتلمذته على أبي الزناد صاحب السلسلة المشهورة أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة إذا علمت هذا وعرفت أن هذه بعد أسانيد الإمام مالك علمت أنه كان يغرف من بحر في موطئه

وإنما كان ينقص مالك حديث العراقيين كابن مسعود وأبي مسعود وحذيفة وهؤلاء كان حديثهم عند سفيان الثوري إمام أهل الكوفة آنذاك وغيره من العراقيين_وأما مصر والشام فهذان الفريقان نبه الخطيب في الجامع إلى أنه قلما يحتاج إلى أحاديثهم خصوصاً في باب الفقه لأن علية الفقهاء كانوا في مكة والمدينة والعراق_فإذا أضفنا إلى مالك وسفيان الثوري سفيان بن عيينة الذي تتلمذ على الزهري وعمرو بن دينار وغيرهم كثير وإنما اخص هذين بالذكر لأمر هام_أما الزهري فقد عرفنا مكانته وأما عمرو بن دينار فهذا سمع من عبد الله بن عباس وسمع أيضاً من علية أصحابه طاووس فكان عنده علم ابن عباس غضاً وعكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد طرياً_وهؤلاء الثلاثة سفيان الثوري ومالك وابن عيينة إضافة تتلمذ عليهم عبد الرزاق صاحب المصنف والذي أودع أحاديثهم المرفوعة والموقوفة في مصنفه المعروف_وأضف إليهم ابن جريج الذي تتلمذ على عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة الذي تتلمذ على عائشة وابن عباس وابن عمر وابن عمرو_ولعبد الرزاق شيوخ آخرون كثر منهم معمر الذي اجتمع له الستة الذين عليهم مدار الإسناد وهم الزهري ويحيى بن أبي كثير وعمرو بن دينار وأبو إسحاق

والأعمش وقتادة_وبالإضافة إلى عبد الرزاق كان هناك رجل من عظماء أهل الحديث اسمه عبد الله بن المبارك وهذا الرجل طاف البلدان في سماع الحديث_فمن شيوخه مالك وسفيان الثوري ، ومن شيوخه أيضاً حماد بن سلمة وحماد بن زيد وعندهما صحيح حديث أهل البصرة ، ومن شيوخه أيضاً الأوزاعي وعنده صحيح حديث أهل الشام ومن شيوخه الأعمش وحميد الطويل الذي يروي عن أنس مباشرة ومن شيوخه شعبة بن الحجاج وهشام بن عروة وله عشرات الشيوخ الثقات_وقد اتفقت الأمة على صحة حديثه ، وقد جمع أحاديثه في مصنفات عديدة منها المسند والزهد والبر والصلة وكتاب الجهاد وغيرها من الكتب وقد اطلع البخاري عليها كلها_فعندنا الآن مصنف عبد الرزاق ، وموطأ مالك وتصانيف عبد الله بن المبارك وأضف إليهم مسند أحمد الذي جمع المسند المحفوظ من أحاديث هؤلاء ومسند الحميدي ومسند إسحاق بن راهويه (وهؤلاء الثلاثة كلهم شيوخ للبخاري)_تعلم أن مهمة البخاري في جمع الصحيح كانت أهون مما نتصور ولكن كانت العبقرية في ذلك الترتيب العجيب لكتابه_وقد تتلمذ البخاري على كبار أئمة العلل كأحمد وابن المديني وابن معين وزامل كبار علماء العلل أيضاً وهذا

وفر له التمييز بين الأخبار المحفوظة إلى مشاهير الرواة وما هو غلط عليهم وإن رواه ثقة_وسبحان الله كل من يقرأ في الحديث يرى الآية فإنك ترى الأحاديث تتنوع أسانيدها وتروى من طرق متفرقة ومتونها واحدة أو متقاربة ولغة النبي صلى الله عليه وسلم فيها واضحة وإذا رووا أخباراً عن عبد الله بن مسعود أو عمر قولهم تغيرت اللغة وتغير الأسلوب_ومذاهب أهل الحديث الفقهية تبلورت قبل تصنيف كتاب البخاري فإن المحدثين عامتهم كانوا على مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق واحتجاجات هؤلاء الثلاثة معروفة محفوظة_وللكلام بقية_خصوصاً أنه له شيوخاً أخر بل كان أحياناً ينزل فيروي عن أيوب وهو قرينه يأخذ عنه بعض أحاديث أهل يعنه هنا تنبيه قبل إكمال الكلام_ألا وهو ما يلي_لقد علم أن البصر الإمام البخاري في آخر عمره حصلت له محنة وهي محنة اللفظ وقد تكلم في عقيدته كل من الذهلي وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي_وقد صنف البخاري كتابه خلق أفعال العباد ليبرئ نفسه من هذه التهمة_ومع وجود هذا العداء لم يطعن أحد في معرفته بالحديث ولا بحذقه في الصنعة بل لم يتطرق إلى الطعن في صحيحه مع أنه خالفه محدثون كبار في تلك المسألة ومع ذلك ما طعنوا فيه في هذا

الباب_وهذا يؤكد حقيقة هامة وهي أن الرجل كان إماماً في هذه الصنعة وأن كتابه ليس تصنيفاً صنفه وانتهى الأمر ، بل هو كتاب صنف في عصر ازدهار علمي عظيم ولم يطعن فيه أحد_فكان هناك أبو حاتم وأبو زرعة والأثرم وابن أبي شيبة ومطين والنسائي وأبو داود وغيرهم ، ومعلوم ما يحصل بين الأقران من تنافس ومن سلم من أقرانه فهو السالم ومع ذلك ما تكلم أحد في صحيحه_وإنما انتقد الدار قطني الذي تأخر في الطبقة بعض الأحاديث وهي قليلة جداً مقارنة بمجموع الكتاب وبعضها طعون في بعض الأسانيد مع سلامة وها قد رأينا ضعف ووهن الذين تعرضوا المتون من طرق أخر لهذا العلم وهذا العملاق الإمام البخاري كيف كانت حجتهم واهية وسيظل هذا الأمير كما هو إماماً لجرح والتعديل وسيظل على رأس المحدثين إلى يوم الدين فاللهم اغفر له وارحمه واسكنه فسيح جناتك واحشرنا معه في جنة الفردوس ونحسبه علي خير ولا نزكي علي الله أحداً وصلى اللهم عي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

كتبه وأعده العبد الفقير لمولاه :

سيد أحمد أمين رسلان

الموافق /الأحد /2017/11/5

سيد
أحمد أمين

ISBN #: 978-1-387-35100-8